جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــــان المـــالـــى

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٣
أولاً : المستهدفات المالية	١٠
ثانياً : آفاق الإقتصاد العالمى	١٨
ثالثاً : آفاق الإقتصاد المحلى	٢٢
رابعاً : السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن	٢٤
خامساً : التقديرات المالية المستهدفة	٢٧
سادساً : تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام	٤٨
سابعاً : المخاطر المالية	٤٩
ثامناً : المشاركة المجتمعية والشفافية	٥٦
الفصل الثانى : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٦٣
الإستخدامات	٦٥
المـــوارد	١٠٠
الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	١٢١
الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة	١٣١
الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٣٥
الخاتمة	١٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

أتشرف اليوم بالتواجد مع حضراتكم لإلقاء البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ والذي تزامن وقت إعداده بأحداث وظروف استثنائية تتمثل فى تفشى جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والاقتصاديات بشكل أصبح يمثل تهديد حقيقى ليس فقط لصحة المواطنين بل ولحياة ودخول الملايين من البشر من الذين فقدوا عملهم او تأثروا سلبيا بالأحداث الجارية.

ودعوني فى البداية أن أتوجه لمجلسكم الموقر رئيساً وأعضاءً بالشكر والتحية نظراً لمساندتكم ودعمكم المستمر لمصروللحكومة خلال تلك الازمة العالمية التى نواجهها، وسنستطيع بإذن الله من خلال هذا الدعم والتلاحم الشعبى أن نتخطى هذه الأزمة بأقل الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الأكثر إحتياجا وبشكل يمكن اقتصادنا وبلدنا من التعافى السريع لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا أدركنا جميعا الأن بأننا كلنا جميعا على حق وصواب عندما وضعنا خططاً ونفذنا برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل والطموح خلال السنوات السابقة والذى ساهم فى بناء دعائم اقتصاد قوى قادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية

والمستثمرين فى إمكانياته وقدراته ويمهد القدرة على سرعة تحقيق التنمية الشاملة والتى ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة.

كما أود أن أتوجه من خلال نواب الشعب بكل التحية والتقدير للشعب المصرى العظيم كونه البطل الحقيقي لما تم من اصلاح خلال السنوات السابقة حيث تحمل أعباء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية ثقةً منه فى قيادته وحباً لبلده ولتطلعه لتأمين مستقبل أفضل له ولأولاده، ونتعهد بأن تبذل الحكومة وكافة مؤسساتها قصارى جهدها لتوفير خدمة وحماية صحية واجتماعية ذات جودة لكافة أفراد الشعب وكذا مساندة كافة قطاعات المجتمع على تجاوز الأزمة العالمية الحالية.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول

الإطار العام

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد تزامن توقيت إعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بأحداث وظروف استثنائية تتمثل فى تفشى جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والإقتصاديات بشكل أصبح يمثل تهديداً حقيقياً ليس فقط على صحة المواطنين بل وعلى حياة ودخول الملايين من البشر من الذين يفقدون أعمالهم أو يتأثرون سلبياً بالأحداث الجارية. وتسعى الحكومة وبمساندة مجلس النواب الموقر وجميع الجهات الوطنية فى العمل الجاد لتخطى هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الأكثر احتياجاً وبشكل يمكن إقتصادنا وبلدنا من التعافى السريع لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ندرك جميعاً الآن ونقدر قيامنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الوطنى الشامل خلال السنوات السابقة والذي ساهم فى بناء دعائم اقتصاد قوى قادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانيات الإقتصاد المصرى وقدراته ويمهد لسرعة تحقيق التنمية الشاملة والتى ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة.

وقد تم إعداد موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية يناير ٢٠٢٠ من خلال التفاوض والتشاور مع نحو ٦٥٠ جهة موازنية بالإضافة إلى المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية، ومن خلال الإلتزام بالإستحقاقات الدستورية، ومع الأخذ في الإعتبار تقديرات الإقتصاد العالمى السائدة من قبل المؤسسات الدولية في يناير ٢٠٢٠ وأيضا تقديرات وافتراضات الإقتصاد المحلى السائدة وذلك كله قبل تفشى جائحة كورونا، إلا أنه ومع تفشى جائحة كورونا وتأثيراتها المتزايدة والمتلاحقة التي أدت إلى تاثير كبير ومستمر على الأوضاع والإفتراضات الإقتصادية والمالية.

فقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة التى أرسلت لمجلس النواب الموقر فى نهاية مارس ٢٠٢٠ إلتزاماً بنصوص الدستور المصرى كما هى إلى حد كبير ودون تغيير لحين إستشراف ووضوح الرؤية ثم القيام بإجراء التعديلات المطلوبة على بنود الموازنة المختلفة وبالتنسيق الكامل مع مجلسكم الموقر.

وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ قد أعد فى وقت كانت معظم المؤشرات الإقتصادية والتنموية لمصر تشهد تحقيق تحسن كبير وملحوظ مما دفع العديد من الخبراء والمؤسسات المعنية سواء المحلية أو الدولية بالإشادة بذلك والتاكيد على صلابة وتحسن الأوضاع الإقتصادية بجمهورية مصر العربية. ولتوضيح حجم ما تحقق بفضل تعاون وتكاتف الجميع سواء القيادة السياسية والحكومة ومجلس النواب الموقر والشعب المصرى العظيم خلال السنوات الماضية فيمكن أن نوضح الحقائق التالية:

١. أشارت النتائج الأولية المعلنة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية للنصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى ٥,٦٪ وهو من أعلى معدلات النمو المحققة على مستوى الدول الناشئة خلال هذه الفترة. كما أشارت البيانات إلى انخفاض معدل البطالة فى ديسمبر ٢٠١٩ لتصل إلى أقل من ٨٪ (وهو أقل مستوى يتحقق منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠) مقارنة بنحو ٩٪ خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل ١٣,٣٪ فى يونيو ٢٠١٤، وتؤكد تلك النتائج بأن الإقتصاد المصرى إستطاع أن ينمو ويخلق المزيد من فرص العمل مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة.

٢. كما أشارت المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى استمرار تحسن الأداء المالي حيث انخفض العجز الكلي للموازنة كنسبة إلى الناتج المحلي ليصل إلى ٥,٥٪ مقارنة بعجز بلغ ٩,٤٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣. كما حققت الموازنة العامة للدولة فائض أولى (قبل سداد الفوائد) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩ قدره ٤٠,٤ مليار جنيه (٠,٧٪ من الناتج المحلى) وذلك مقابل فائض أولي قدره ٣٥ مليار جنيه (٠,٧٪ من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولى قدره ٧٨ مليار جنيه (٢,٩٪ من الناتج) فى ٢٠١٦/٢٠١٥.

٤. إنخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى ٨١,٣٪ من الناتج المحلى فى فبراير ٢٠٢٠ مقابل ٩٠,٢٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٩ و١٠٨٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٧.

٥. ومن المهم التأكيد على أن تحسن الأداء المالى قد صاحبه زيادة كبيرة فى الإستثمارات الحكومية والتى ارتفعت بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام الحالى بنحو ٢٣٪ لتصل إلى ١١٣ مليار جنيه، منها ٩٤ مليار جنيه إستثمارات ممولة من الخزانة العامة، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٨,٥٪ خلال يوليو-مارس. وقد شهدت الشهور التسع الأولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة فى مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس الإهتمام بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى المحافظات المختلفة. كما قامت وزارة المالية بتوفير ١٢١ مليار جنيه لصناديق المعاشات حتى الآن كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام بقيمة ١٦٠,٥ مليار جنيه. كما قمنا بتوفير ٣ مليار جنيه لتمويل برنامج طموح لرصف الطرق الداخلية بالعديد من محافظات الجمهورية.

٦. وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن تحسن الأداء المالى وتراجع نسبة المديونية للناتج المحلى ومن ثم معدلات الإقتراض الحكومى، وانخفاض معدلات التضخم لتصل إلى أقل من ٥٪ مؤخراً، بل وتراجع أسعار بعض السلع الغذائية، والسياسة النقدية الرشيدة المتبعة قد ساهمت فى دفع أسعار الفائدة على الإقتراض الحكومى للإنخفاض لتصل إلى نحو ١٢,٥-١٣,٥٪ فى الوقت الراهن، وهو ما سيساعد ويساهم فى خفض عبء خدمة الدين وخلق مساحة مالية إضافية للموازنة العامة للدولة تسمح بزيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الإقتصادى خاصةً القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة الحالية لتفشى جائحة كورونا وكذلك التوسع فى تمويل برامج التنمية البشرية والإجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

٧. وفى الوقت نفسه فقد وصل رصيد الإحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٤٠ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢٠ وهو رصيد كافى ومطمئن يغطى أكثر من ٦ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات.

٨. كما قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بتحسن الأداء الإقتصادي المصرى حيث قامت مؤسسة ستاندر آند بورز للتصنيف الإئتماني بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الإئتمانى لجمهورية مصر العربية عند مستوى B مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للإقتصاد المصرى (Stable Outlook)، وذلك على الرغم من تفشى جائحة كورونا وتداعياتها وتأثيراتها السلبية الهائلة على الإقتصاد العالمى وتأكيد كافة المحللين دخول الإقتصاد العالمى فى ركود كبير مع تراجع حركة التجارة العالمية وانكماش النشاط الإقتصادي فى كافة الدول المتقدمة والناشئة وكافة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء جمهورية مصر العربية. ويعكس هذا القرار ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى فى قدرة الإقتصاد المصرى على التعامل وتجاوز الأزمة الراهنة بسبب الإصلاحات الإقتصادية والنقدية والمالية التى قامت بها السلطات المصرية وساندها الشعب المصرى العظيم ومجلسكم الموقر فى السنوات الماضية مما أتاح قدر من المساحة والصلابة للإقتصاد المصرى تمكنة من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

وفى ضوء ما سبق وتلك النتائج الإيجابية فتؤكد الحكومة المصرية ووزارة المالية على الإلتزام بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتوفير وإتاحة أكبر قدر من المساندة والدعم للنشاط الإقتصادى ولحماية ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من تفشى جائحة كورنا بشكل يضمن مساندة القطاعات الإقتصادية الأكثر تضرراً والحفاظ على حماية العامل المصرى وضمان حدوث استقرار مجتمعى فى ظل تكاتف الجميع قيادةً وشعباً وممثلين لهذا الشعب العظيم. ونود التأكيد هنا أننا ووفقاً لتوجيهات السيد/ رئيس الجمهورية في هذا الشأن قد خصصنا ١٠٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات تفشى جائحة كورونا لمساندة القطاعات والفئات المتضررة.

وفى الوقت نفســـه، تســـعى الحكومة المصـــرية ووزارة المالية بأن تجنب الإقتصـاد المصـرى حدوث أية إختلالات كبيرة تحد من قدرته وسـرعته على معاودة النمو وخلق فرص عمل كافية ومنتجة لشباب هذا الوطن، فنحن جميعا نود أن نؤمن المسـار لتعافى الإقتصـاد المصـرى فور تحسـن الأوضـاع العالمية وانحسـار تداعيات فيروس كورونا. وهذا التوازن والمرونة فى سـياسـاتنا المالية سـتضـمن بإذن الله تأمين مستقبل بلدنا العزيز المالى والإقتصـادى وستوفر قدر من استدامة الأوضـاع المالية للأجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل واعد ومشرق لهم ولأسرهم.

وبعيداً عن هذا الظرف الإستثنائى الحالى فنود التأكيد على استهدافنا بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ زيادة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على البرامج والأنشـطة التى تسـتهدف برامج التنمية البشـرية وتحسـين الخدمات الأسـاسـية للمواطنين. كما تســـتهدف الحكومة التوســـع فى تمويل برامج الحماية الإجتماعية الفعالة والتى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية بالإضافة إلى العمل على تطوير شامل لمنظومة الصحة والتعليم والأجور والمعاشات والتأمينات الإجتماعية وكذلك التوسع فى تطبيق منظومة التامين الصـحى الشـامل كما هو مسـتهدف، والعمل على تحسـين والتوسع فى خدمات الإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بكافة شرائحهم وفئاتهم خاصة الطبقة الوسطى.

كما تسـتهدف الحكومة بمشـروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وعلى مدار الأعوام المقبلة اســـتمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة العامة كنسـبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصـل إلى أقل من ٨٠٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٣ وبما يسمح بتحقيق تحسن كبير وخفض فى أعباء فاتورة خدمة الدين، وهو مـا يتطلـب تحقيق معدلات نمو ســـنويـة لا تقل عن ٦,٠٪ في المدى المتوسـط وبعد انحسـار تداعيات جائحة كورونا وكذلك تحقيق فائض أولى سـنوى مسـتدام فى حدود ٢,٠٪ سـنويا من الناتج المحلى الإجمالى فى المدى المتوسـط. ولتحقيق هذه المســتهدفات يجب على الحكومة اســتمرار جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التأثير السلبي على النشـاط الإنتاجى والإستثمارى والإقتصـادى ومستوى معيشة المواطنين، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح باســتمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشــرية ومشــروعات التنمية الإقتصــادية والإجتماعية لتتوافق مع الإسـتحقاقات الدسـتورية وكذلك التعامل بجدية مع تداعيات الركود الإقتصــادي المصــاحب لانتشــار وباء الكورونا، وكذلك توفير مخصــصــات تحسـين الخدمات المقدمة لضـمان مسـتقبل أفضـل للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

آفاق نمو الإقتصاد المصرى:

في ظل تداعيات انتشار وباء الكورونا، فمن المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٤,٥٪[١] (التقديرات السائدة وقت إعداد الموازنة) مقارنةً بمعدل نمو متوقع قدره ٤,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما ستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة (نحو ٩٪). وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدي للإضطرابات الإقتصادية العالمية والإستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل والذي يرتكز على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية وبالتوازى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة ذات عدالة إجتماعية وعدالة في التوزيع يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

معدل النمو الحقيقي والمكمش (٪)

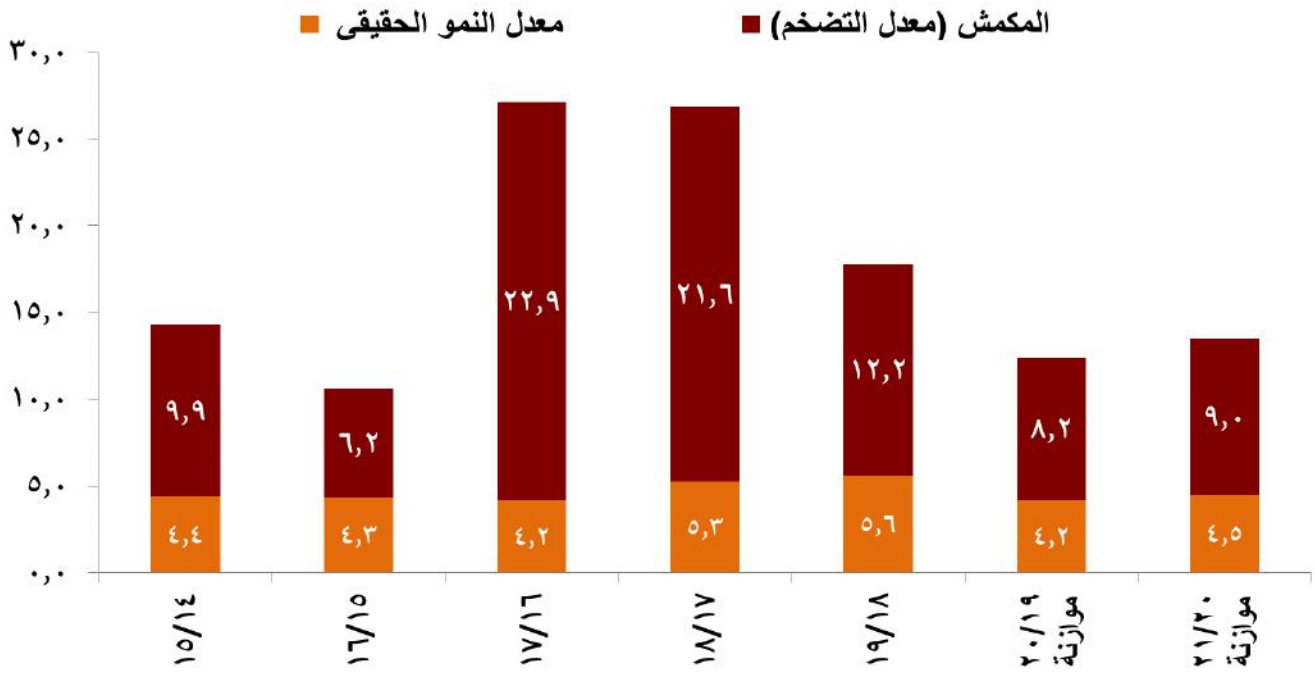

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

[١] قامت وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية مؤخرا بمراجعة تقديراتها للنمو للعام القادم (٢٠٢١/٢٠٢٠) إلى ٣,٤٪.

وقد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية وجود تناقص مستمر فى معدلات البطالة وهو ما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والإستدامة. هذا وقد قامت موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ على العديد من الإفتراضات ومن أهمها:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ تقديري	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٤,٢	٤,٥
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٥,٣	١٣,٥
متوسط سعر برميل برنت[2] (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٤,٦	٦١,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[3] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٨,٣	٢١٤,٠	١٩٩,٥

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية وقامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مؤخرا بمراجعة تقديراتها للنمو للعام القادم (٢٠٢٠/٢٠٢١) الى ٣,٤%.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

أولاً: المستهدفات المالية لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

قد أصبح جلياً بأن الإقتصاد المصرى أصبح أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الإقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية، إلا أن تغير الإفتراضات والمؤشرات الإقتصادية والمالية وحالة عدم التيقن السائدة يتولد عنها صعوبة كبيرة فى وضع تصور محدث لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتحديث التقديرات السائدة وقت إعداد الموازنة بشكل دقيق.

لذا فتستهدف الموازنة المعدة خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية يناير ٢٠٢٠ تحقيق مؤشرات تسمح بخفض نسبة معدل دين أجهزة الموازنة العامة إلى ٨٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى يونيو ٢٠٢١، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى قدره ٢,٠٪ من الناتج المحلى وبافتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٤,٥٪ وقت تقديم الموازنة العامة إلى مجلس النواب الموقر. وستسمح تلك التقديرات إلى استهداف خفض العجز الكلى للموازنة إلى ٦,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي بدلاً من عجز كلى إقترب من ١٧٪ من الناتج فى العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. وتؤكد تلك النتائج على أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر فى استمرار تحقيق تحسن كبير فى مؤشرات أداء المالية العامة والذي بدأ منذ أربعة سنوات سابقة.

كما نستهدف خلال الأعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادي فضلاً عن المساهمة فى الخفض التدريجي لأعباء خدمة دين أجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالي مصروفات وإيرادات الموازنة العامة للدولة.

العجز الكلى والميزان الأولى (بدون المنح)
(% إلى الناتج المحلى الإجمالى)

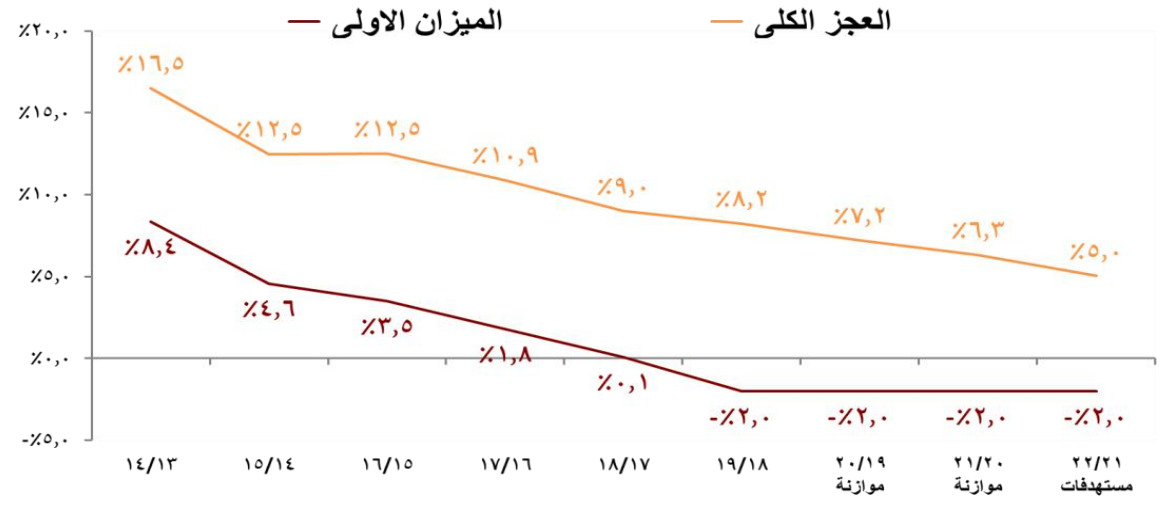

المصدر: وزارة المالية

تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد (مليار جنيه)

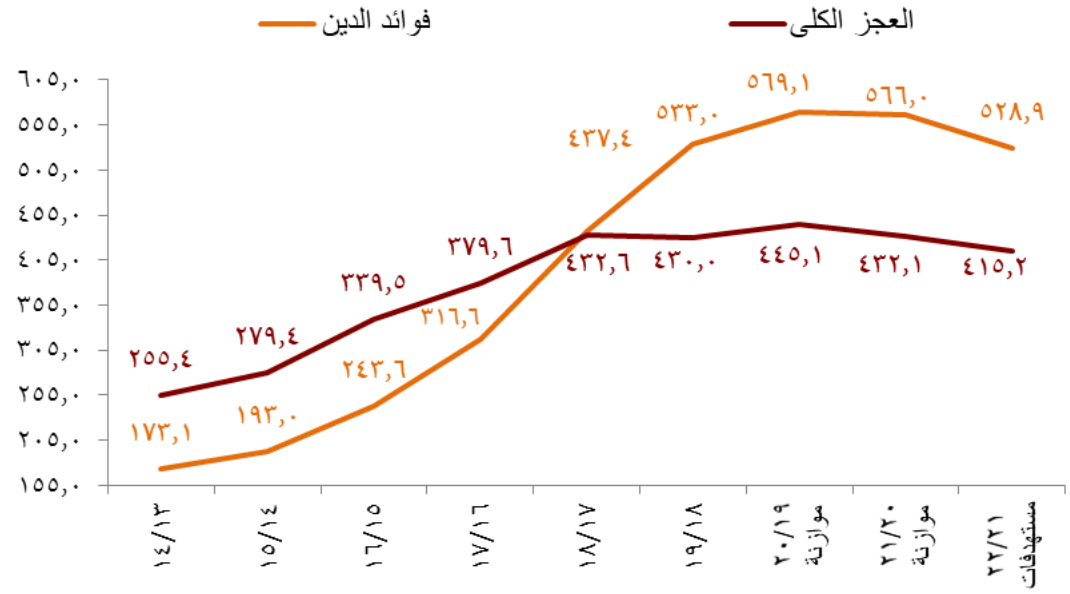

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلى الإجمالى)

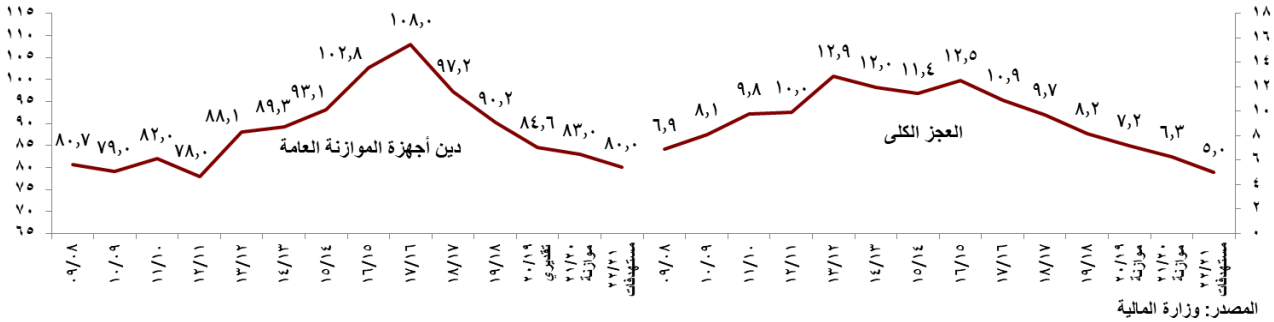

المصدر: وزارة المالية

وفيما يلى جدول ملخص لأهم إجماليات الموازنة العامة للدولة:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة	٢٠٢٢/٢٠٢١ مستهدفات
إجمالي الايرادات	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	١١٣٤,٤	١٢٨٨,٨	١٣٥١,١
معدل النمو (%)	%٦	%٣٤	%٢٥	%١٥	%٢٠	%١٤	%٥
الضرائب	٣٥٢,٣	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٨٥٦,٦	٩٦٤,٨	١٠٥٩,٩
ايرادات غير ضريبية	١٣٩,٢	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٧٧,٨	٣٢٤,٠	٢٩١,٢
إجمالي المصروفات	٨١٧,٨	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٥٧٤,٦	١٧١٣,٢	١٧٥٨,١
معدل النمو (%)	%١١,٥	%٢٦,٢	%٢٠,٦	%١٠,١	%١٤,٩	%٨,٨	%٢,٦
العجز الكلي المستهدف	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٠,٠	٤٤٥,١	٤٣٢,١	٤١٥,٢
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%١٢,٥	%١٠,٩	%٩,٧	%٨,٢	%٧,٢	%٦,٣	%٥,٠
العجز أو الفائض الأولي المستهدف	٩٥,٩	٦٣,٠	٤,٩-	١٠٣,١-	١٢٤,٠-	١٣٣,٩-	١٦٤,٧-
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%٣,٥	%١,٨	%٠,١-	%٢,٠-	%٢,٠-	%٢,٠-	%٢,٠-

المصدر: وزارة المالية

وكما يوضح الشكل التالي أن تحسن مؤشرات المالية العامة يرجع إلى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم فى تقليص الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وفى تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة وفى خفض معدلات العجز الكلى. كما ساهمت الإجراءات والإصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الإقتصادي فى تحسن أوضاع المالية العامة.

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوى)

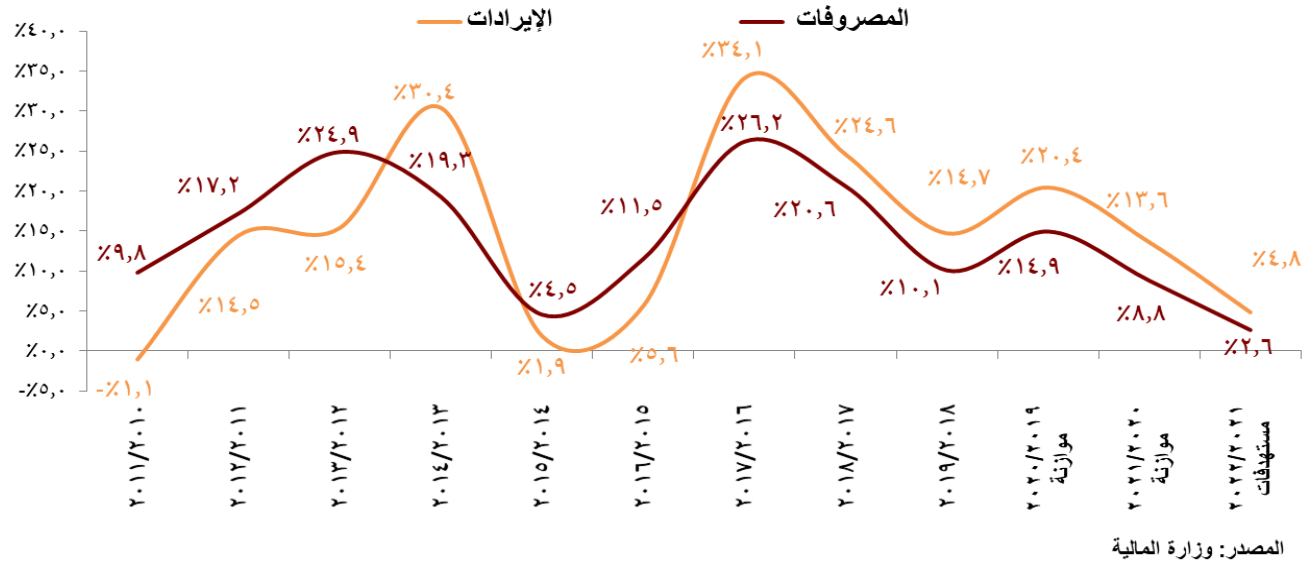

المصدر: وزارة المالية

أهم الإصلاحات والإفتراضات التي تعكسها تقديرات
مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

- تقديم كافة أوجه المساندة والدعم للقطاعات والفئات الأكثر تأثراً بتداعيات انتشار فيروس كورونا ومساندة النشاط الإقتصادى.
- إستهداف زيادة حصيلة الضرائب من جهات غير سيادية بنحو ٠,٥٪ من الناتج المحلي في ضوء العمل على تحسين الإدارة الضريبية والتوسع في برامج الميكنة والتطوير والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.
- زيادة مخصصات وإجراءات تحفيز النشاط الإقتصادي بشكل كبير يفوق معدل نمو باقي بنود المصروفات وتتضمن أهم تلك المخصصات بنود تنمية الصادرات، والإستثمارات العامة والترفيق الصناعي ومخصصات الصيانة والسلع والخدمات اللازمة للتشغيل.
- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين ولصالح الإنفاق الإستثماري الموجه للمشروعات المنتجة وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.
- زيادة جملة الإستثمارات الحكومية الممولة من قبل الخزانة العامة إلى ١٧٧ مليار جنيه (منها مبلغ ١٣,٢ مليار جنيه قروض خارجية) بمعدل نمو بلغ ٢٦,٤٪ مقارنة بمخصصات الإستثمارات فى موازنة العام المالي السابق وهو أعلى معدل نمو سنوي يتحقق على مستوى كافة أبواب الموازنة العامة.
- تخصيص مبلغ ٣,٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعي لنحو ١,٢ مليون وحدة سكنية جديدة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- تخصيص مبلغ ٥,٧ مليار جنيه لتمويل أنشطة التمويل الإجتماعى وإسكان محدودى الدخل.
- الإلتزام بتحقيق الإستحقاقات الدستورية (مخصصات الصحة، التعليم والبحث العلمي نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مع العمل على رفع كفاءة وجودة هذا الإنفاق من خلال استهداف مبادرات محددة وبرامج واضحة تستهدف تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين خاصةً الطبقة المتوسطة وكذلك المساهمة الإيجابية في تعزيز أنشطة ومجالات التنمية البشرية.
- زيادة مخصصات الصحة بشكل يعكس تنفيذ التزامات الخزانة العامة فى ضوء التوسع فى تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل بما فيها تحصيل الموارد المنصوص عليها لصالح التأمين الصحي بالإضافة إلى التعامل مع والحد من انتشار فيروس كورونا، علماً بأن مخصصات العلاج لغير القادرين على نفقة الدولة والتأمين الصحي بباب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية تصل إلى نحو ١٠,٦ مليار جنيه.
- الإستمرار والتوسع في التسعير السليم للسلع والخدمات بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد والإستخدامات من قبل كافة الجهات.

الإيرادات العامة:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ زيادة سنوية لجملة الإيرادات بنحو ١٤٪ مقارنة بتقديرات موازنة العام المالى السابق لتصل إلى نحو ١٢٨٨,٨ مليار جنيه (١٨,٨٪ من الناتج المحلى)، وذلك فى ضوء التطبيق الكامل للإجراءات الإصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتي نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الإجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الموقر، والتي ستعمل على توسيع قاعدة الإيرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبية بالنشاط الإقتصادي.

كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الإصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين أداء الإدارة الضريبية وإنفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال، وعلى رأسها تعديلات قانون رسوم التنمية وتعديلات قانون الجمارك وقوانين الضريبة على القيمة المضافة والدخل المزمع الإنتهاء منهم خلال الشهور القادمة وإرسالهم لمجلس النواب الموقر. كما نستهدف العمل على زيادة أعداد المسجلين المخاطبين بهذه القوانين، والتوسع فى حصر المجتمع الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة، واستمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع فى تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحصيل الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى استمرار تطوير وتحسين المعاملة الضريبية على عوائد الأوراق المالية الحكومية من أذون وسندات.

كما يأتي على رأس الإصلاحات الضريبية المستهدفة تعديل الأنظمة الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والجمارك للسماح بفرض ضرائب على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت (وفقًا لمعايير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وأفضل الممارسات الدولية)، بالإضافة إلى تحسين التغطية الضريبية من خلال ميكنة منظومة ضرائب المرتبات والأجور، وربط قواعد بيانات مصلحة الضرائب بقواعد بيانات التأمينات، وتحسين ودعم أساليب إدارة المخاطر من خلال الإستخدام الأفضل والذكي للبيانات والموارد، فضلاً عن تحصيل الإيرادات المتوقعة من خلال تحسين نظام الضريبة القطعية على أسعار منتجات التبغ المستوردة وتقنين أوضاع بعض منتجات السجائر الجديدة فى ضوء التعديلات التى تم إقرارها وتفعيلها فى فبراير ٢٠٢٠، وكذلك استمرار تحصيل الخزانة (المالك) لجزء من فوائض الأرباح المحققة من قبل البنوك العامة.

وبالرغم من كافة تلك الإصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والإدارة الضريبية من أجل توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الإعتبار بالتاكيد الظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد في ظل تفشي جائحة كورونا حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات المحددة والمؤقتة والتى تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل إجراء تسوية للمتأخرات الضريبية المستحقة على الممولين مقابل سداد الممول لقيمة لا تتعدى ١-٥٪ فقط من قيمة المتأخرات الضريبة المستحقة عليهم، وتأجيل دفع الضرائب العقارية لبعض القطاعات المتضررة لمدة ٣ شهور (حتى نهاية العام المالى الحالى) مع إسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور على كافة المنشآت السياحية والفندقية، وتأجيل سداد كافة المستحقات على تلك المنشآت لمدة ٣ شهور، والعمل على تعديل منظومة الضرائب على الأجور والمرتبات مع زيادة حد الإعفاء من الضريبة لكل من يصل دخله الشهرى إلى ٢،٠٠٠ جنيه بزيادة حد الإعفاء من ١٥،٠٠٠ جنيه (٨،٠٠٠ + ٧،٠٠٠) إلى ٢٤،٠٠٠ جنيه (١٥،٠٠٠ + ٩،٠٠٠) واستحداث فئة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخل السنوى الأقل من ٣٠،٠٠٠ جنيه وتخفيض الشرائح الأخرى على منخفضى ومتوسطى الدخل واستحداث شريحة جديدة لأصحاب الدخول المرتفعة، بالإضافة إلى استهداف إجراءات أخرى من شأنها التصدي للتداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا والحفاظ على الأوضاع الإقتصادية للمواطن المصري.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والإفتراضات الإقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم وأسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الإعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الإيرادات العامة سواء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالي لتصل إلى ٨٣٪ فى يونيو ٢٠٢١ بالمقارنة بنسبة ١٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى يونيو ٢٠١٧، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ عن نحو ١١٤٧ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ٢,٠٪ من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلي.

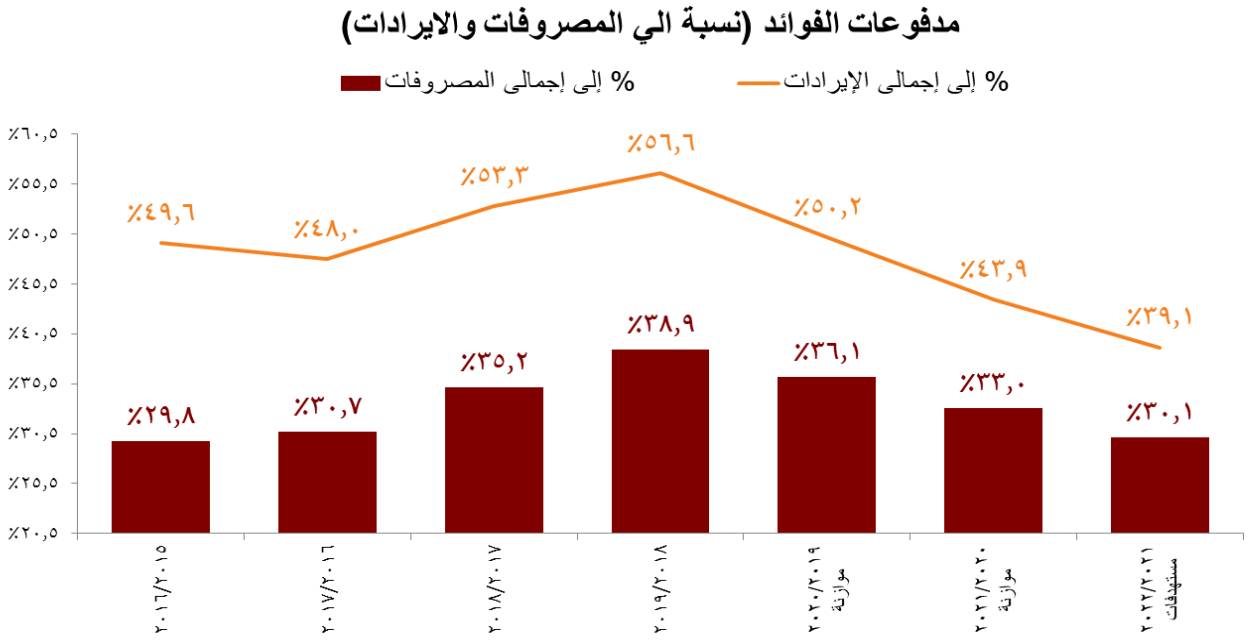

أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لمحاربة الأثار السلبية لفيروس كورونا

هذا وفي ظل اشتداد أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد مع إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتوقع استمرارها على مدار العام المالي، فقد سارعت الحكومة المصرية بإقرار حزمة من الإجراءات الإقتصادية، المالية والإجتماعية لمجابهة الآثار السلبية للفيروس ومساندة القطاعات الإقتصادية والفئات الإجتماعية الأكثر تأثراً بهذه الأزمة. هذا وتتضمن الموازنة العامة للدولة مخصصات مالية كافية لتمويل حزمة الإجراءات المستهدفة فى ضوء التكليف الرئاسي للحكومة المصرية بتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة جائحة كورونا للعمل على تخطى تلك الأزمة. وفيما يلي قائمة بهذه الإجراءات لمحاربة الآثار السلبية لفيروس كورونا:

١. قرارات مالية تخص المواطن سوف تنعكس بشكل مباشر علي حياة المواطنين:
- ✓ مبادرات التمويل العقارى لمتوسطى الدخل حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه سيتم توجيهها للتمويل العقارى من خلال البنوك بسعر عائد ١٠٪.
- ✓ تعديل نسبة القروض الإستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الأقصى ٥٠٪ بدلا من ٣٥٪ من مجموع الدخل الشهرى، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصى.
- ✓ مد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الإجتماعية وتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعى.

٢. قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية:
- ✓ خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، حيث تم خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلووات ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلووات؛ مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣-٥ أعوام.
- ✓ توحيد سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية.
- ✓ توفير نحو ٣,٠ مليار جنيه جنيه للمصدرين خلال الفترة أبريل-يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل سداد ١٠٪ اضافية لكافة المصدرين وبحد أدنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر وسداد الدفعة الأولى من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لاكثر من ١١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية فى السوق المحلى وبما يساهم فى تشجيع الصناعة المحلية.
- ✓ بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحى، وتأجيل الإلتزامات الماليه على الشركات العاملة فى القطاع السياحى.
- ✓ السماح للقطاعات الأكثر تأثراً بانتشار جائحة كورونا بسداد ضريبة الدخل المستحقةعن عام ٢٠١٩ على اقساط حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ دون سداد اية غرامات تاخير او فوائد.

٣. قرارات تخص سوق الأسهم لدعم البورصة المصرية:
- ✓ إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيا.
- ✓ تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين حتى بداية ٢٠٢٢.
- ✓ خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠,١٢٥٪ بدلاً من ٠,١٥٪ وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ٠,٠٥٪ بدلاً من ٠,١٥٪.
- ✓ الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة.
- ✓ خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٠٪.
- ✓ تخفيض جميع المصروفات فى البورصة ومصر المقاصة وهيئة الرقابة المالية.

ثانياً: آفاق الإقتصاد العالمي لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

من المتوقع أن ينكمش معدل نمو النشـاط الإقتصـادي العالمي في عام ٢٠٢٠ إلى نحو -٣,٠٪ هبوطاً من نمو قدره ٢,٩٪ فى عام ٢٠١٩. ومتوقع أن تنكمش معدلات نمو التجارة العالمية بنحو – ١١,٠٪ في ٢٠٢٠ قبل أن تنمو مرة أخرى لتصل لنحو ٨,٤٪ في ٢٠٢١، وذلك لتأثر الإقتصاد العالمي بالإغلاق الجزئي والكلي لمعظم الأنشـطة الإقتصـادية في معظم الدول نتيجة لتفشـي وباء الكورونا وهو ما تسبب في صدمة مزدوجة لقوى العرض والطلب في العديد من القطاعات الإقتصادية، كنتيجة لذلك تتوقع العديد من المؤسسات الدولية أن يسيطر الركود على الأسواق في عام ٢٠٢٠ على أن يعود الإقتصاد العالمي في التعافي بدءا من عام ٢٠٢١.

١. أداء الإقتصاد العالمي وأسعار الفائدة والصرف:

من المتوقع أن ينكمش معدل نمو النشـاط الإقتصـادي العالمي في عام ٢٠٢٠ لنحو -٣,٠٪ قبـل أن ينمو مرة أخرى لنحو ٥,٨٪ في عـام ٢٠٢١ مع تعـافي الإقتصـاد العالمي من آثار وباء الكورونا. ونتيجة لما سـبق فقد اتجهت العديد من البنوك المركزية حول العالم إلى إتباع سـياسـات نقدية توسـعية عن طريق تخفيض أسـعار الفائدة لمسـتويات تقترب من الصـفر وفي بعض الأحيان مسـتويات صـفرية بالفعل كما هو الحال مع البنك الفيدرالي الأمريكي، بالإضـافة أيضـاً لإطلاق برامج شراء أصول وسندات لدعم السيولة في أسواق المال ولمحاولة تنشيط الإقتصاد.

بالنسـبة لأسـعار الصـرف فتتعرض العديد من العملات لضـغوط أمام الدولار وذلك نتيجة لتأثر ملحوظ على جانب العرض والطلب وتأثر حركة التجارة الدولية سـلباً وهو ما له العديد من الآثار السـلبية على الميزان التجاري للدول نتيجة لتأثر الصـادرات السـلعية والنفطية وحركة السياحة سلباً وهو ما يؤثرعلى مصـادر الدخل الأجنبي.

وعلى جانب آخر تضـع أزمة وباء الكورونا العديد من الضـغوط على السـيولة المتاحة في الأسـواق العالمية وبالتالي سـوف تخلق هذه الأوضـاع تحديات تتعلق بالتمويل وخصوصاً بالنسبة لإصدارات السندات وأذون الخزانة للدول النامية.

آفاق الإقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الإقتصاد العالمي			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٩	-٣,٠	٥,٨
معدل التضخم (٪)	٣,٦	٣,٠	٣,٣
معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (٪)	٠,٩	-١١,٠	٨,٤
الاتحاد الأوروبي			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٧	-٧,١	٤,٨
معدل التضخم (٪)	١,٤	٠,٦	١,٢
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٧	-١,١	٦,٦
معدل التضخم (٪)	٥,٠	٤,٦	٤,٥
اسيا			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٥,٥	١,٠	٨,٥
معدل التضخم (٪)	٣,٢	٣,٠	٢,٩
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٢	-٢,٨	٤,٠
معدل التضخم (٪)	٨,٥	٨,٤	٨,٧
افريقيا والصحراء الكبرى			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,١	-١,٦	٤,١
معدل التضخم (٪)	٨,٤	٩,٣	٧,٦

وتؤكد كافة التقارير الدولية إلى وجود العديد من المخاطر المحيطة بالإقتصاد العالمي وهو ما قد يؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي. ويأتي على رأس تلك المخاطر المدة الزمنية المتوقعة لاستمرار أزمة وباء الكورونا والمرتبط حلها بالأساس باكتشاف عقار وهو مازال في طور البحث والتطوير وفيما عدا ذلك ففي ذات الحين تتوقع بعض المؤسسات والتقارير الدولية أن يكون التعافي سريعاً وفور رفع أو تقليل إجراءات الغلق الجزئي والكلي ويتوقع البعض الأخر أن يحدث تعافي يتبعه بعض الإنكماش في حالة عودة الإقتصاد وحركة البشر والبضائع للعمل بصورة طبيعية دون الوصول لعلاج للمرض وذلك نتيجة لتفشي المرض مرة أخرى وفرض إجراءات وقائية مرة أخرى لاحتواء هذا الإنتشار.

٢. السلع الأساسية:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية فى ٢٠٢٠ عند مستويات أسعار تتراوح في المتوسط عند ٣٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وقد انخفض سعر خام برنت منذ بداية عام ٢٠٢٠ وحتى نهاية شهر إبريل من نفس العام بحوالي ٦٠٪ ليصل لحوالي ٢٢,٥ دولار للبرميل وذلك نتيجة تأثير الوباء على قوى الطلب سلباً بالإضافة إلى تأثير الحرب السعرية ما بين المملكة العربية السعودية وروسيا على زيادة المعروض من النفط في الأسواق، وتأخر منظمة الأوبك في التدخل لإعادة التوازن إلى الأسواق عن طريق تخفيض الإنتاج، وهو ما نتج عنه زيادة المخزون العالمي من النفط في أوروبا وأمريكا بدرجة تفوق القدرات التخزينية المتاحة عالمياً وأدى لانهيار الأسعار لمستويات غير مسبوقة.

وفيما يتعلق بأسعار وأسواق المعادن؛ فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق انخفاض في الأسعار خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بنسبة ١٠,٢٪ و٤,٢٪ على التوالي وذلك نتيجة لتباطؤ الإقتصاد العالمي وانكماشه وبالتالي انكماش النشاط الصناعي بينما يتوقع البنك الدولي انخفاض الأسعار في ٢٠٢٠ مع ارتفاعها قليلاً في ٢٠٢١ مع بدء التعافي من آثار الكورونا. وبالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية وانخفاض البعض الآخر.

ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح بعض الهبوط، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض شراء طن القمح على أساس ١٩٩,٥ دولار للطن.

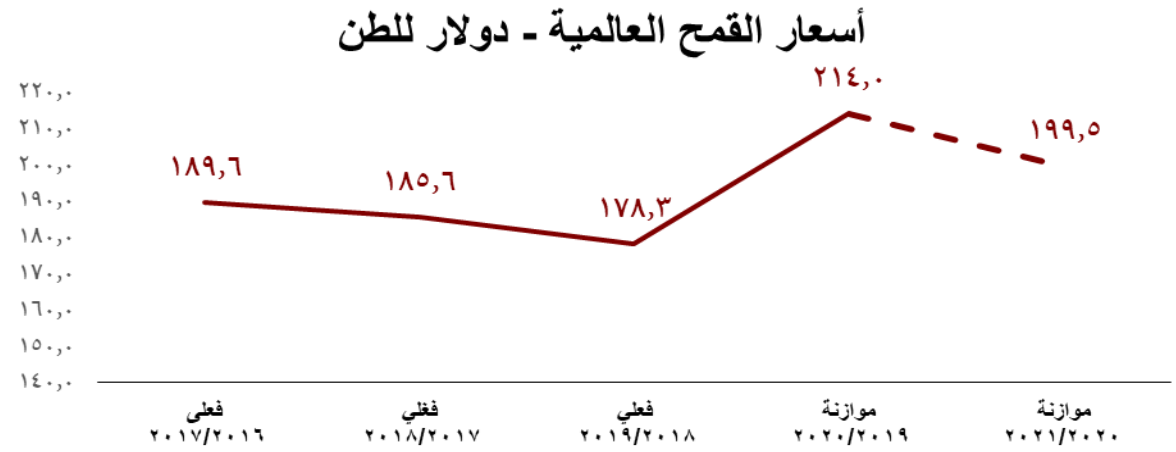

٣. حركة التجارة الدولية:

من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين انكماش قدره -١١,٠٪ في ٢٠٢٠ ونمو قدره ٨,٤٪ في ٢٠٢١، مقارنة بحوالي ٠,٩٪ عام ٢٠١٩. ويأتي ذلك فى ضوء تأثر الإقتصاد العالمي بالإغلاق الجزئي والكلي لمعظم الأنشطة الإقتصادية في معظم الدول نتيجة لتفشي وباء الكورونا وهو ما تسبب في صدمة مزدوجة لقوى العرض والطلب في العديد من القطاعات الإقتصادية.

ثالثاً: آفاق الإقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

تعكس افتراضات أداء الإقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠٢١ تراجع معدلات النمو الإقتصادي لتحقق ٤,٥٪ (وهو ما تم أخذه فى الإعتبار عند إعداد الموازنة العامة للدولة) وذلك قبل أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية مؤخراً بمراجعة تقديراتها للنمو للعام القادم إلى ٣,٤٪ فقط. ويأتي ذلك في ضوء تداعيات جائحة كورونا. ويأتي هذا التراجع كنتيجة طبيعية لتراجع معدلات النمو العالمي وتباطؤ حركة التجارة العالمية في ظل الإغلاق الذي قامت به أغلبية الدول ضمن محاولات احتواء تفشي الوباء.

والجدير بالذكر قيام المؤسسات المالية الدولية بتوقع استمرار تحقيق جمهورية مصر العربية لمعدلات نمو اقتصادي إيجابية على الرغم من توقعاتهم بتراجع معدلات النمو بالإقتصادات المتقدمة والناشئة بشكل ملحوظ، حيث يتوقع تراجع معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بنحو -٦,١٪ و-٥,٩٪ خلال عام ٢٠٢٠. وتأتي هذه النظرة المستقبلية الإيجابية للإقتصاد المصرى على الرغم من انكماشات كافة الإقتصادات العالمية بسبب التداعيات الإيجابية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل والتي بدأته الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ والذى ساهم بشكل أساسي فى تحقيق نمو احتوائي ومستدام ورفع مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل لائقة ومنتجة وكافية لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد سنوياً لسوق العمل على المدى القصير والمتوسط.

ومع التحول الطارئ فى الأولويات نتيجة الوباء العالمي المتفشي، فتستهدف الحكومة على المدى القصير العمل على دعم ومساندة القطاعات والأنشطة الأكثر تضرراً كالسياحة والطيران وفئات معينة من العمالة مثل العمالة اليومية والموسمية. كما تستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات الصحية المتبعة. كما تعمل الحكومة على استمرار تطبيق سياسات التسعير السليم لمدخلات الإنتاج لرفع تنافسية الإقتصاد المصري وتشجيع الإستثمار في المشروعات كثيفة العمالة وتشجيع الصناعة الوطنية. ومن أهم ما قامت به الحكومة في هذا الشأن

خفض أسعار الطاقة (غاز طبيعي وكهرباء) الموجهة للقطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة. كما قامت الحكومة خلال العام المالي الحالي (٢٠٢٠/٢٠١٩) بتوقيع وتنفيذ بروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها توقيع وتنفيذ بروتوكول لفض التشابكات بشكل نهائى بين وزارة المالية والتأمينات والمعاشات ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ووزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة الإتصالات وبعض شركات قطاع الأعمال العام. كما قامت وزارة المالية بسداد جزء كبير من المتأخرات الخاصة بمساندة الصادرات لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج والتصدير. كما تقوم الحكومة وبالتنسيق مع مجلس النواب فى الوقت الراهن بالإنتهاء من قانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساندتهم وتشجيعهم على الإنضمام إلى القطاع الرسمى. كما تستهدف استمرار جهود تبسيط وتسهيل منظومة تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، وجارى العمل على إجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام وعلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية وتعديلات قانون الشراكة مع القطاع الخاص للعمل على التغلب على المشاكل التي قابلت تنفيذ نظام الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل مشروعات التنمية.

وجدير بالذكر أن قيام المؤسسات الدولية بالإبقاء على تصنيف مصر الائتماني وأولهم كانت مؤسسة ستاندرد آند بورز التي ألقت الضوء على مدى فعالية سياسات الحكومة المتبعة من أجل الحد من انتشار جائحة كورونا والتعامل الجدي والنشط مع تداعياته الإقتصادية من خلال سياسات نشطة وزمنية مناسبة للحد من الآثار السلبية للوباء على المواطن المصري والإقتصاد القومي وهو ما يعكس تأكد المؤسسات الدولية والمستثمرين من جدية الحكومة، فالنتائج الإيجابية المتحققة بسبب تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الإقتصادي المصرى. كما تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة الإستثمارات الممولة من جانب الخزانة العامة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٦,٤٪ مقارنة بالعام المالي الحالي لتصل لنحو ١٧٧ مليار جنيه (١٦٣,٨ مليار جنيه تمويل عجز خزانة و١٣,٢ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الإستثمارات).

رابعاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الإقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الإجتماعية وتحسين جودة وكفاءة وإتاحة الخدمات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة الهدف الرئيسي للسياسة المالية فى المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي أقل من ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى مع نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٧. ولضمان تحقيق ذلك، تستهدف السياسة المالية معاودة تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٢,٠٪ بداية من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بفائض أولى بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال ٢٠١٧/٢٠١٨ وفائض أولى قدره ٢٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار اصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الإقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.

التقديرات المالية المحدثة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

أكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الإصلاح الإقتصادي والإستمرار فى تنفيذ الإجراءات المالية والإجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة الاصـــلية وبأقل قدر من الآنحراف بســـبب تداعيات جائحة كورونا. لذا فنســـتهدف تحقيق فائض أولى معدل يبلغ نحو ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بالمســتهدف ٢٪ وخفض عجز الموازنة العامة إلى ٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالمســتهدف ٧,٢٪ والعمل على خفض معدل دين أجهزة الموازنة العامـة إلى ٨٥٪ من النـاتج فى يونيو ٢٠٢٠ بـدلا من نحو ٩٠,٢٪ فى يونيو ٢٠١٩.

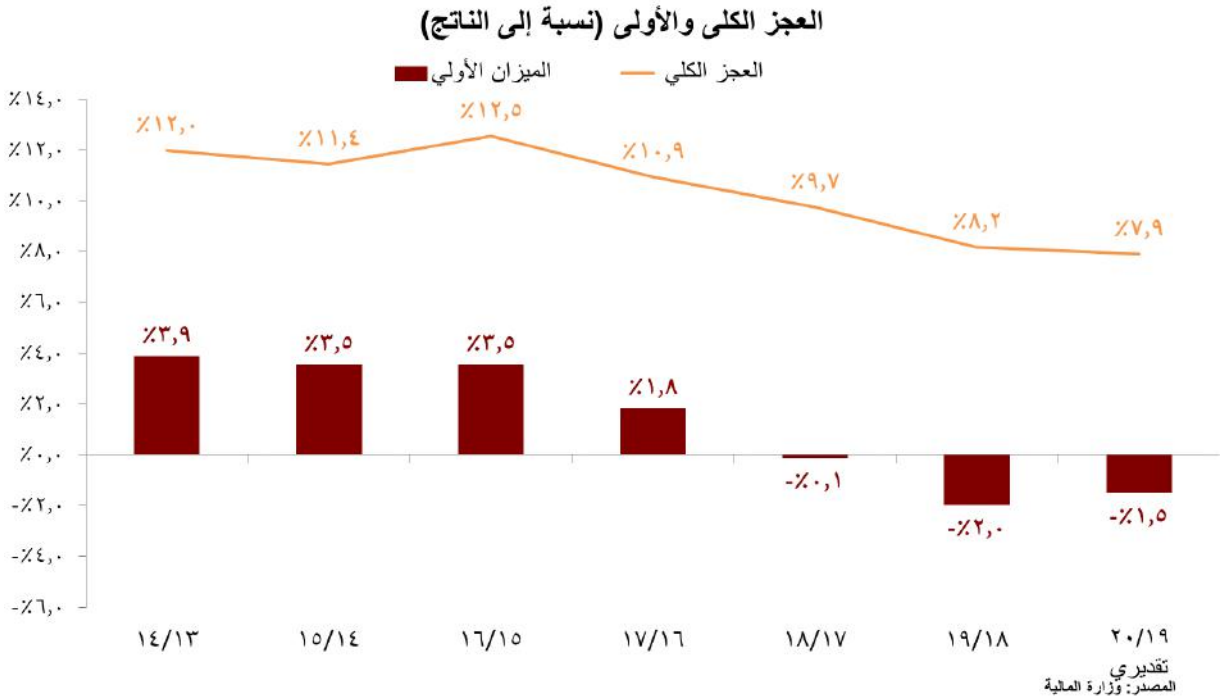

كما تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضـريبية لتصـل إلى نحو ١٣٪ من النـاتج المحلى الإجمـالي خلال عـام ٢٠١٩/٢٠٢٠ من خلال اســتمرار تطوير المنظومة الضـريبية وتنويع مصـادر الإيرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ ومســتهدفات العام المالي بأكمله نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال تحسين منظومة الضــريبة العقارية، وتطوير منظومة أداء كلاً من مصــلحة الضــرائب المصــرية ومصلحة الجمارك.

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالي الاستمرار تدريجياً فى خفض معدلات نمو الإنفاق العام ليبلغ نحو ١٢,٢٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩ كنتيجة لاستمرار جهود اصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين. كما نتوقع أن يشهد العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استمرار السيطرة على نمو فاتورة الأجور لتكون نسبتها للناتج المحلى الإجمالى في حدود ٥,٠٪ وذلك فى ضوء استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية على الرغم من قيام الحكومة بإجراء إصلاحات تدريجية على الأجور خلال موزانة ٢٠٢١/٢٠٢٠ وموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية ورغيف الخبز فى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٨,١٪ لتصل إلى ٨٧ مليار جنيه عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فى ضوء قيمة الدعم النقدي المقدم لأصحاب البطاقات التموينية، كما من المتوقع أن تشهد الإستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتصل إلى نحو ٢١١ مليار جنيه، منها نحو ١٤٠ مليار جنيه استثمارات ممولة بعجز (اقتراض حكومي) بمعدل نمو سنوي سيبلغ ٤١٪. كما من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ١٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الإهتمام بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات.

خامساً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

لتحقيق المستهدفات المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكذلك فى المدى المتوسط وأهمها تحقيق فائض أولى وخفض نسبة الدين للناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى ٨٣٪ فى يونيو ٢٠٢١، فتسعى وزارة المالية إلى استمرار وتيرة الإصلاح من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصالحها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

١. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين وخاصة الطبقة المتوسطة وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي فى استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.

٢. تحسين العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات إقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الإستثمارية وإدارة أصول الدولة.

٣. توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الإقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلى الإجمالي بمصر تؤكد على وجود فرص لزيادتها (١٣,٥-١٤٪ من الناتج المحلى في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو ١٨-٢٠٪) <u>وذلك من خلال زيادة فاعلية استهداف زيادة الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج المحلى بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥٪.</u>

٤. تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الإجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة إلى إلزام كبار ومتوسطي الممولين بالميكنة الإلكترونية في عمليات الدفع والتحصيل مع أجهزة الموازنة العامة، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٥. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة.

ويوضح الجدول التالي أهم الإجماليات المستهدفة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بالأداء المالي فى الأعوام السابقة:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤ فعليات	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ تقديرات الموازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة	٢٠٢٢/٢٠٢١ مستهدفات
إجمالي الايرادات	٤٦٥,٢	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	١١٣٤,٤	١٢٨٨,٨	١٣٥١,١
الضرائب	٣٠٦,٠	٣٥٢,٣	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٨٥٦,٦	٩٦٤,٨	١٠٥٩,٩
المنح	٢٥,٤	٣,٥	١٧,٧	٣,٢	٢,٦	٣,٨	٢,٢	٢,٣
الايرادات الأخرى	١٣٣,٨	١٣٥,٦	١٧٩,٥	١٨٨,٦	٢٠٣,٢	٢٧٤,٠	٣٢١,٨	٢٨٨,٩
إجمالي المصروفات	٧٣٣,٤	٨١٧,٨	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٥٧٤,٦	١٧١٣,٢	١٧٥٨,١
الأجور و تعويضات العاملين	١٩٨,٥	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	٢٤٠,١	٢٦٦,١	٣٠١,١	٣٣٥,٠	٣٦١,٤
شراء السلع والخدمات	٣١,٣	٣٥,٧	٤٢,٥	٥٣,١	٦٢,٤	٧٤,٩	١٠٠,٢	١١٥,٥
الفوائد	١٩٣,٠	٢٤٣,٦	٣١٦,٦	٤٣٧,٤	٥٣٣,٠	٥٦٩,١	٥٦٦,٠	٥٢٨,٩
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٩٨,٦	٢٠١,٠	٢٧٦,٧	٣٢٩,٤	٢٨٧,٥	٣٢٧,٧	٣٢٦,٣	٣٥٥,٣
المصروفات الأخرى	٥٠,٣	٥٤,٦	٦١,٥	٧٤,٨	٧٧,٦	٩٠,٤	١٠٥,٠	١١٦,١
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٦١,٧	٦٩,٢	١٠٩,١	١٠٩,٧	١٤٣,٣	٢١١,٢	٢٨٠,٧	٢٨٠,٩
صافى حيازة الأصول المالية	١١,٣	١٣,١	٦,٨	٩,٣	٢,٠	٥,٠	٧,٧	٨,٢
العجز الكلي المستهدف	٢٧٩,٤	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٠,٠	٤٤٥,١	٤٣٢,١	٤١٥,٢
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	*١١,٤ %*	*١٢,٥ %*	*١٠,٩ %*	*٩,٧ %*	*٨,٢%*	*٧,٢ %*	*٦,٣ %*	*٥,٠ %*
العجز الأولي المستهدف	٨٦,٤	٩٥,٩	٦٣,٠	-٤,٩	-١٠٣,١	-١٢٤,٠	-١٣٣,٩	-١٦٤,٧
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	*٣,٥ %*	*٣,٥ %*	*١,٨ %*	*٠,١- %*	*٢,٠- %*	*٢,٠- %*	*٢,٠- %*	*٢,٠- %*

المصدر: وزارة المالية

(أ) الإيرادات العامة:

الضرائب العامة: ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ على استمرار استهداف تعزيز ارتباط إيرادات الدولة العامة بالنشاط الإقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الإقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الإجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ زيادة قدرها ١٢,٦٪ مقارنةً بتقديرات موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. ويعكس ذلك فى الأساس مجهودات توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية في إطار الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية فى مصر.

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة. ويستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة ٢٠,٣٪ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٨٠٢,٣ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الإقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الأداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات إضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة الضريبة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة ١٣,١٪ مقارنة بموازنة العام المالي السابق، لتصل الحصيلة إلى ٤٦٩,٦ مليار جنيه وذلك في ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التطبيق الكامل لقانون الضريبة على القيمة المضافة وإن كان من المتوقع أن تتأثر كل تلك المستهدفات والتقديرات بجائحة كورونا وتأثيراتها الغير معلومة حتى الآن.

أهم اجراءات الإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية:

- ✓ استمرار العمل على رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، بما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكترونى، والميكنة بما يحد من التقديرات الجزافية والتهرب الضريبى ويساعد على استنداء حق الدولة ومن أهم المشروعات التي يتم العمل عليها في هذا الشأن ما يلي:
  - مشروع منظومة BI وcase management.
  - مشروع التحصيل الإلكترونى.
  - مشروع الإقرارات الضريبية المميكنة.
  - مشروع ميكنة إجرءات العمل الضريبية الرئيسية (Core Sys).
  - مشروع إعادة هندسة الإجراءات.
  - مشروع مركز الإتصال Contact Center.
  - مشروع تكويد السلع والخدمات.
- ✓ التأكد المستمر من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وإعداد وتطبيق قانون للفاتورة الإلكترونية والذي يتواكب مع بدء تطبيق نظام إلكترونى لربط مصلحة الضرائب بكل الجهات التى تقوم ببيع سلع أو خدمات ومن أهم المشروعات التي يتم العمل عليها في هذا الشأن ما يلي:
  - مشروع: الفاتورة الضريبية الإلكترونية (e-invoice).
  - مشروع: مراقبة تحصيل الضريبة (SDC) من خلال الإيصالات الإلكترونية B2C (e-receipt).
- ✓ تفعيل النظام الضريبى الموحد لمصلحة الضرائب المصرية حيث يتم تطبيق إجراءات إعادة هندسة العمل بمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) بشكل مدمج وموحد وفقاً للمعايير الدولية والنظام العالمى TADAT.
- ✓ تعديل الأنظمة / القوانين الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والجمارك للسماح بفرض ضرائب على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت ومبيعات البضـــائع وفقا لمعايير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وأفضل الممارسات الدولية.
- ✓ استمرار تسهيل إجراءات فض المنازعات الضريبية مع الممولين مما يساهم فى زيادة المتحصلات من المتأخرات الضريبية وذلك في ضوء القانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنهاء المنازعات الضريبية والذي تم تجديد العمل به حتى تاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ كما قامت المصلحة مؤخراً بتقديم تيسيرات للسادة الممولين والمسجلين الذين انتهت طلباتهم بالإتفاق لسداد مستحقات المصلحة على أقساط لمدة لاتجاوز ستة أشهر وكذا الإستفادة بالنسبة لممولى ضرائب الدخل بخصم نسبة ٣٠٪ من قيمة مقابل التأخير فى حالة الإتفاق بلجنة إنهاء المنازعات.
- ✓ تحسين التغطية من خلال ميكنة الضرائب المستحقة على الرواتب وذلك بربط مصلحة الضرائب المصرية بقاعدة بيانات صناديق المعاشات (وهو ما يستلزم وجود بروتوكول بين مصلحة الضرائب المصرية وهيئة التأمينات الإجتماعية لإجراء الربط الشبكى لتحديد البيانات التى يتم تبادلها من خلال المختصين بكلاً من الجهتين).
- ✓ إصلاح ضريبة دخل الفرد من خلال إلغاء قانون الخصم الضريبي ورفع حد الإعفاء الضريبي.
- ✓ تعديل قانون ضريبة الدخل للسماح بمعالجة أكثر تقدماً، حيث تم تقديم مجموعة من التعديلات في قانون ضريبة الدخل كما هو الحال في:
  - إنهاء مشكلة المتأخرات الضريبية بتعديل المادة ١١٠.
  - تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٠.
  - تقديم مشروع تعديل الشرائح الضريبية لتحقيق العدالة الضريبية مع زيادة الشرائح على الفئات التي تحقق معدلات أرباح أعلي.
  - تقديم مشروع تعديل المادة ٨٧ مكرر لتحقيق العدالة الضريبية في تطبيق الغرامة على كافة الحالات المخالفة دون استثناء.
  - صدر قرار وزير المالية بتشكيل لجنة لتعديل قانون الضريبة على الدخل ليسمح بمعالجة أكثر تقدما وعدالة.

واستكمالاً لجهود وزارة المالية الهادفة إلى تحقيق العدالة الضريبية فإنها قد أعدت نظام جديد لضريبة «كسب العمل» يوفر قدر أكبر من التصاعدية والعدالة ويحسن الشرائح الضريبية لصالح الفئات الأقل دخلاً والطبقة المتوسطة، ويعالج التشوهات الحالية، وذلك على النحو التالي:

- رفع حد الإعفاء الضريبي من ٨ ألف جنيه سنوياً إلى ١٥ ألف سنوياً واستحداث شريحة ضريبية منخفضة بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً وذلك بالإضافة إلى ٩ الاف جنيه إعفاء شخصي للعاملين لدى الغير (الموظفين) وهو ما يعنى أن الدخل السنوي حتى ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب (حتى ٢٠٠٠ جنيه شهريا).
- أصحاب الدخول أكثر من ٣٠ ألف جنيه حتى ٤٥ ألف جنيه تكون الضريبة ١٠ ٪ بدلاً من ١٥٪.
- أصحاب الدخول من ٤٥ ألف جنيه حتى ٦٠ ألف جنيه تكون الضريبة ١٥٪ بدلاً من ٢٠٪.
- أصحاب الدخول من ٦٠ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٠٪ بدلاً من ٢٢,٥٪.
- أصحاب الدخول من ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٤٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٢,٥٪ كما هى.
- أصحاب الدخول أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٥٪ وهذه شريحة جديدة لم تكن موجودة بالنظام الحالي.

<u>وفيما يتعلق بالضرائب الجمركية</u>: فمن المتوقع أن ترتفع جملة الحصيلة بنحو ٤,٥٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ٤٤,٥ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١. ومن المتوقع أن تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ومن أهم الإصلاحات المستهدفة فى هذا الشأن:

- <u>مشروع النافذة الواحدة</u>: تم توقيع عدة بروتوكولات تعاون بين كل من الشركة المنفذة والجمارك وجهات المجتمع المينائى وجهات الفحص والرقابة على الواردات والصادرات بهدف استلام نتائج الفحص إلكترونياً عبر منظومة النافذة الواحدة والإفراج عن الشحنات هذا وقد تم بالفعل تشغيل المركز اللوجيستى بمطار القاهرة بنظام النافذة الواحدة فى شهر مارس ٢٠١٩ وكذلك تشغيل المركز اللوجيستى ببورسعيد فى مايو ٢٠١٩ وجارى تشغيل باقى المراكز اللوجستية وفقا لبرنامج زمني محدد.

- **تبسيط وتطوير الإجراءات الجمركية: صدر العديد من القرارات وتم اتخاذ بعض الإجراءات للعمل على تبسيط وتطوير الإجراءات الجمركية والتي تتمثل فيما يلي:**

- ✓ **صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن تشكيل لجان الفحص المشتركة بالموانئ والمنافذ الجمركية للسلع الواردة والمصدرة لفتح الحاويات والطرود لمرة واحدة وفى وقت واحد بهدف تخفيض زمن الإفراج.**
- ✓ **تم تخفيض عدد المستندات المقدمة للتخليص الجمركى على السلع بعدد أربع مستندات فقط.**
- ✓ **صدر قرار وزير المالية رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٩ والمتضمن السماح للمستورد بتقديم صور المستندات المطلوبة للإفراج عن البضاعة والسير فى الإجراءات لحين تقديم الأصول قبل الإفراج.**
- ✓ **إعداد قائمة مشتركة للمتعاملين الملتزمين ذوى السمعة الطيبة بكلاً من الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وعملاء المشغل الإقتصادى المعتمد (القائمة البيضاء) لتطبيق التيسيرات الجمركية والإستيرادية على رسائلهم والإفراج بالمسار الأخضر وفق نظام المخاطر بعد التنسيق مع الجهات الأمنية المختصة.**
- ✓ **صدر قرار وزيرة التجارة رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن إلزام المستوردين بالإفراج عن بضائعهم التى اجتازت الفحص الظاهرى وتمت الموافقة على خروجها تحت التحفظ لحين ظهور نتائج الفحص المعملى خلال مدة أقصاها ٧٢ ساعة.**
- ✓ **تم الإنتهاء من إعداد دليل النظام الجمركى الخاص بالسلع الواردة والمصدرة من وإلى الشركات والمصانع التى تقع داخل نطاق المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بما يضمن تيسير وتبسيط الإجراءات.**
- ✓ **يتم حالياً مراجعة دورة الإجراءات الجمركية لجميع أنظمة الإفراج عن البضائع من خلال لجنة فنية متخصصة فى النظم والإجراءات الجمركية والعمل على تبسيطها وتطويرها بما يضمن عدم تكرار الخطوات والإجراءات واختصارها بالإضافة إلى توحيدها بكافة الموانئ والمنافذ الجمركية وإعداد دليل موحد تمهيداً لتعميمه على جميع المواقع.**

<u>ومن المستهدف تحقيق حصيلة للضرائب العقارية:</u> بنحو ٧ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو ما يمثل نحو ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي. وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة إلى التوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية.

<u>الإيرادات الأخرى:</u> تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو إضافية ولكنها قائمة فى الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات من ضمنها برنامج الطروحات لأصول وشركات الدولة وذلك ضمن برنامج زمني لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات.

كما تهدف الحكومة تحسين العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات إقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الإستثمارية وإدارة أصول الدولة.

وتستهدف الموازنة العامة للدولة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٢٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ومن أهم تلك الإيرادات:

- ✓ **المضـــي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشـــركات المملوكة للدولة والتي من المتوقع أن تحقق حصـيلة قدرها ٥ مليار جنيه للخزانة في ٢٠٢٠/٢٠٢١.**
- ✓ **إسـتهداف تحصـيل نحو ٧ مليار جنيه تحت بند صـافي أرباح شـركات قطاع الأعمال العام (بما فيها أرباح الشـــركة المصـــرية للإتصـــالات وغيرها من الشـــركات المملوكـة للدولـة) لصـــالح الخزانـة العامـة فى العام المـالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.**
- ✓ **إستهداف تحصيل ١٠ مليار جنيه أرباح من بنوك القطاع العام.**
- ✓ **إســـتهداف تحويل نحو ٢٢ مليار جنيه فوائض من الهيئات الإقتصـــادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.**

ملخص بأهم مؤشرات وبيانات المرحلة الأولى من برنامج الطروحات الحكومية

عدد الشركات الغير مقيدة	١٤ شركة
طرح نسب إضافية من شركات مقيدة في البورصة	٩ شركات
إجمالي عدد الشركات التي سيتم طرحها	٢٣ شركة
الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية للبورصة المصرية	٤٣٠ مليار جنيه
مدة البرنامج	حوالي ٣٠ شهر
النسبة المقترح طرحها	طرح نسب متفاوتة حوالى ١٥% - ٣٠% في معظم الأحوال بحيث تستمر الدولة أكبر مساهم

سيتم الاتفاق على توجيه العوائد من الطرح وفقا لكل حالة على حدة

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

المصدر: وزارة المالية

وفى هذا الســـياق، فقد حققت شـــركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية هامة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصـــيلة الإيرادات المحولة لصـــالح الخزانة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظراً لأهميتها كمحور أساسى ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي المصرى والتى تهدف إلى السيطرة على معدلات التضـــخم، وهو ما ســـيســـاهم فى خفض أســـعار الفائدة وبالتالي التأثير إيجابياً على جهود خفض عجز الموازنة العامة وخفض تكلفة الإقتراض وإيجاد حيز مالي إضافي للموازنة العامة، فقد تم إعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية إيرادات من البنك المركزي باستثناء ضريبة القيم المنقولة والتي تقدر بنحو ٢٤,٩ مليار جنيه.

أهم الإصلاحات الهيكلية:

✓ **برنامج التطوير المؤسسى:**

- **من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التى تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الإقتصـــادية والإجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشـــرية بهدف تنمية مهارات العنصـــر البشـــرى وإعداد قيادات المســـتوى الثانى عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تســـتخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.**

✓ **التحصيل الإلكترونى:**

- **إســـتهدفت قرارات وزير المالية إعتباراً من مايو ٢٠١٩ التحصـــيل الإلكتروني لكافة المســـتحقات الحكومية والضـــريبية والجمركية، وذلك للمبالغ التي تزيد عن ٥٠٠ جنيه وقد تم نشـــر ماكينات التحصـــيل الإلكتروني بمقار الجهات الحكومية والتنســـيق مع البنك المركزي المصـــري والقطاع المصرفي للتوسع في إتاحة بطاقات وآليات الدفع للمواطنين على أن يتم تسوية المعاملات الإلكترونية من خلال مركز الدفع والتحصـيل الالكتروني لوزارة المالية وحتى تاريخه تم نشـر ١٥,٢٠٠ ماكينة نقاط تحصـــيل بمقار الجهات الحكومية وتدريب القائمين عليها كما تم إتاحة ســـداد المتحصـــلات الحكومية من خلال شبابيك البنوك التابعة للقطاع المصرفي.**

✓ **الشبكة المالية للحكومة المصرية: الشبكة المالية للحكومة المصرية هى شبكة إلكترونية تشمل العديد من النظم المالية الإلكترونية بوزارة المالية (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ومنظومة الدفع والتحصـيل الإلكتروني ونظام حسـاب الخزانة الموحد) تتكامل مع بعضـها البعض وترتبط إلكترونياً بالبنك المركزي المصري وكافة البنوك المصرية والبريد المصري. وتطبق هذه النظم على كافة الوحدات الحســـابية الداخلة في الموازنة العامة للدولة لنحو ٢٦٣٧ وحدة حســـابية. وتمتاز الشـــبكة المالية بأنها تتكامل مع النظم المالية الإلكترونية بالوزارات الاخرى وجارى حالياً الإنتهاء من الآتي:**

- **إجراءات التكامل مع المنظومة الإلكترونية لإعداد وتنفيذ الخطة الإستثمارية بوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتي ستساعد علي تحسين آليات المتابعة والرقابة على تنفيذ المشروعات الإستثمارية بخطة الدولة.**
- **التكامل مع المنظومة الإلكترونية لبنك الإســـتثمار القومي لكافة مصـــادر تمويل الخطة الإســـتثمارية (عجز خزانة، منح، قروض، صناديق وحسابات خاصة، الموارد الذاتية الاخرى).**
- **تكويد كافة المنح والقروض على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بما يســـاعد على متابعة المستخدم من المنح والقروض ومجالات الصرف منها.**

✓ **برنامج تطوير الخدمات الحكومية:**

- **ويأتى ذلك عن طريق اســـتهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة ســـهلة لكافة المواطنين والتوســـع فى إســـتخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصـل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التى تقدم للمواطنين إلكترونياً.**

✓ **تعزيز الشفافية والحوكمة فى الجهاز الإدارى للدولة:**

- **وذلك عن طريق وضـــع نظام يتســـم بالشـــفافية يســـتجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضـــع للمســـاءلة المجتمعية مع وضـــع قواعد واضـــحة للوقاية والحد من الفســـاد والإســـتغلال الأمثل للموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمســـتمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومواكبة التحول الرقمى والممارســـات الدولية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة بالإضـــافة إلى التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي / القطاعي فى إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.**

✓ **تم الإنتهاء من إعداد مشـروع قانون جديد وموحد للموازنة العامة والمحاسـبة الحكومية لتحديث أسـس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة، ولضمان التخطيط المالى الجيد.**

✓ **ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.**

تابع أهم الإصلاحات الهيكلية:

✓ **قطاع الصناعة:**
- تشـــجيع وتعميق الصـــناعة المحلية، وبناء شـــبكات من الموردين المحليين وتطوير قواعد البيانات الخاصة بهم.
- دعم ومساندة المشروعات كثيفة إستخدام التكنولوجيا النظيفة.
- تطوير سلاسل القيمة المحلية من خلال شبكة من المشروعات المتوسطة والصغيرة.

✓ **قطاع الإستثمار:**
- الإستمرار فى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التى تتضمن تيسير التعاملات الجمركية والضريبية والخدمات الحكومية.
- زيادة المخصـصـات المالية لمسـاندة القطاعات الإنتاجية بما يسـهم في تشـجيع القطاع الخاص على التوسع في أنشطته.

✓ **إصـلاح هيكل الأجور**: من خلال حزمة من الإجراءات التي تسـهم فى تحسـين الأوضـاع المالية للعاملين بالدولة بتكلفة ٣٤ مليار جنيه، حيث سيتم خلال العام المالي المقبل:
- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنســبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٠ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى.
- منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بنسبة ١٢٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٠ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شـــهريًا ودون حد أقصـــى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.
- تحسـين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال اقرار حافز شـهر إضـافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيه إلى ٣٧٥ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
- تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى يوليو القادم.
- زيادة حد الإعفاء الضـريبى من ١٥ ألف جنيه سـنوياً إلى ٢٤ ألف جنيه سـنوياً لكافة العاملين باجر واستحداث شريحة ضريبية مخفضة تبلغ ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً مع تخفيض كل الشـرائح التالية لفئات الدخل المنخفض والمتوسط واستحداث شريحة جديدة للذين تزيد صافي دخولهم السنوية عن ٤٠٠ ألف جنيه.
- استكمال تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الأول والثانى الإبتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) فى موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ليصل جملة ما تم تخصيصه لموجهى ومعلمى التربية والتعليم والأزهر ١,٥ مليار جنيه.
- اســتكمال تحســين دخول أعضــاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة) فى موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ليصـبح اجمالى ما تم تخصـيصـه لهذا الغرض ١,٦ مليار جنيه حتى موازنة العام الحالى.
- زيادة بدل المهن الطبية بنســبة ٧٥٪ بتكلفة ٢,٢٥ مليار جنيه وزيادة مكافأة أطباء الإمتياز من ٤٠٠ جنيه إلى ٢٢٠٠ جنيه بتكلفة تقدر بنحو ٣٢٠ مليون جنيه.

✓ **المعاشات:**
- ١٧٠ مليار جنيه للهيئة العامة للتأمينات والمعاشـات، لسـداد القسـط السـنوي الثانى من التزامات الخزانة العامة للدولة نحو الهيئة، متضمنة ما يلي -:
- الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الأجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠٪ من العلاوات الخاصة غير المنظمة المنضـمة (العلاوات الخمس) للأجر الأسـاسـي لأصـحاب المعاشـات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وذلك بتكلفة مقدرة بنحو ٣٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ وتزيد بعد ذلك بمقدار الزيادة السنوية، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية لأصحاب المعاشات وحل جميع مشكلات منظومة المعاشات.
- العلاوة الخاصة المقرر منحها لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤٪ وبتكلفة سنوية تقترب من ٣١ مليار جنيه ويتم تمويلها من القسط السنوى المسدد من الخزانة لصالح صناديق التامينات والمعاشات.

(ب) المصروفات العامة:

يعتبر إصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الإقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط وأهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة العامة لمعدل يقل عن ٨٠٪ من الناتج المحلى خلال السنوات القادمة، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى يبلغ نحو ٢,٠٪ من الناتج المحلى فى المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم إعداد تقديرات موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو أمر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الإنفاق على البرامج الإجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الإستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الإلتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور وقسط المعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية ورغيف الخبز وبرنامج تكافل وكرامة وأيضاً سداد فوائد خدمة الدين واستيفاء الإستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة الوسطى، وكذلك تم الأخذ في الإعتبار الأثر المالى المترتب على استكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

كما يعكس مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ إستمرار تنفيذ إستراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الإستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتي تبلغ ١١٤٧,٢ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخصيها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ موازنة مساندة للنشاط الإقتصادي والتنمية البشرية والإصلاح الهيكلى من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الإقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية وتحسين معيشة المواطنين وخاصة الطبقة المتوسطة.

٢. الإستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الإستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الإقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الإقتصادى من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ١٧٧ مليار جنيه مقابل ١٤٠ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٢٦,٤٪. وهو أعلى قيمة ونسبة زيادة تشهدها كافة أبواب المصروفات بالموازنة المقدمة لمجلسكم الموقر. كما تم تخصيص ٥,٧ مليار جنيه بمشروع الموازنة المعروضة لتمويل مبادرات الإسكان الإجتماعى، وتوفير ٣,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية. ونود التأكيد بأننا وفرنا ٣ مليار جنيه بشكل عاجل فى موازنة العام المالي الحالى (٢٠١٩/٢٠٢٠) لتحسين شبكة الطرق الداخلية بالمحافظات.

<u>ووافق مجلسكم الموقر على فتح اعتماد إضافى بقيمة ١٠ مليار جنيه بالباب السادس (شراء الأصول غير المالية " الإستثمارات ") لضخها لصالح المقاولين والموردين لتوفير سيولة إضافية لهم تساعدهم على الإحتفاظ بالعمالة واستقرار العمل بالمشروعات.</u>

٣. كما نستهدف لمساندة النشاط الإقتصادى ولزيادة القدرة التنافسية لمنشآتنا الصناعية والتصديرية تمويل المبادرات التالية:

(أ) تحمل الخزانة أعباء خفض وتوحيد سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية لمساندة المصانع وزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى خفض أسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية على الجهد الفائق والعالى والمتوسط (داخل وخارج اوقات الذروة) بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات بتكلفة سنوية تقديرية بقيمة نحو ١٠ مليار جنيه.

(ب) إلتزام الحكومة برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنمية الصادرات بـــ ١٦,٧٪ مقارنة بموازنة العام المالى السابق، وهو ما يعنى توفير ٧ مليارات جنيه لمساندة وتنمية الصادرات خلال العام المالى القادم.

٤. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الأجور إلى ٣٣٥ مليار جنيه مقابل ٣٠١ مليار جنيه بموازنة العام السابق وبزيادة ٣٤ مليار جنيه لتمويل مبادرات تحسين دخول ما يقرب من ٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإداري للدولة على النحو السابق إيضاحه ضمن الإصلاحات الهيكلية.

٥. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٧٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ على النحو السابق إيضاحه ضمن الإصلاحات الهيكلية.

٦. ونود التأكيد بانة تم استيفاء نسب الإستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٥٨,٥ مليار جنيه بزيادة ٨٢,٩ مليار جنيه عن العام الحالى وبنسبة زيادة ٤٦٪. كما تمت زيادة مخصصات التعليم بـــ ٤٦,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٣٦٣,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,٨٪، والبحث العلمي بـــ ٧,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,١٪ لتصل إلى ٦٠,٤ مليار جنيه.
وقد تم زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠,٦ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الموزانة ٨٦٥ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين وخاصة من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي ومبلغ ٣٣٢٨ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.
كما تم زيادة بدل أعضاء المهن الطبية بـــ ٧٥٪ عما هو قائم بتكلفة إضافية سنوية تصل إلى ٢,٢٥ مليار جنيه ليصبح إجمالي تكلفة هذا البدل أكثر من ٥,٢٥ مليار جنيه. كما تقرر رفع مكافأة أطباء الإمتياز لكافة العاملين بجميع المستشفيات الجامعية وبما فيها مستشفيات جامعة الأزهر لتصبح ٢٢٠٠ جنيه شهريا بدلاً من ٤٠٠ جنيه شهرياً وبتكلفة سنوية إضافية قدرها ٣٢٠ مليون جنيه.

كما تم زيادة مخصصات العلاج لغير القادرين على نفقة الدولة والتأمين الصحى إلى ١٠,٦ مليار جنيه. هذا بالإضافة إلى الإستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الإنتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.

٧. نستهدف زيادة مخصصات الأغذية بالموازنة (تتضمن الاغذية المدرسية) إلى ٥,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١٨,٤٪، ومخصصات الأدوية إلى ١١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢٠,٥٪، ومخصصات المياة إلى ٢,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدره ١٣٦,٦٪، ومخصصات النقل والإنتقالات إلى ٤,٧ مليار جنيه وذلك كله لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الإستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة أعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

٨. وفى مجال الحماية الإجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ٨٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠. كما سيتم مد وقف العمل بقانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عاميين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الإجتماعية خاصا للفلاح المصرى والعاملين بالقطاع الزراعى. كما سيتم ضخ ٨ مليار جنيه لمبادرة حياة كريمة للقرى الأكثر إحتياجاً وخاصا القرى فى صعيد مصر، إسهاماً فى توفير فرص عمل جديدة. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الإجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الإجتماعي وتكافل وكرامة) بـ ٢,٧٪ ليصل إلى ١٩,٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٩. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصـــروفات وتحقيق أكبر إســـتغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيـــام كـــافـــة الوزارات بتطبيق موازنـــة البرامج والأداء على موازناتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع اســـتمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الأعوام القادمة.

١٠. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

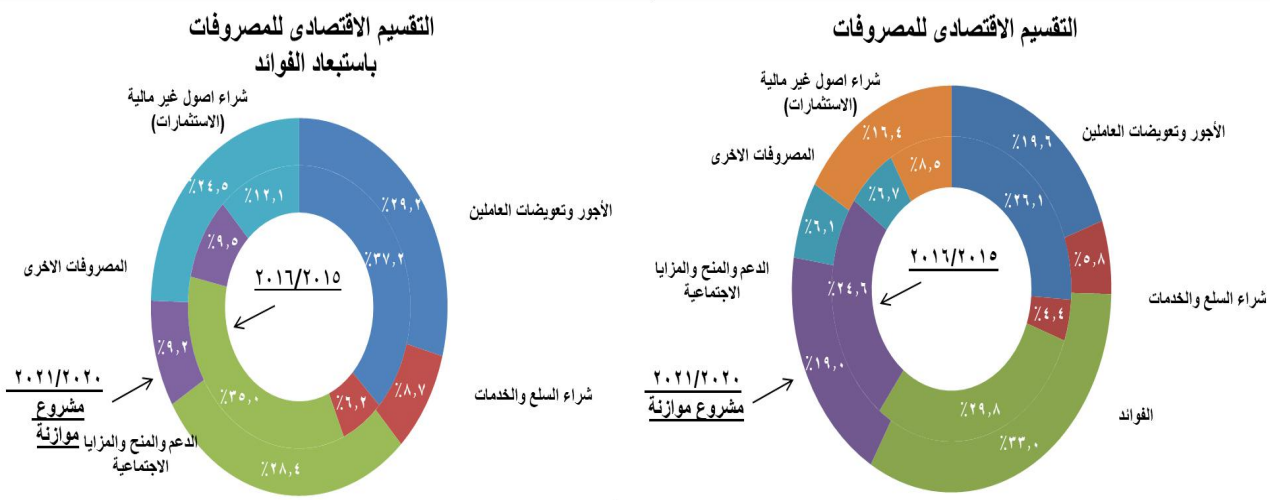

الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والإقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الإجراءات لتحسين منظومة الأجور حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٣٤,٠ مليار جنيه مقارنة بموازنة العام المالى السابق.

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية:

تعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر إحتياجاً.

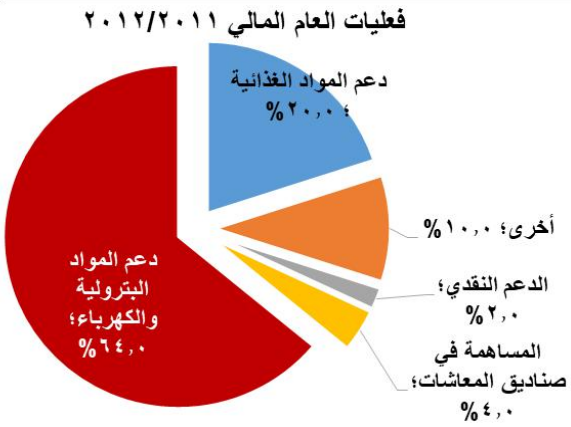

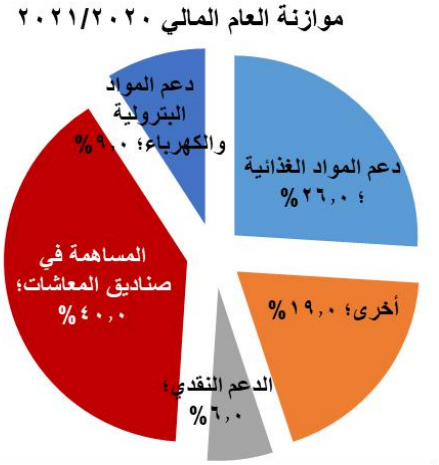

كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الإستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة. كما تستهدف الحكومة التخارج تدريجياً من دعم الكهرباء مع استمرار توفير الحماية للفئات المستهدفة. وفي ذات السياق، يتم الآن تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧٠ مليون مستفيد بما يقترب من ١١٩ مليار رغيف سنوياً بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦٣,٥ مليون مستفيد.

الإستثمارات:

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمار الممولة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات، حيث من المتوقع أن ترتفع جملة الإستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة المعروض بخلاف الإستثمارات الممولة ذاتياً من قبل جهات الموازنة العامة للدولة فى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٦,٤٪ مقارنة بالعام المالي الحالي (٢٠٢٠/٢٠١٩) لتصل جملة المخصصات إلى ١٧٧ مليار جنيه (١٦٣,٨ مليار جنيه تمويل عجز خزانة و١٣,٢ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الإستثمارات) وهي أعلى قيمة زيادة شهدتها الإستثمارات خلال العشر سنوات الماضية.

حزمة الإجراءات الإجتماعية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠:

وقد رصد مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ حزمة إجراءات إجتماعية هدفها حماية المواطنين من تداعيات الركود الإقتصادي العالمي وتداعيات انتشار جائحة كورونا على الإقتصاد المصرى وفيما يلى بعض من أهم الإجراءات الإجتماعية التى تتضمنها مشروع الموازنة المعروض:

حزمة اجراءات الحماية الإجتماعية المقترحة بموازنة ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

البند	القيمة (مليار جنيه)	نسبة إلى الناتج
زيادة الاجور والرواتب وتمويل الترقيات كما يلى:	٣٤,٠	٠,٥٪
١. تقرير علاوة دورية للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٧٪ من الاجر الوظيفي فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بحد أدنى ٧٥ جنيه شهرياً. ٢. تقرير علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٢٪ من المرتب الاساسى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بحد أدنى ٧٥ جنيه شهرياً.	٨,٠	٠,١٪
٣. تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيه إلى ٣٧٥ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.	١٥,٠	٠,٢٪
٤. تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى يوليو.	١,٥	٠,٠٢٪
٥. استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثانى الابتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) ليصبح اجمالى ما خصص لهذا الغرض ١,٥ مليار جنيه.	٠,٥	٠,٠١٪
٦. استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة) ليصبح اجمالى ما خصص لهذا الغرض ١,٥ مليار جنيه.	٠,٥	٠,٠١٪
٧. تمويل بعض مبادرات وزارة الصحة لزيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحى.	٠,٥	٠,٠١٪
٨. تحسين الأوضاع المالية لأعضاء المهن الطبية من خلال رفع بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥ ٪ ورفع مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه إلى ٢٢٠٠ جنيه.	٢,٦	٠,٠٣٪
٩. حتميات أخرى.	٥,٤	٠,٠٧٪

تابع حزمة إجراءات الحماية الإجتماعية المقترحة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

البند	القيمة (مليار جنيه)	نسبة إلى الناتج
رفع حد الإعفاء الضريبي من ١٥ ألف جنيه سنوياً إلى ٢٤ ألف جنيه سنوياً واستحداث شريحة ضريبية منخفضة بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً.	٥,٠	٠,٠٧٪
زيادة المعاشات المدنية والعسكرية بنسبة ١٤,٠٪.	٣١,٠	٠,٥٪
الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الأجر المتغير وإضافة العلاوات الخمس للأجر الأساسي وذلك بتكلفة مقدرة بنحو ٣٥ مليار جنيه.	٣٥,٠	٠,٥٪
مخصصات برنامج تكافل وكرامة بموازنة العام الحالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة نصف مليار جنيه عن العام المالى السابق.	١٩,٠	٠,٣٪
المخصصات المالية المتاحة لدعم الإسكان الاجتماعي*	٥,٧	٠,٠٨٪
استكمال صرف تعويضات أهالي شمال سيناء وورثة أهالي النوبة.	٠,٨	٠,٠١٪
توفير مخصصات لسداد مستحقات شركات المياه والإنارة لدور العبادة.	١,٠	٠,٠١٪
توفير مخصصات تغطى تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.	٣,٥	٠,٠٥٪
التنفيذ التدريجي لمنظومة التامين الصحى الشامل (يتضمن ٨٦٥ مليون جنيه مخصصات دعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى ومبلغ ٣٣٢٨ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية).	٤,٢	٠,٠٦٪
مخصصات تكلفة العلاج على نفقة الدولة.	٧,٠	٠,١٪
العبء المالي لزيادة الأجر التأميني للعاملين (التكلفة التي تتحملها الخزانة للعاملين بالدولة).	٦,٠	٠,٠٩٪

* تتضمن تمويل ذاتي بقيمة ٤,٢ مليار جنيه

أما على جانب قطاع الصحة والتعليم والتضامن الإجتماعى فقد تم اتخاذ بعض المبادرات بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ التى من شأنها أن تحسن من أوضاع العاملين بالوزارات المعينة بالإضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين ومن أهم تلك المبادرات ما يلى: -

(مليون جنيه)

المبادرات المقترحة بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠/٢١ لقطاعات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والتضامن الاجتماعي	
اسم الجهة	اجمالي الانفاق الجاري
مبادرات وزارة الصحة والسكان	١٦،٢٩٣,٤
مبادرات وزارة التربية والتعليم	١،٥٠٠,٠
مبادرات وزارة التعليم العالي	١،٥٠٠,٠
مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي	١٩،٠٠٠,٠
اجمالي المبادرات	**٣٨،٢٩٣,٤**

المبادرات الرئاسية والمبادرات المقترحة من وزارة الصحة والسكان لمشروع العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (الإنفاق الجاري)

(بالمليون جنيه)

اسم المبادرة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الرابع
المبادرة الرئاسية صحة المرأة.	٢٤٣,٨	١٣٥,٢	
المبادرة الرئاسية المستشفيات النموذجية.		٤٥٩,٢	
المبادرة الرئاسية الاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما.		١٣٥,٢	
المبادرة الرئاسية الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة.		٦٧,٦	
مبادرة اكتشاف وعلاج الفشل الكلوي.		٦٧,٦	
مبادرة منع انتشار العدوي من الام الحامل إلى الجنين.		٦٧,٦	
مبادرة الكشف المبكر عن أمراض حديثي الولادة ووقاية الاطفال من الامراض المزمنة.		٦٧,٦	
المبادرة الرئاسية لدعم مقدمي الخدمة الصحية.		٥٠,٠	٥٠,٠
مبادرة توفير الأمصال واللقاحات والأدوية الخاصة بالصحة العامة.		٢,٠٠٠,٠	
المبادرة الرئاسية للعلاج على نفقة الدولة.			٧،٠٠٠,٠
مبادرة الصحة النفسية.	١٠,٥	٢,٧	١,٠
المبادرة الداعمة للوفاء بمطالب قطاعات الوزارة وشئون المبادرات.	٨١١,٧	٢،٤٣٧,٦	١١٦,١
تحسين الأوضاع المالية لأعضاء المهن الطبية من خلال رفع بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥ ٪ ورفع مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه إلى ٢٢٠٠ جنيه.	٢،٥٧٠,٠		
اجمالي المبادرات	**٣،٦٣٦,٠**	**٥،٤٩٠,٣**	**٧،١٦٧,١**
الإجمالى العام لكل الأبواب	**١٦،٢٩٣,٤**		

*** هذا بخلاف مبادرات يتم تنفيذها بالباب السادس "الإستثمارات" بمبلغ ٧,٠ مليار جنيه منها مبادرة دعم أسرة العناية المركزة وزيادة عدد حضانات الأطفال ليصبح جملة المبادرات نحو ٢٣,٣ مليار جنيه.**

مليون جنيه

مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي لمشروع العام المالي ٢٠-٢١ (الانفاق الجاري)	
اسم المبادرة	الباب الرابع
برنامج تكافل وكرامة وبرنامج معاش الضمان الاجتماعي (لعدد ٣,٤ مليون اسرة)	١٨،٥٠٠,٠
المبادرة الرئاسية لتطوير برنامج تكافل وكرامة لتشمل عدد اكبر من المستفيدين	٥٠٠,٠
اجمالي المبادرات	**١٩،٠٠٠,٠**

مليون جنيه

مبادرات وزارة التربية والتعليم لمشروع العام المالي ٢٠-٢١ (الانفاق الجاري)	
اسم المبادرة	الباب الأول
مبادرة تحسين أوضاع المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول و الثاني الابتدائي	١،٥٠٠,٠

مليون جنيه

مبادرات وزارة التعليم العالي لمشروع العام المالي ٢٠-٢١ (الانفاق الجاري)	
اسم المبادرة	الباب الأول
مبادرة تحسين أوضاع هيئة التدريس بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة)	١،٥٠٠,٠

سادساً: تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الإقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ويعكس الجدول التالي إفتراضات تمويل إحتياجات الموازنة سواء من السوق المحلى أو الإقتراض الخارجي:

الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط (مستهدف)

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
	ختامى	موازنة	موازنة
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	٦٧٢٥٨٢	٨٢٠٧٠٦	٩٨٧٦٦٤
العجز الكلى	٤٢٩٩٥١	٤٤٥١٤٠	٤٣٢٠٩٥
سداد القروض المحلية	٢١٢٢٢٤	٣٢٤٤١٥	٥١٩٢٩١
سداد القروض الأجنبية	٣٠٤٠٧	٥١١٥١	٣٦٢٧٨
مصادر التمويل	٦٧٢٥٨٢	٨٢٠٧٠٦	٩٨٧٦٦٤
التمويل الخارجى	١٤٩٥٥٠	٩٥٥٥٠	٦٦٠٠٠
قروض من مؤسسات دولية	٠	٠	٠
صندوق النقد الدولى	٧٢٠٠٠	٢٢٧٥٠	٠
اصدار سندات دولية	٧٢٠٠٠	٧٢٨٠٠	٦٦٠٠٠
قرض من دولة ألمانيا	٤٥٠٠	٠	٠
قرض من دولة فرنسا	١٠٥٠	٠	٠
قرض من المملكة المتحدة	٠	٠	٠
التمويل المحلى	٥٢٣٠٣٢	٧٢٥١٥٦	٩٢١٦٦٤

المصدر: وزارة المالية

سابعاً: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

(أ) تغير الإفتراضات الإقتصادية:

كانت الصدمة التي لحقت بالإقتصاد العالمي من وباء الكورونا سريعة وشديدة حيث ضربت جانبي العرض والطلب وأسفرت عن انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وانهيار أسواق المال والبورصات وتجميد أسواق الائتمان وزيادة البطالة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الإستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات وذلك يشكل خطر قد يؤثر سلباً على أداء الإقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وقد أدت الأزمة بالفعل إلى قيام الحكومات بنشر حزم مالية ضخمة لمحاولة تحفيز الإقتصاد وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن الركود الحادث والناتج عن ضعف الطلب العالمي.

يشكل احتمال تغير الإفتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية التي تقوم عليها الموازنة العامة أحد أهم مصادر المخاطر المالية خلال تنفيذ موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. لذا فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بشكل به قدر من الحذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن المستهدفات المالية قد تتأثر بالتاكيد فى حال وجود صدمات كبيرة يترتب عليها تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الإفتراضات الرئيسية التي تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الاخرى. وبالتالي فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمي سوف يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادي مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالي مستهدفات الدين العام بالإضافة إلى التأثير الآخر على القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية والإيرادات الاخرى المرتبطة بالنشاط الإقتصادى.

ونتيجة أزمة جائحة كورونا، فمن المتوقع أن ينكمش معدل نمو النشاط الإقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠ بنحو ٣,٣٪ هبوطاً من معدل نمو يبلغ ٢,٩٪ فى عام ٢٠١٩، وهو ما يعكس تباطؤ النمو في الإقتصاد العالمي وهو ما سيؤثر سلباً بالتاكيد على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادي خاصةً فى حالة حدوث تباطؤ معدلات النمو والنشاط الإقتصادى بمعدلات أعلى.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تتراوح معدلات انكماش التجارة العالمية ما بين -١١,٠ في ٢٠٢٠ قبل أن تعاود النمو بنحو ٨,٤٪ في ٢٠٢١، مقارنةً بمعدل نمو بلغ حوالي ٠,٩ عام ٢٠١٩ إستناداً لأحدث التوقعات من صندوق النقد الدولي الصادرة في إبريل ٢٠٢٠. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حصيلة ما يؤول للخزانة العامة بنحو ١,٥ مليار جنيه.

٣. سعر الصرف:

من المقدر أن يؤدى أي تحرك فى سعر الصرف (صعودا او هبوطا) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف المفترضة عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزي وضرائب الأذون والسندات.

فمثلا في حال إفتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه أمام الدولار بمتوسط قدره ٥٠ قرش خلال العام المالي فان ذلك سيؤثر سلباً (إيجاباً) على الفائض الأولى المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ١,٤ مليار جنيه أي بنحو ٠,٠٥٪ من الناتج المحلى وذلك من خلال التأثيرات التالية:

- إرتفاع (إنخفاض) إيرادات قناة السويس بنحو ٢,٢ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- إرتفاع (إنخفاض) حصيلة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة بنحو ٢,٢٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- إرتفاع (إنخفاض) حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنحو ١,٦ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٤٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- إرتفاع (إنخفاض) إيرادات الهيئة العامة للبترول بنحو ٠,٤٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- إرتفاع (إنخفاض) فاتورة دعم المواد البترولية بنحو ٥,٧ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- إرتفاع (إنخفاض) فاتورة دعم السلع التموينية بنحو ٠,٩ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

- إرتفاع (إنخفاض) فاتورة دعم الكهرباء ومدفوعات الفوائد بالإضـــافة إلى بعض البنود الأخرى بنحو ١,١ مليـار جنيـه والـذي يمثـل نحو ٠,٠١٥٪ من النـاتج المحلي الإجمالي.

٤. أسعار الفائدة:

قد تؤدى أزمـة جـائحـة كورونـا إلى زيـادة وتفـاقم عجز موازنـة الـدول ممـا سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة وانخفاض حجم التمويل الخارجي المتاح لجمهورية مصــر العربية وبالتالي ســيحد من القدرة على إصــدار ســندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل عجز الموازنة وتنويع مصـــادر التمويل، مما يمثل خطر ارتفاع تكلفة الإقتراض عن المتوقع في موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

لذا فمن المهم توضـــيح أن إرتفاع (إنخفاض) أســـعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مســتهدف بمشــروع الموازنة ســيكون له تأثيراً سلبياً (إيجابياً) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه سنوياً.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

تشـير أحدث التقديرات العالمية إلى الهبوط الحاد فى أسـعار النفط العالمية فى ٢٠٢٠ و٢٠٢١ عند مســتويات أســعار تتراوح بين ٣٠ -٣٥ دولار للبرميل طبقاً للأسـعار المسـتقبلية لعقود شـراء النفط وتوقعات صـندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات المالية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فإن متوسط ســـعر برميل برنت/ (دولار/برميل) بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦١ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة تغير سعر النفط العالمي عن الإفتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل صعوداً أو هبوطاً سيؤدى ذلك إلى تدهور/تحسن صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى المستهدف، حيث أنه من المتوقع أن يترتب على ذلك تغيير صـافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ١,٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

(ب) الإلتزامات المحتملة (الضمانات والإلتزامات المالية):

تعتبر الإلتزامات المحتملة من مصـــادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضـــية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع أو عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصـــول على قروض من المؤســـســـات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

- حيث قد لا يرغب المقرض أو الشـريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضـــمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض.

- تمثل التقديرات المبدئية لإجمالي الديون المضمونة المصدرة من قبل الخزانة العامة في نهاية ديســـمبر ٢٠١٩ نحو ٢٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى، حيث تمثل الضـمانات المحلية نحو ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضـــمانات الخارجية ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي. في حين بلغت صـــافي الديون المضـــمونة القائمة من قبل الخزانة العامة في نهاية ديســـمبر ٢٠١٩ نحو ١٦,٨٪ من إجمالي الناتج المحلى، حيث تمثل الضمانات المحلية نحو ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضـــمانات الخارجية ١٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

➢ وجدير بالذكر تركز إصدار الضمانات لقطاعي الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٧٦٪ تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ويوضح الشكل التالي قيمة إجمالي الضمانات (المحلية والخارجية) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩ وفقا للجهات:

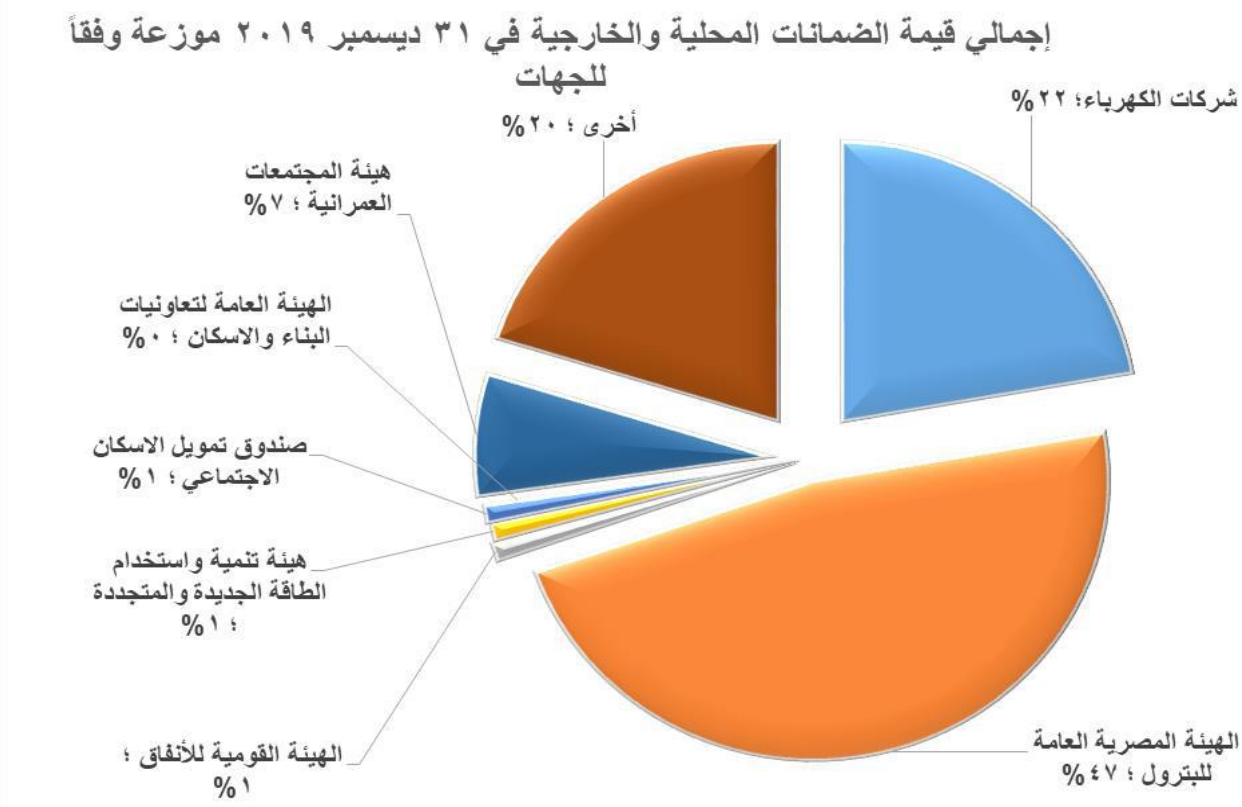

٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.
- وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية أو بتسوية ودية. وهو ما يشير إلى أن احتمالات إضطرار الحكومة لسداد تعويضات تعتبر منخفضة وذلك فى ضوء عدد القضايا التي صدر لها أحكام فى صالح الدولة المصرية فى السنوات السابقة أو التي تم تسويتها ودياً.

٣. مخاطر مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص

- هناك التزامات محتملة يمكن أن تتعرض لها المالية العامة تنشـــأ عن المخاطر ذات العلاقة بمشـــاريع PPP، ولكن هذه المخاطر تعد ضـــئيلة جداً نظراً لعدم وجود مشروعات شراكة عديدة في الوقت الراهن.

الإجراءات الإصلاحية لتقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن الإلتزامات المحتملة:

وإدراكاً من وزارة المالية بضـرورة التعامل مع تلك المخاطر المالية الناتجة عن الإلتزامات المحتملة على المدى المتوســـط، فقد قامت الوزارة بتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية الخاصة بتقييم تلك المخاطر للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية لتطوير إدارة الإلتزامات وتحجيم درجة المخاطر الناتجة عنها. ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فى التالي:

(أ) صـــدر كتاب دوري من مجلس الوزراء فى مارس ٢٠١٧ بإلزام جميع الوزارات قبل التفاوض أو التعاقد على تنفيذ برامج أو أي مشروعات خاصة المشـــروعات الكبرى ذات الصـــبغة القومية والتي يترتب عليها ديون أو قروض أو أعباء مالية، مراعاة أن يتم التنســيق مع وزارة المالية والعرض على مجلس الوزراء للتأكد من جدواها ومدى حاجة الدولة إليها وما قد يترتب عليها من التزامات تتطلب إصـــدار ضـــمانات حكومية أو الإقتراض لتمويلها.

(ب) تشكيل لجنة خاصة بالضمانات السيادية تتضمن كافة المتخصصين بوزارة المالية لمتابعة عملية إصدار وتقييم طلبات إصدار الضمانات الجديدة والتأكد من جدوى المشروعات الممولة ومن قدرة الجهات على سداد أقساط وفوائد المديونية المستحقة عليهم.

(ج) متابعة الضمانات السيادية بشكل شهري لتحليل الوضع القائم ودرجة المخاطر المحتملة وكذا اصدار تقارير تحليلية تفصيلية بشكل ربع سنوي عن كافة الإلتزامات المحتملة التي يمكن أن تقع على كاهل الموازنة العامة للدولة.

إعداد منظومة متكاملة عصرية بوزارة المالية للتعامل مع المخاطر المالية

تستمر وزارة المالية المصرية في العمل على تطوير منظومة إدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية والتي تم استحداثها بطريقة عصرية ومتكاملة وبدء العمل بها بشكل فعال ومرن وكفء خلال موازنة العام المالي السابق مما كان له أكبر الأثر في المساهمة في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال المحاور والإصلاحات التالية:

١. الإستمرار في إعداد إفتراضات الموازنة بشكل واقعي بحيث يتم إعداد تقديرات الموازنة في ضوء البيانات الفعلية المتاحة عن الأداء المالي للعام السابق وليس في ضوء تقديرات الموازنة للعام السابق. كما يتم وضع الإفتراضات الإقتصادية في ضوء التقارير والتوقعات الدولية التي تعدها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات والبنوك الإستثمارية العالمية. كما يتم التنسيق مع كل من البنك المركزي ووزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية لضمان اتساق وواقعية الإفتراضات الإقتصادية.

٢. يتم إعداد تقرير ربع سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي مع الإجراءات الإحترازية أو التصويبية المتخذة للتعامل مع أهم التحديات المالية. ويتضمن التقرير أهم المخاطر المالية المرتبطة بأية إنحرافات في الإفتراضات الإقتصادية أو المخاطر المرتبطة بتنفيذ الموازنة وأخيراً المخاطر المرتبطة بالإلتزامات العرضية. هذا وقد كان يتم إعداد هذا التقرير بصورة نصف سنوية خلال العامين الماضيين ومن المستهدف خلال موازنة العام الحالي تطويره وإعداده بصورة ربع سنوية لرفع فاعلية إدارة المخاطر المالية.

٣. من المستهدف خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ إعداد تقرير مختصر ومبسط مع بداية تطبيق الموازنة لمواجهة المخاطر المالية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستحدث على المؤشرات الإقتصادية وبنود الموازنة من إيرادات ومصروفات، على أن يتم نشره على موقع الوزارة للشفافية في عرض كيفية إدارة الأزمة وأثرها على الإقتصاد المصري.

٤. الإستمرار في استخدام آليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية عن افتراضات الموازنة الأصيلة. وقد تم تدريب وتوفير بعض المتخصصين فى هذا المجال بوزارة المالية ونعمل فى المرحلة القادمة على إنشاء وحدة متخصصة بوزارة المالية للتعامل مع موضوع التحوط بشكل مؤسسي ومتكامل وللتنسيق مع باقي الجهات المعنية.

٥. تم إنشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء قطاعات ومصالح الوزارة وتحديد أية مخاطر او نقاط تتطلب تصويب أو تحسين وبما يضمن أن كافة قطاعات ومصالح الوزارة تساهم في تحقيق مستهدفات الوزارة والحكومة المصرية وكذلك العمل على تطوير الأداء وتحسينه بشكل مستمر.

٦. تنفيذ أغلب الإصلاحات المستهدفة والتي تتضمنها الموازنة في توقيتاتها المستهدفة لضمان تحقيق الأثر المالي المتوقع بالموازنة. هذا بالإضافة الي إعداد قوائم من الإجراءات المالية الإحتياطية والتي يمكن اللجوء إليها خلال تنفيذ الموازنة عند الحاجة في حال صعوبة تنفيذ الإصلاحات المتضمنة في التقديرات أو تأخر تنفيذها.

٧. إعداد مستهدفات شهرية للموازنة وبعد التنسيق مع كافة القطاعات والمصالح ومتابعة تنفيذ تلك المستهدفات بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد أية مخاطر مرتبطة بتحقيق المستهدفات المالية بشكل مبكر والتعامل معها من خلال إجراءات تصويبية او بديلة.

ثامناً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

أدت جهود وزارة المالية بشكل مكثف لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة فى مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية «IBP» كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر في ابريل ٢٠٢٠ بحوإلى ٢٧ درجة بشكل تراكمى، خلال الدورتين السابقتين فى عامى «٢٠١٧، ٢٠١٩» لتحقق ٤٣ نقطة مئوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال عام ٢٠١٥؛ وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٥ نقطة مئوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ٢٢ نقطة مئوية؛ وبذلك ترتفع مصر عالمياً بـ ٤ درجات لتحتل المرتبة ٦١ والمركز الثانى إقليمياً بعد دولة الأردن وبالتوازي مع المغرب، صعوداً من المرتبة ٦٥ في تقرير عام ٢٠١٧ من بين ١١٧ دولة شملها التقرير. كما ارتفع مؤشر «المشاركة المجتمعية» لمصر بأربع نقاط مئوية في تقرير عام ٢٠١٩ إلى ١٥ نقطة مقارنة بـ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمي، وتتخطى الأردن والمغرب. وجدير بالذكر أن تقرير شفافية الموازنة يستخدم على نطاق واسع من قبل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، إضافة إلى وكالات التصنيف الإئتماني كمؤشر فرعى للإستثمار الآمن، وأن تحسن ترتيب مصر فى هذا المؤشر يُجسد حرص الوزارة على إتاحة معلومات وافية ومسبقة عن السياسات المالية والضريبية بما يسهم فى تحفيز معدلات الإستثمار.

وضع مصر الحالى فيما يخص شفافية الموازنة عالمياً

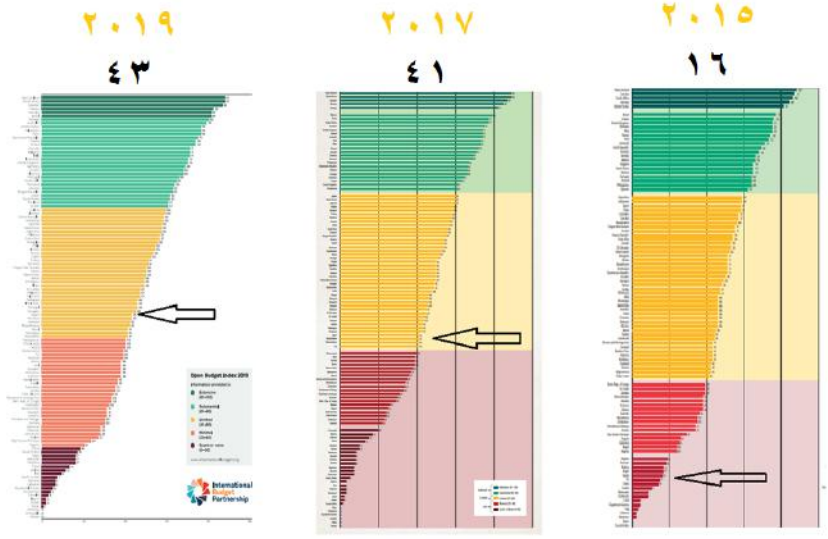

ولضمان استمرار واستدامة الجهود ومواصلة تحسين ترتيب مصر مستقبلياً، فقد تم انشاء وحدة خاصة للشفافية والمشاركة المجتمعية بموجب قرار وزير المالية رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨، وتتبع وزير المالية مباشرة، لتصبح أول وحدة متخصصة تعمل فى مجال نشر مفاهيم وثقافات السياسة المالية والإقتصادية والإفصاح المالى وضمان شمولية البيانات، والسعى نحو رفع واستدامة التقدم الذي أحرزته الوزارة صعودًا فى مؤشر الشفافية المالية لمصر عالميًا.

التقرير	تاريخ الاصدار	معدلات التنفيذ
منشور إعداد الموازنة العامة للدولة	**(خلال شهر نوفمبر)**	**يصدر كل عام**
التقرير النصف سنوى عن الأداء الإقتصادى والمالى	**(منتصف شهر فبراير)** في موعد لا يتجاوز شهرين ونصف من بعد شهر ديسمبر (فترة قياس الأداء المالى والإقتصادى خلال الستة أشهر الأولى من العام المالى).	تم إصداره في يناير ٢٠٢٠ **للعام الثالث علي التوالي**
البيان المالى التمهيدى ما قبل الموازنة	**(خلال شهر مارس)** على أن يكون هناك مدى زمنى لا يقل عن شهر يحول ما بين تاريخ إصدار البيان المالى التمهيدى (ماقبل الموازنة) والبيان المالى	تم إصداره في ابريل٢٠٢٠ **للمرة الخامسة علي التوالي**
البيان المالى	**(خلال شهر ابريل)** بعد شهر من نشر البيان المالى التمهيدى ما قبل الموازنة وقبل عرضه على مجلس النواب واعتماد الموازنة العامة للدولة	يصدر كل عام، **وتم اصداره باللغة الآنجليزية للمرة الأولى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩**
نسخة موازنة المواطن عن كل تقرير	**(نهاية شهر سبتمبر)** نسخة موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة كما تم لأول مرة اعداد نسخة موازنة المواطن عن التقرير النصف سنوى للأداء المالى للموازنة، ونسخة موازنة المواطن للبيان التمهيدى ما قبل الموازنة	
موازنة المواطن	**(نهاية شهر سبتمبر)** في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة	تم إصدارها في سبتمبر ٢٠١٩ **للعام السادس علي التوالي، كما تم اصدار نسخة المواطن لمحافظة الاسكندرية للمرة الأولى عام ٢٠١٩**
التقرير المالى الشهرى (باللغتين العربية والآنجليزية) للتنفيذ الفعلى لأداء الموازنة عن كل شهر	**يصدر بصورة دورية كل شهر**	

مقارنة درجة الشفافية مصر مع الدول الأخرى

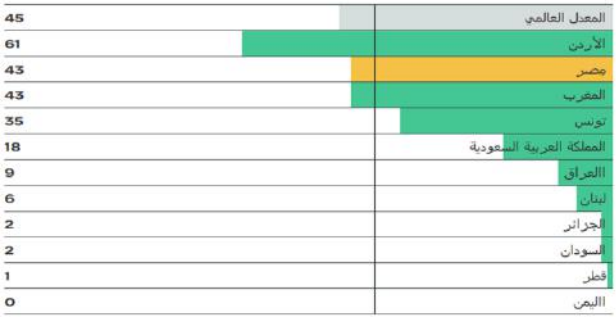

مقارنة مشاركة الجمهور في مصر مع الدول الأخرى

وترتكز مهام الوحدة على ٣ محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية. كما تهدف الوحدة إلى خلق وتطوير أدوات الموازنة التشاركية، وتعزيز مصداقية الحكومة فيما يخص الموازنة، وفى رؤية الإصلاح الإقتصادي بشكل عام، والسياسات المالية والضريبية الحاكمة لإعداد الموازنة بشكل خاص، والمكاشفة والمصارحة بأوضاع الإقتصاد المصري الذي يمر بمرحلة إصلاح هيكلي شامل، بما يُسهم فى تفهم المواطنين للإصلاحات الهيكلية وتضمين آرائهم في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة.

حيث أثمرت جهود وزارة المالية فى ارتفاع مؤشر شمولية البيانات والتقارير المالية المتاحة للجمهور وفقاً لمعايير شراكة الموازنة الدولية وخاصة «التقرير المالي الشهري، والبيان المالي، وتقرير الموازنة المعتمدة» حيث ارتفع مؤشر الشفافية الخاص بهذه التقارير الثلاث ليصل إلى ٦١ نقطة مئوية من أصل ١٠٠ نقطة، وسوف تستمر الوزارة فى العمل على إصدار باقى الـ٧ تقارير الدورية، ومنها تقارير شهرية، وربع سنوية، وسنوية؛ لضمان زيادة شمولية البيانات التى نسعى أن تتضمن فى المستقبل استحداث موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتطوير أدوات الإفصاح المالى، وذلك بالتعاون المثمر مع مختلف قطاعات الوزارة مثل: قطاع الموازنة العامة للدولة، وقطاع الحسابات والمديريات المالية، وقطاع موازنات الإدارات المحلية، ووحدة موازنة البرامج والأداء، ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي.

توفر وثائق الموازنة للجمهور

● متاح للجمهور
● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
⊘ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٩
البيان التمهيدي للموازنة	⊘	⊘	⊘	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	⊘	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●

ملحوظة: تم نشـــر كافة التقارير واتاحتها للجمهور فى عام ٢٠١٩، إلا أن بعض هذه التقارير تأخر اصـــدارها ونشرها عن المواعيد العالمية لظروف استثنائية.

واستكمالاً للجهود السابقة وبالإضافة إلى ما تم نشره خلال الأعوام السابقة، فقد تم خلال عام ٢٠٢٠ إصدار نسخة المواطن المبسطة من تقرير الأداء المالي النصف سنوي، بالإضافة إلى العمل على إصدار نسخة المواطن المبسطة من البيان التمهيدي ما قبل الموازنة، الذى صدر وتم نشره بالتزامن مع إرسال مشروع الموازنة لمجلس النواب، والتي سوف يتم نشرها في خلال أيام قليلة؛ حيث تم نشر النسخ الإضافية من موازنة المواطن لأول مرة بهدف إشراك المواطن فى رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات إقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة، كما تحتوى على توضيح لمستويات الدين، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد وهى معلومات تفصيلية يتم الإعلان عنها لأول مرة للمواطن، بالإضافة إلى توضيح المخاطر المالية المحلية والعالمية للموازنة المقبلة، وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

<u>بالنسبة للمحور الثانى فيشمل تطوير المشاركة المجتمعية</u>، فقد ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعي إلى ١٥ نقطة مقارنة بـــ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمي المقدر بـــ ١٤ نقطة، وذلك نتيجة لجهود الوزارة في تنظيم مؤتمرات لموازنة المواطن، والبيان التمهيدي ما قبل الموازنة، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، وبعض الوزارات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك قيام وزير المالية بعقد عدة إجتماعات بشكل دورى لمناقشة نتائج الأداء المالى وتم عقد مؤتمرات صحفية للرد على جميع تساؤلاتهم فيما يخص السياسات المالية بشكل عام والضريبية بشكل خاص والإعفاءات، كما نظمت الوزارة ورشتي عمل لخلق نموذج مصرى لبدء الموازنة التشاركية بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ووزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني التى تهدف إلى إشراك المواطن فى تحديد أولويات الموازنة فى نطاق مجتمعه المحلي، حيث تم عقد ورشة العمل الأولى بالقاهرة، وورشة العمل الثانية بالإسكندرية، حيث نسعى بشكل تدريجى لتعميم هذه التجربة الناجحة على باقى المحافظات.

كما أن هناك شراكات مؤسسية محلية وعالمية مع شركاء التنمية الحكوميين وغير الحكوميين، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية لتقديم الدورات التدريبية للإرتقاء بالقدرات الفنية فى مجالات زيادة شمولية البيانات الخاصة بالموازنة، والموازنة التشاركية، والمساءلة المجتمعية، لتأهيل العاملين المتخصصين والمسئولين المحليين بالمحافظات لتنسيق وتنفيذ عمليات إعداد الموازنة التشاركية بما يضمن كفاءة أكبر في التخطيط وإدارة الموارد على المستوى المحلى. بالإضافة إلى تطوير آليات نشر الثقافة المالية، وتدريب الشباب والمرأة، كما سيتم العمل على خلق آليات لتفعيل دور المشاركة والمساءلة المجتمعية للمشروعات المنفذة من خلال موازنة الدولة، وذلك من خلال الإستعانة بعدد من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، وتطبيق نظام ميثاق المواطن كأحد أدوات المساءلة المجتمعية بما يتيح للمواطنين المشاركة في صياغة ووضع قواعد ومعايير جودة الخدمات الحكومية والمشاركة فى إعداد الموازنة العامة للدولة.

وذلك لأن تحقيق الشفافية ليس هدفاً في حد ذاته، ولكن المهم تأثيرها على تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام، ومحاولة أخذ رأيه في الإعتبار عند اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالسياسات العامة، حيث يتضمن مبدأ الشفافية والإفصاح تعريف المواطن: إلى أين ستذهب أموال ضرائبه، وكيف يتم إعادة توجيهها إليه فى صورة خدمات لرفع جودة حياته ومستوى معيشته.

بالإضافة إلى أنه تم إطلاق موقع إلكتروني تفاعلي خاص بموازنة المواطن، وإنشاء وإدارة البوابة الرقمية لوزارة المالية لإتاحة الفرصة للمواطنين للتواصل وإبداء الرأي، والاطلاع على البيانات والتقارير، ونشر رسوم بيانية مبسطة وفيديوهات على صفحة وزارة المالية بمواقع التواصل المجتمعي، منها: الفيس بوك واليوتيوب، وتويتر، لتعزيز التواصل مع المواطنين، واستطلاع آرائهم فى موازنة المواطن من خلال الفعاليات التي تنظمها الوزارة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالشفافية.

<u>وبالنسبة للمحور الثالث والذى يخص المساءلة والرقابة على الموازنة،</u> فقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ فى ٢٠١٩ ليحقق ٥٠ نقطة مقارنة بـ ٣٩ نقطة فى ٢٠١٧، مما يعكس جهود مجلس النواب في الرقابة وإشراك المواطنين، والتعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، ولجنة الخطة والموازنة وبعض النواب لإظهار هذا الدور في الاستبيان الخاص بعام ٢٠١٩، حيث تمثل إشراك المواطنين في قيام مجلس النواب بنشر العديد من الأدلة حول الموازنة العامة للدولة، ومناقشة أولويات الإنفاق، وأحيانًا يتطلب الأمر تعديل مخصصات الإنفاق بالزيادة والنقصان، ويصدر ذلك فى منشور رسمي، إضافة إلى عقد عدد من جلسات الاستماع لمناقشة بعض القوانين ومنها على سبيل المثال: قانون الضريبة على القيمة المضافة.

وجدير بالذكر أن مؤسسة «شراكة الموازنة الدولية»، تقوم بالتعاون مع المجتمع المدني، بقياس مستوى شفافية الموازنة في مختلف دول العالم من خلال مسح الموازنة المفتوحة الذي تعتمد فيه على تحليل بيانات الموازنة، والتقارير المنشورة المتعلقة بها، كما تقيس درجة توفر فرص المشاركة المجتمعية في عملية إعداد الموازنة، وقوة جهازي الإشراف الرسميين السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية بشكل عام، وفى مقدمتها الجهاز المركزي للمحاسبات.

وأخيراً، وفى ضوء حرص وزارة المالية على استمرار التقدم فى مؤشرات الشفافية، سيتم العمل على تطوير التقارير المصدرة الحالية من حيث محتوى العرض والرسوم البيانية والألوان المستخدمة، وإضافة المزيد من المعلومات والبيانات فى التقارير، وإنشاء خريطة تفاعلية لعرض النفقات العامة وفقًا للتقسيم الوظيفى والإدارى والتوزيع الجغرافى على المحافظات، إضافة إلى تطوير آليات نشر الثقافة المالية، وتدريب الشباب والمرأة، كما سيتم العمل على خلق آليات لتفعيل دور المشاركة والمساءلة المجتمعية للمشروعات المنفذة من خلال موازنة الدولة، وذلك من خلال الإستعانة بعدد من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، وتطبيق نظام ميثاق المواطن كأحد أدوات المساءلة المجتمعية بما يتيح للمواطنين المشاركة في صياغة ووضع قواعد ومعايير جودة الخدمات الحكومية والمشاركة فى إعداد الموازنة العامة للدولة.

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

	مليون جنيه
قدر إجمالى المصروفات بمبلغ	١،٧١٣،١٧٨
وقدر إجمالى الإيرادات بمبلغ	١،٢٨٨،٧٥٣
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قدر بمبلغ	٤٢٤،٤٢٥
• وبإضافة صافي الحيازة المقدر بمبلغ	٧،٦٦٩
• يكون العجز الكلى لمشروع الموازنة	٤٣٢،٠٩٤

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٦,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع فى السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالى تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٩:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة (٢)	التغير (١-٢)	الوزن النسبى ٪	فعلى ٢٠١٩/٢٠١٨	فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧	فعلى ٢٠١٧/٢٠١٦
المصروفات	١،٧١٣،١٧٨	١،٥٧٤،٥٥٩	١٣٨،٦١٩		١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٣٨
١- الأجور وتعويضات العاملين	٣٣٥،٠٠٠	٣٠١،١١٥	٣٣،٨٨٥	١٩,٦	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣
٢- شراء السلع والخدمات	١٠٠،٢٠٠	٧٤،٩٢٣	٢٥،٢٧٧	٥,٨	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠
٣- الفوائد	٥٦٦،٠٠٠	٥٦٩،١٣٥	-٣،١٣٥	٣٣,٠	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٦،٢٨٠	٣٢٧،٦٩٩	-١،٤١٩	١٩,٠	٢٨٧،٤٦١	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩
٥- المصروفات الأخرى	١٠٥،٠٠٠	٩٠،٤٤٢	١٤،٥٥٨	٦,١	٧٧،٥٦٥	٧٤،٧٥٨	٦١،٥١٧
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٨٠،٦٩٨	٢١١،٢٤٥	٦٩،٤٥٣	١٦,٤	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٣٩
الإيرادات	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١٣٤،٤٢٤	١٥٤،٣٢٩		٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤
١- الضرائب	٩٦٤،٧٧٧	٨٥٦،٦١٦	١٠٨،١٦١	٧٤,٩	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧
٢- المنـــــح	٢،٢٠٩	٣،٨٠٥	-١،٥٩٦	٠,٢	٢،٦٠٩	٣،١٩٤	١٧،٦٨٣
٣- الإيرادات الأخرى	٣٢١،٧٦٦	٢٧٤،٠٠٣	٤٧،٧٦٤	٢٥,٠	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤
العجز (الفائض) النقدى	٤٢٤،٤٢٥	٤٤٠،١٣٥	-١٥،٧١٠		٤٢٧،٩٦٠	٤٢٣،٢٧٣	٣٧٢،٧٥٥
صافى حيازة الأصول المالية	٧،٦٦٩	٥،٠٠٥	٢،٦٦٤		١،٩٩١	٩،٣٠٦	٦،٨٣٣
العجز (الفائض) الكلى	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،١٤٠	-١٣،٠٤٦		٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٨٨
العجز (الفائض) الأولى [1]	-١٣٣،٩٠٦	-١٢٣،٩٩٥	-٩،٩١٢		-١٠٣،٠٩٤	-٤،٨٦٩	٦٢،٩٨٦
الناتج المحلى الإجمالى	٦،٨٤٤،٠٠٠	٦،١٦٢،٦٢٢			٥،٢٥٠،٩٧٨	٤،٤٣٧،٤٠٠	٣،٤٧٦،١٧٤
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	%١٨,٨	%١٨,٤			%١٧,٩	%١٨,٥	%١٩,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	%٢٥,٠	%٢٥,٦			%٢٦,١	%٢٨,٠	%٢٩,٧
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	%٦,٢	%٧,١			%٨,٢	%٩,٥	%١٠,٧
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	%٦,٣	%٧,٢			%٨,٢	%٩,٧	%١٠,٩
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى[1]	-%٢,٠	-%٢,٠			-%٢,٠	-%٠,١	%١,٨
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	%٨٢,٨	%٨٩,٢			%٩٠,٢	%٩٧,٢	%١٠٨,٠

[1] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٢،٢٩٧،٤٩٧ مليون جنيه (٣٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- **المصروفات** وتبلغ ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- **حيازة الأصول المالية** وتبلغ ٢٨،٧٥٠ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- **سداد أقساط القروض** وتبلغ ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه بنسبة ٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل الإستخدامات المشار إليها:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
المصروفات									
١- الأجور وتعويضات العاملين	٣٣٥،٠٠٠	١٤,٦	٣٠١،١١٥	١٥,٢	٣٣،٨٨٥	١١,٣	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣
٢- شراء السلع والخدمات	١٠٠،٢٠٠	٤,٤	٧٤،٩٢٣	٣,٨	٢٥،٢٧٧	٣٣,٧	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠
٣- الفوائد	٥٦٦،٠٠٠	٢٤,٦	٥٦٩،١٣٥	٢٨,٨	-٣،١٣٥	-٠,٦	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٦،٢٨٠	١٤,٢	٣٢٧،٦٩٩	١٦,٦	-١،٤١٩	-٠,٤	٢٨٧،٤٦١	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩
٥- المصروفات الأخرى	١٠٥،٠٠٠	٤,٦	٩٠،٤٤٢	٤,٦	١٤،٥٥٨	١٦,١	٧٧،٥٦٥	٧٤،٧٥٨	٦١،٥١٧
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٨٠،٦٩٨	١٢,٢	٢١١،٢٤٥	١٠,٧	٦٩،٤٥٢	٣٢,٩	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٣٩
جملة المصروفات	١،٧١٣،١٧٨	٧٤,٦	١،٥٧٤،٥٥٩	٧٩,٦	١٣٨،٦١٨	٨,٨	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٣٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٢٥,٠		%٢٥,٦				%٢٦,١	%٢٨,٠	%٢٩,٧
٧- حيازة الأصول المالية	٢٨،٧٥٠	١,٣	٢٨،٨١٢	١,٥	-٦٢	-٠,٢	١٨،٥٦٦	١٩،٥٧٢	١٢،٠١٤
٨- سداد القروض	٥٥٥،٥٦٩	٢٤,٢	٣٧٥،٥٦٦	١٩,٠	١٨٠،٠٠٣	٤٧,٩	٢٤٢،٦٣١	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣
إجمالى الأستخدامات	٢،٢٩٧،٤٩٧	١٠٠,٠	١،٩٧٨،٩٣٧	١٠٠,٠	٣١٨،٥٦٠	١٦,١	١،٦٣١،٠٦٧	١،٥٣١،٦١٢	١،٣١٧،٧١٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٣٣,٦		%٣٢,١				%٣١,١	%٣٤,٥	%٣٧,٩

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه (٢٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٢٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ١٣٨،٦١٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨,٨٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ومتطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي من سلع وخدمات وزيادة الإستثمارات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقًا للتصنيف الإقتصادى فيما يلى:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الإقتصادى إلى إجمالى المصروفات فى مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بنسب موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

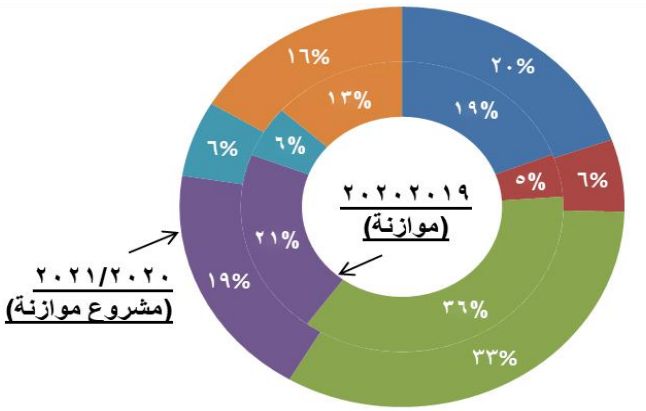

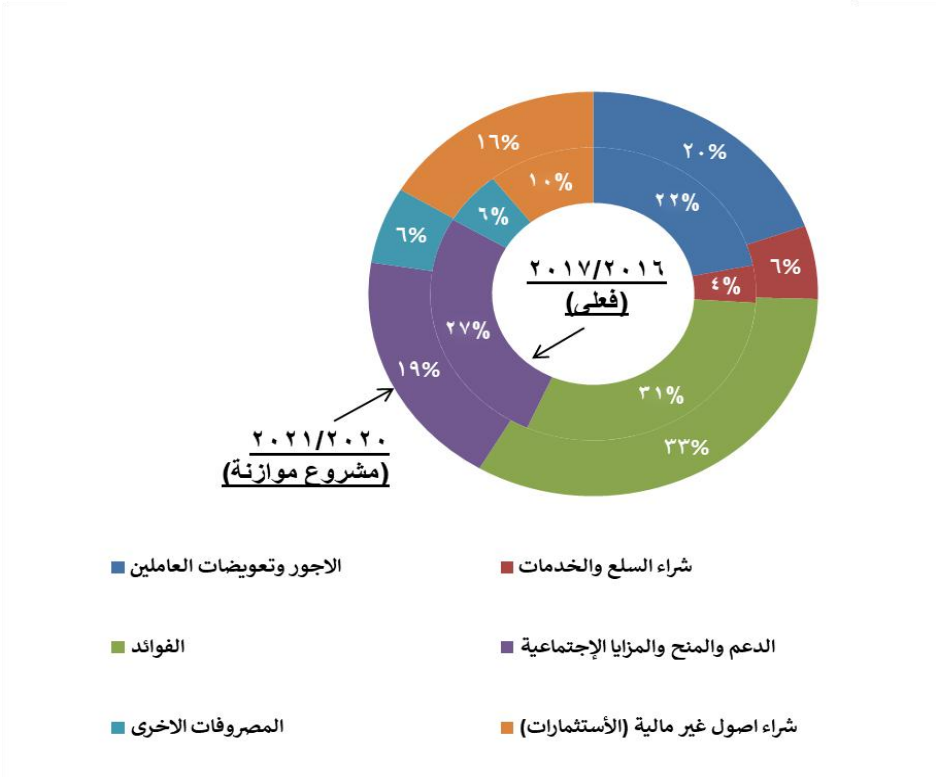

كما يوضح الجدول التالى المصروفات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩/٢٠١٨:

جدول رقم (٣)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٣٣٥،٠٠٠	١٩,٦	٣٠١،١١٥	١٩,١	٣٣،٨٨٥	١١,٣	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٤,٩%		٤,٩%				٥,١%	٥,٤%	٦,٥%
* شراء السلع والخدمات	١٠٠،٢٠٠	٥,٨	٧٤،٩٢٣	٤,٨	٢٥،٢٧٧	٣٣,٧	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	١,٥%		١,٢%				١,٢%	١,٢%	١,٢%
* الفوائد	٥٦٦،٠٠٠	٣٣,٠	٥٦٩،١٣٥	٣٦,١	٣،١٣٥-	٠,٦-	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٨,٣%		٩,٢%				١٠,٢%	٩,٩%	٩,١%
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٦،٢٨٠	١٩,٠	٣٢٧،٦٩٩	٢٠,٨	١،٤١٩-	٠,٤-	٢٨٧،٤٦١	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٤,٨%		٥,٣%				٥,٥%	٧,٤%	٨,٠%
* المصروفات الأخرى	١٠٥،٠٠٠	٦,١	٩٠،٤٤٢	٥,٧	١٤،٥٥٨	١٦,١	٧٧،٥٦٥	٧٤،٧٥٨	٦١،٥١٧
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	١,٥%		١,٥%				١,٥%	١,٧%	١,٨%
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٨٠،٦٩٨	١٦,٤	٢١١،٢٤٥	١٣,٤	٦٩،٤٥٣	٣٢,٩	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٣٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٤,١%		٣,٤%				٢,٧%	٢,٥%	٣,١%
الإجمالى	١،٧١٣،١٧٨	١٠٠,٠	١،٥٧٤،٥٥٩	١٠٠,٠	١٣٨،٦١٩	٨,٨	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٣٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٢٥,٠%		٢٥,٦%				٢٦,١%	٢٨,٠%	٢٩,٧%

الأجور وتعويضات العاملين

تقدر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٣٣٥،٠٠٠ مليون جنيه (٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الإقتصادية) مقابل نحو ٣٠١،١١٥ مليون جنيه (٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٣٣،٨٨٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٣٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,٦٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه.

وقد روعى فى تقدير الأجور بمشروع الموازنة المعروض إلتزام كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة فى هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإدارى بصفة عامة من خلال إقرار حزمة من العلاوات والزيادات في بعض الحوافز والبدلات وإقرار حركة ترقيات للمستوفين اشتراطات الترقية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالى توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٩:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	فعلى		
* الوظائف الدائمة	٨٦،٣٢٥	٢٥,٨	٨٣،٧٧٢	٢٧,٨	٢،٥٥٣	٣,٠	٧٧،٩٠٤	٦٥،٦٦١	٥٦،٩٢٩
* الوظائف المؤقتة	٦،٠٣٦	١,٨	٥،٣٨٥	١,٨	٦٥٢	١٢,١	٥،٤٣٢	٤،٨٧٢	٤،٣٣٢
* المكافـــــآت [١]	١٠٥،١٢٩	٣١,٤	٨٨،١١٨	٢٩,٣	١٧،٠١٢	١٩,٣	٨٥،٤٣٥	٨٠،٢٨٤	٧٥،٦٢٢
* البدلات النوعية [٢]	٣٢،٦٥٨	٩,٧	٣١،٠٧٦	١٠,٣	١،٥٨٢	٥,١	٢٩،٧٨٠	٢٧،٢٨٣	٢٧،١٧٤
* المزايا النقدية	١٢،٨٨٨	٣,٨	١٢،٧٦٣	٤,٢	١٢٥	١,٠	١٢،١٠٦	١١،٤٥٤	١٢،٨١٦
* المزايا العينية	٨،٠٠٨	٢,٤	٧،٠١١	٢,٣	٩٩٧	١٤,٢	٦،٩٣٦	٥،٨٠٥	٤،٣٧٣
* المزايا التأمينية [٣]	٣٦،٧١٦	١١,٠	٣٢،٤٤٦	١٠,٨	٤،٢٧٠	١٣,٢	٣٠،٥٢٠	٢٦،٧٤٢	٢٣،١٨٤
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	٤٧،٢٣٩	١٤,١	٤٠،٥٤٥	١٣,٥	٦،٦٩٥	١٦,٥	١٧،٩٧٩	١٧،٩٥٢	٢١،٠٨٤
الإجمالى	٣٣٥،٠٠٠	١٠٠	٣٠١،١١٥	١٠٠	٣٣،٨٨٥	١١,٣	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣
نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى	٤,٩%		٤,٩%				٥,١%	٥,٤%	٦,٥%

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافات الامتحانات، وتكاليف حافز اثابة إضافى.

[٢] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مهن طبية.

[٣] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل إعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبه بالمدارس ، كما تحتوى على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ١٠٠،٢٠٠ مليون جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ٧٤،٩٢٣ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبزيادة قدرها ٢٥،٢٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٣,٧٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٥,٨٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه.

و يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٩:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	فعلى		
* الادوية	١٠،٩٨٦	١١,٠	٩،١١٣	١٢,٢	١،٨٧٢	٢٠,٥	٨،٢١٣	٧،٠٥٩	٤،٣١٤
* الاغذية	٥،٣١٧	٥,٤	٤،٤٩١	٦,٠	٨٢٦	١٨,٤	٣،٣٤٠	٢،٢٦٥	٢،٠٧٧
* مواد خام أخرى	١٠،٧١٩	١٠,٧	٩،٦٤٨	١٢,٩	١،٠٧١	١١,١	٨،٣٠٤	٦،٥٥١	٦،٢٣٢
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٤،٧٤٧	٤,٧	٣،٦٦٢	٤,٩	١،٠٨٥	٢٩,٦	٢،٤٦١	٢،٥٩٣	١،٥١٢
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٦٠٨	٠,٦	٥١٤	٠,٧	٩٤	١٨,٣	٣٩٧	٣١٢	١٥٧
* قطع غيار ومهمات	٢،٨٥٤	٢,٨	٢،٦٢٥	٣,٥	٢٢٩	٨,٧	٢،٣٠٩	١،٨٤٨	١،٠٠٣
* الإنارة	١٢،٠٨٨	١٢,٠	٦،١٠٩	٨,٢	٥،٩٧٨	٩٧,٩	٤،٨١١	٤،٠٦٦	٣،٧٢٤
* المياه	٢،٠٨٨	٢,١	٨٨٣	١,٢	١،٢٠٦	١٣٦,٦	١،٣٥٣	١،١٤٩	٧٧٨
* الصيانة	١٤،١٣٤	١٤,١	١٢،٠٢٨	١٦,١	٢،١٠٧	١٧,٥	٨،٠٤٥	٧،٤٢٦	٥،٧٨٥
* نفقات الطبع	٣،٧٤٦	٣,٧	٣،٤٧٣	٤,٦	٢٧٤	٧,٩	٣،٠٩٧	٢،٩٧٦	١،٥٧٨
* النقل والانتقالات	٤،٦٦٠	٤,٧	٤،٠٣١	٥,٤	٦٢٩	١٥,٦	٣،٧٠١	٣،١٨٣	٣،٠٢٥
* البريد والإتصالات	٦٤٣	٠,٦	٦١٧	٠,٨	٢٥	٤,١	٣٥٦	٣٢٣	٢٦٧
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٣٢٥	٠,٣	٣٢١	٠,٤	٤	١,١	٢٦٩	٨١٩	١٧٢
* باقى بنود الباب الثانى	٢٢،٣٦٢	٢٢,٣	١٤،١٠٨	١٨,٨	٨،٢٥٤	٥٨,٥	١٥،٧٠٩	١٢،٥٢١	١١،٨٢٦
* إحتياطيات عامة	٤،٩٢٤	٤,٩	٣،٣٠٠	٤,٤	١،٦٢٤	٤٩,٢	٠	٠	٠
الإجمالى	١٠٠،٢٠٠	١٠٠,٠	٧٤،٩٢٣	١٠٠	٢٥،٢٧٧	٣٣,٧	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%١,٥		%١,٢				%١,٢	%١,٢	%١,٢

الفوائـــــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمبلغ ٥٦٦،٠٠٠ مليون جنيه (٨,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٥٦٩،١٣٥ مليون جنيه (٩,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بخفض قدره ٣،١٣٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٠,٦٪.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١:

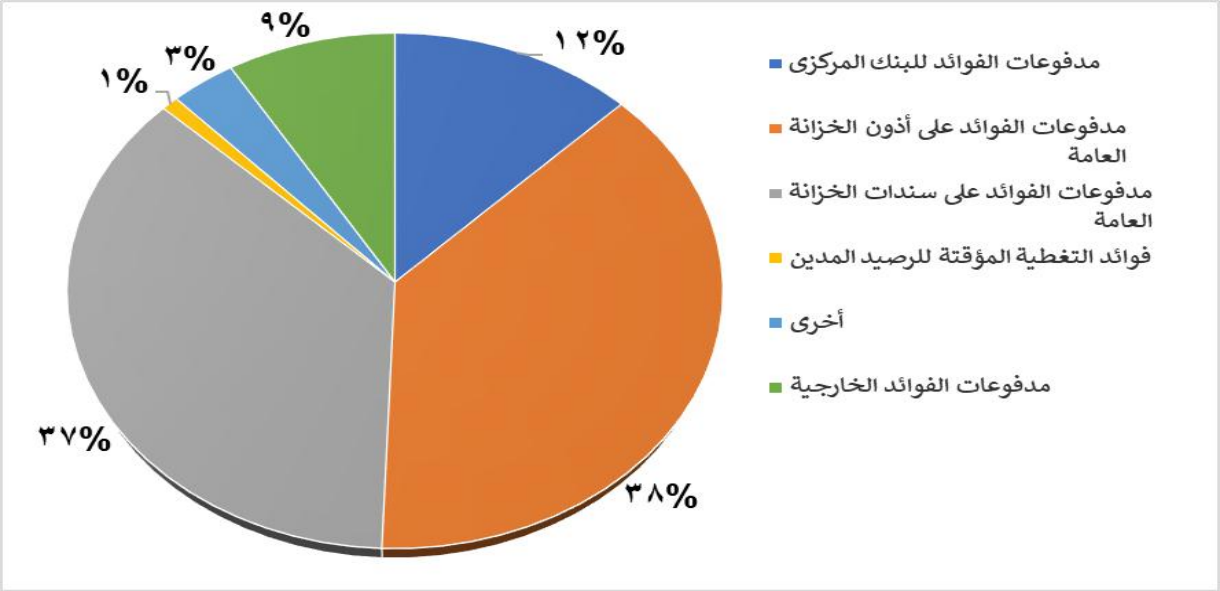

وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣٣,٠٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

و يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٩:

جدول رقم (٦)
الفوائـــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	فعلى		
(أ) – الفوائد الخارجية									
* فوائد الدين العام الخارجى	٤٨،٤١٩	٨,٦	٤٤،٣٧٤	٧,٨	٤،٠٤٥	٩,١	٣٥،١٣٧	٢٢،١٠٤	٩،٤٢٦
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٣٥٢	٠,١	٣٣٠	٠,١	٢٢	٦,٦	٧٢	٩٥	١٧٣
جملة (أ)	٤٨،٧٧١	٨,٦	٤٤،٧٠٤	٧,٩	٤،٠٦٧	٩,١	٣٥،٢٠٩	٢٢،١٩٩	٩،٥٩٩
(ب) – الفوائد المحلية									
* فوائد سندات البنك المركزى	٧٠،٧٠٣	١٢,٥	٩٦،٧٣٠	١٧,٠	-٢٦،٠٢٦	-٢٦,٩	١١٨،٤١١	١٠٩،٧٧٨	٥٨،١٩٣
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٢١٥،٧٨٧	٣٨,١	٢٣٥،٦٥٧	٤١,٤	-١٩،٨٧٠	-٨,٤	٢٠٨،٢٣٣	١٦٤،٣١٦	٩٠،٩٧٥
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٢٠٦،٧٢٢	٣٦,٥	١٢٩،١٥٦	٢٢,٧	٧٧،٥٦٦	٦٠,١	١١٢،٨٨٩	١١٠،١٤٠	١٠٧،٨٠٦
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٥،٠٠٠	٠,٩	٧،٥٥٠	١,٣	-٢،٥٥٠	-٣٣,٨	٧،٤٤٤	٣،٥٦٤	١٦،٥٣٢
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	٠	٠,٠	٣٣،١٧٩	٥,٨	-٣٣،١٧٩	-١٠٠,٠	٤٠،٨٧٢	٢٢،٣٢٤	٢٨،١٦٤
فوائد أخرى متنوعة	١٩،٠١٧	٣,٤	٢٢،١٥٩	٣,٩	٤١٩،٣٠٩	١٨٩٢,٢	٩،٩٨٧	٥،١٢٨	٥،٣٣٢
جملة (ب)	٥١٧،٢٢٩	٩١,٤	٥٢٤،٤٣١	٩٢,٢	-٧،٢٠٢	-١,٤	٤٩٧،٨٣٦	٤١٥،٢٤٩	٣٠٧،٠٠٣
الإجمالى	٥٦٦،٠٠٠	١٠٠	٥٦٩،١٣٥	١٠٠	-٣،١٣٥	-٠,٦	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٨,٣		%٩,٢				%١٠,٢	%٩,٩	%٩,١

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

—

تقدر إعتمادات "الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية" فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٢٦،٢٨٠ مليون جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل نحو ٣٢٧،٦٩٩ مليون جنيه (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بخفض قدره ١،٤١٩ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٠,٤٪.

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو التالى:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١١٥،٠٩٥
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٠٧٣
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٦،٤٣٥
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٣،٩٠١
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٩،٧٧٦
الإجمالى	٣٢٦،٢٨٠

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩/٢٠١٨:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير مشروع - موازنة		فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
* الدعـــــم السلعى :									
– دعم السلع التموينية	٨٤،٤٨٧	٢٥,٩	٨٩،٠٠٠	٢٧,٢	٤،٥١٣-	٥,١-	٨٧،٠٠٠	٨٠،٥٠٠	٤٧،٥٣٥
– دعم المزارعين	٦٦٥	٠,٢	٥٦٥	٠,٢	١٠٠	١٧,٧	٥٧٥	٧٣٣	٤١
– دعم المواد البترولية	٢٨،١٩٣	٨,٦	٥٢،٩٦٣	١٦,٢	٢٤،٧٧٠-	٤٦,٨-	٨٤،٧٣٢	١٢٠،٨٠٣	١١٥،٠٠٠
– دعم الكهرباء	٠	٠,٠	٤،٠٠٠	١,٢	٤،٠٠٠-	١٠٠,٠-	١٦،٠٠٠	٢٨،٥٨٥	٢٧،٥٩٠
– دعم الادوية والبان الأطفال	١،٧٥٠	٠,٥	١،٥٠٠	٠,٥	٢٥٠	١٦,٧	١،٣٧٥	٧٠٠	٥٢٤
– دعم شركات المياه	٠	٠,٠	١،٠٠٠	٠,٣	١،٠٠٠-	١٠٠,٠-	١،٣٥٠	١،٠٠٠	٩٨٣
إجمالى الدعم السلعى	١١٥،٠٩٥	٣٥,٣	١٤٩،٠٢٨	٤٥,٥	٣٣،٩٣٣-	٢٢,٨-	١٩١،٠٣٢	٢٣٢،٣٢٢	١٩١،٦٧٣
* الدعـــــم والمنح للخدمات الإجتماعية :									
– دعم نقل الركاب	١،٨٠٠	٠,٦	١،٨٥٠	٠,٦	٥٠-	٢,٧-	١،٨٥٠	١،٨٠٤	١،٧٥٢
– دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	٠,١	٢٠٠	٠,١	٠	٠,٠	١٠٢	١١٠	١٤٠
– دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٤٠٠	٠,١	٤٠٠	٠,١	٠	٠,٠	٢٥٠	٩٨	١٢٧
– دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٧٠٠	٠,٢	١،٠٠٠	٠,٣	٣٠٠-	٣٠,٠-	٦٦٤	٧٩٤	٨١٦
– دعم الإمتيازات(سكك حديد+ مترو)	٣٠٠	٠,١	٠	٠,٠	٣٠٠	٠,٠	٠	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٥٦	٠,١	٣٥١	٠,١	٥	١,٤	٣٦٦	٨١١	٦٢١
– دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٣٣	٠,٠	١٦٦	٠,١	٣٣-	١٩,٩-	١٥٦	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	٢١٤	٠,١	٢٢٧	٠,١	١٣-	٥,٧-	٢٢٧	٠	٠
–دعم التامين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٨٦٥	٠,٣	٢٥٢	٠,١	٦١٣	٢٤٣,٣	٠	٠	٠
–دعم التامين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الاجتماعى)	١٨٢	٠,١	١،٠٠٠	٠,٣	٨١٨-	٨١,٨-	٠	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠	٠
– معاش الضمان الاجتماعى	١٩،٠٠٠	٥,٨	١٨،٥٠٠	٥,٦	٥٠٠	٢,٧	١٧،٥١٢	١٧،٥٣٥	٧،٤٥٤
– معاش الطفل	٧٠	٠,٠	٧٠	٠,٠	٠	٠,٠	٥٣	٨	٧٠
–اعانات الشئون الاجتماعية	١٧٨	٠,١	١٥٧	٠,٠	٢١	١٣,٤	٣٢٢	٧٥	٥،٥٥٥
– مساهمات فى صناديق المعاشات	١٣٠،٠٠٠	٣٩,٨	٨٢،٢٠٠	٢٥,١	٤٧،٨٠٠	٥٨,٢	٤٨،٥٠٠	٥٢،٥٠٠	٤٥،٢٣٥
–علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٧،٠٣٥	٢,٢	٦،٦٢٢	٢,٠	٤١٣	٦,٢	٦،٨١٤	٥،٧٥٠	٤،٦٢٧
– مزايا إجتماعية أخرى	٢،٥٣٧	٠,٨	٢،٠٥٨	٠,٦	٤٧٩	٢٣,٣	٢،٨٠١	٢،١٢٩	١،٢٥٣
– المنـــــح والمساعدات	١٧،٠٠٣	٥,٢	١٣،٧٩٤	٤,٢	٣،٢٠٨	٢٣,٣	٦،٧٣٨	٦،٧٢٣	٨،٩١٩
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٠٧٣	٥٥,٥	١٢٨،٩٤٨	٣٩,٣	٥٢،١٢٦	٤٠,٤	٨٦،٣٥٤	٨٨،٣٣٦	٧٦،٥٦٩
* الدعـــــم والمنح لمجالات التنمية :									
– دعم تنمية الصعيد	٢٥٠	٠,١	٢٠٠	٠,١	٥٠	٢٥,٠	٠	٢٠٠	٠
– دعم فائدة القروض الميسرة	٣٦٠	٠,١	٤٠٠	٠,١	٤٠-	١٠,٠-	١٢٩	١٢٤	٨٥
* دعم إسكان محدودى الدخل (مقابل المحصل وفقا لقانون الإسكان الاجتماعى)	٥،٧٠٠	١,٧	٣،٩٠٠	١,٢	١،٨٠٠	٤٦,٢	١،٢٨٢	٠	٠
– التدريب	١٢٥	٠,٠	١٢٥	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠	٢٩
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٦،٤٣٥	٢,٠	٤،٦٢٥	١,٤	١،٨١٠	٣٩,١	١،٤١١	٣٢٤	١١٤
* الدعـــــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :									
– دعم المناطق الصناعية	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	١،١٧٢	٦٤٠
– دعم تنشيط الصادرات	٧،٠٠٠	٢,١	٦،٠٠٠	١,٨	١،٠٠٠	١٦,٧	٣،٦٥٧	٢،٣٠٥	٣،٣٠١
– دعم الانتاج الحربى	٢،٣٢٥	٠,٧	١،٧٨٤	٠,٥	٥٤١	٣٠,٣	١،٢٣٦	١،٢٧٦	١،٦١٥
– برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٣،٥٠٠	١,١	٣،٥٠٠	١,١	٠	٠,٠	٢،٦٩٦	١،٢٠٠	١،١٩٣
– مبادرة حوض النيل	٥٠٠	٠,٢	٥٠٠	٠,٢	٠	٠,٠	٠	٣٨	٠
– بنود أخرى	٥٧٦	٠,٢	٧٨٧	٠,٢	٢١١-	٢٦,٨-	١٢	١،٣٣٤	٥٦٨
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٣،٩٠١	٤,٣	١٢،٥٧١	٣,٨	١،٣٣٠	١٠,٦	٧،٦٠١	٧،٣٢٥	٧،٣١٧
جملة الدعم	٣١٦،٥٠٤	٩٧,٠	٢٩٥،١٧١	٩٠,١	٢١،٣٣٣	٧,٢	٢٨٦،٣٩٧	٣٢٨،٣٠٧	٢٧٥،٦٧٣
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٣٨٠	٠,١	٣٢٨	٠,١	٥٢	١٥,٩	١،٠٦٥	١،٠٧٣	١،٠٤٦
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٩،٣٩٦	٢,٩	٣٢،٢٠٠	٩,٨	٢٢،٨٠٤-	٧٠,٨-	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٢٦،٢٨٠	١٠٠,٠	٣٢٧،٦٩٩	١٠٠,٠	١،٤١٩-	٠,٤-	٢٨٧،٤٦٢	٣٢٩،٣٨٠	٢٧٦،٧١٩
نسبة إلى الناتج المحلى	٤,٨%		٥,٣%						

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا : الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٨٤،٤٨٧ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٨٩،٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بخفض قدره ٤،٥١٣ مليون جنيه بنسبة خفض ٥,١٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية :-

١- **كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٩,٤٦٠ مليون طن قمح (٦,٠٦٠ مليون طن قمح مستورد، ٣,٤٠٠ مليون طن قمح محلى) منها كمية ٨,٧٨٠ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٦,٦ مليار رغيف بالإضافة إلى ٦٨٠ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.**
٢- **عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٦٩,٧٦٠ مليون فرد (٦٥,٢٦٠ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً، ٤,٥ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).**
٣- **نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٢,٧٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢٧,٣٪ (وذلك من إجمالى الأرغفة المستحقة للمستفيدين البالغة نحو ١١٩,١٠٠ مليار رغيف فى السنة).**
٤- **متوسط سعر طن القمح المحلى يعادل القمح المستورد بخلاف المصاريف الإضافية لكل منهما.**
٥- **أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٥ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).**

وقد أسفرت تلك الإفتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ٨٤،٤٨٧ مليون جنيه بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ موزعاً على النحو التالى:

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٤٢،٥٨٣
دعم دقيق المستودعات	٢،٢٠٤
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٣٢،٥٠٠ مليار رغيف	٣،٢٥٠
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٥ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	٣٦،٤٥٠
إجمالي الدعم	٨٤،٤٨٧

(٢) **دعم المزارعين**:

يقدر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦٦٥ مليون جنيه، بزيادة تبلغ ١٠٠ مليون جنيه عن الإعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ البالغ ٥٦٥ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلى:

١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.

٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.

٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.

٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعى المصرى)	٦٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٦٦٥

(٣) **دعم المواد البترولية**:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٢٨،١٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ٥٢،٩٦٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بخفض قدره ٢٤،٧٧٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٦,٨٪.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج مثل أنبوبة البوتاجاز.

(٤) **دعم الأدوية وألبان الأطفال**:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ١،٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادة تبلغ ٢٥٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ البالغ ١٥٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٦,٧٪.

ثانياً: الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من: -

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١،٨٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٠٠ مليون جنيه (٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة) وهى ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

ج- دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مبلغ ٧٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور.

د- دعم الإمتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل(المعاقين ومصابى الثورة والعمليات الحربية وأسر الشهداء والمحاربين القدماء ....) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق وفقاً للبروتوكولات الموقعة مع وزارة النقل فى هذا الشأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الإمتيازات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور.

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي: -

تبلغ تقديرات البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو مبلغ ١,٨٥٠ مليون جنيه وتنقسم مخصصات برامج التأمين المدرجة بمشروع الموازنة المعروض إلى ما يلي: -

- **دعم التأمين الصحي على الطلاب:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة المعروض نحو ٣٥٦ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٣,٨ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب/السنة.

- **دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة: -**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة فى مشروع الموازنة المعروض نحو ١٣٣ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٦٦٣ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- **دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي: -**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة المعروض نحو ٢١٤ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٤,٣ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه عن كل طفل/السنة.

- **دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين الذى تتحمله الخزانة العامة للدولة بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ٨٦٥ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين، بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومى شهرياً.

- **دعم التأمين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى):-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى) فى مشروع الموازنة المعروض نحو ١٨٢ مليون جنيه وذلك فى ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ماجاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص على أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل، وهو نظام إلزامى، يقوم على التكافل الإجتماعى، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- **دعم التأمين الصحي على الفلاح: -**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاح فى مشروع الموازنة المعروض نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات الأمان الاجتماعي:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ١٩،٢٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي: -

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة	٣،٦٠٠	١٩،٠٠٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة	٢٣	١٧٨
جمله		١٩،٢٤٨

تمنح مساعدات الضمان الإجتماعى بواقع ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد، ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين، ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد، ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – إعدادي – ثانوي) من ٦٠-٨٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من اسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) **المزايا الاجتماعية** (**مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات**):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة مبلغ ١٧٠,٠ مليار جنيه سنوياً (والذى يزاد بنسبة ٥,٩٪ مركبة سنوياً) لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى مقابل إسقاط كافة المديونيات المستحقة على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات بمشروع الموازنة المعروض نحو ١٣٠،٠٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٨٢،٢٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٤٧،٨٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥٨,٢٪.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مراعاة إدراج باقى الأعباء المستحقة للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى وفقاً للقانون المشار اليه ضمن الباب الثامن سداد القروض والبالغة ٤٠ مليار جنيه بإصدار سندات بقيمة ٤٠,٠ مليار جنيه وبسعر الفائدة السائد في السوق.

(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) بمشروع الموازنة المعروض نحو ٧،٠٣٥ مليون جنيه مقابل نحو ٦،٦٢٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٤١٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦,٢٪.

(٦) المنح والمساعدات:

وهى برامج تمويل للأغراض الإنسانية والإجتماعية مخصص لها مبلغ ١٧،٠٠٣ مليون جنيه بمشروع الموازنة المعروض مقابل نحو ١٣،٧٩٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٣،٢٠٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٣٪.

ثالثاً : الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٣٦٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبخفض قدره ٤٠ مليون جنيه عن الإعتماد المدرج بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة خفض تبلغ نحو ١٠٪.

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩
قروض بنك الاستثمار القومي إسكان المحافظات	١٤٣,٥	١٥٩,٥
شركات الإسكان والتعمير	٠,٧	٠,٩
مشروعات استصلاح الأراضى	٠,١	٠,١
المشروعات التصديرية وضمان الصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٦,٠	٦,٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٠,٣
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٤,٩	٦٦,٦
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الإستثمار القومي)	٣٢,٩	٣٠,١
صندوق تمويل المساكن	٣,٤	٣,٥
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٢٥١,٨	٢٦٧,٠
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقارى المصرى العربى)	٧٤,٠	٩٨,٠
بنك التعمير والإسكان	٢٥,٠	٢٥,٠
البنك العقارى المصرى العربى	٠	٠,٠
أخرى	٩,٢	١٠,٠
الاجمالى العام	٣٦٠,٠	٤٠٠,٠

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعى :

تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي نحو ٥،٧٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة تبلغ ١،٨٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ البالغ ٣،٩٠٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية.

رابعاً : الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية:

(١) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٧،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٦،٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة قدرها ١،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٦,٧٪.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كل من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل :

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ويستهدف مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ الإنتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لعدد ١,٢ مليون أسرة بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات " المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ١٠٥،٠٠٠ مليون جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو٩٠،٤٤٢ مليون جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٤،٥٥٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٦,١٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٢٨٠،٦٩٨ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٢١١،٢٤٥ مليون جنيه (٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة بعجز من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ١٦٣,٨ مليار جنيه بخلاف نحو ١٣,٢ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنية:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩
الجهاز الإدارى	١١٣،١٠١	٩٥،١٦٧
المحليات	٢١،٧٤١	١٥،٨٣٢
الهيئات الخدمية	١٣٠،٨٥٦	٩٤،٧٤٦
تعويضات فروق أسعار المقاولين	٦،٠٠٠	٠
الاحتياطيات	٩،٠٠٠	٥،٥٠٠
الاجمالى	٢٨٠،٦٩٨	٢١١،٢٤٥

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة (٢)	التغير قيمة (١-٢)	التغير نسبة ٪	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى
* مبانى وإنشاءات :							
x مبانى سكنية	٢٣،٥٧٨	٢٤،٨٧٨	١،٣٠٠-	٥,٢-	١٩،٥٢٠	١٤،٦٦٦	٢١،٧٩٣
x مبانى غير سكنية	٥١،٢٩٢	٣٤،٢٤٨	١٧،٠٤٤	٤٩,٨	٢١،٤٧٠	١٧،٣٩٨	١٦،٧١٣
x تشييدات	١٠٠،٤٩٣	٧٦،٨٠٩	٢٣،٦٨٣	٣٠,٨	٥٣،٤٧٦	٤١،٩٥٨	٣٤،٠٥٠
جملة	١٧٥،٣٦٢	١٣٥،٩٣٥	٣٩،٤٢٧	٢٩,٠	٩٤،٤٦٦	٧٤،٠٢٢	٧٢،٥٥٦
* الات ومعدات ووسائل نقل :							
x وسائل نقل	٤،١٥١	٢،٣٠٨	١،٨٤٤	٧٩,٩	٢،٢٨٦	٦١٧	٢،٤٤٧
x وسائل انتقال	٩٥٥	٦٩٠	٢٦٤	٣٨,٣	٤٩٨	٥١٢	١٥٧
x الآت ومعدات	٥٢،٠٣٧	٤٥،٠٩٣	٦،٩٤٤	١٥,٤	١٤،٦٥٦	١٢،٣١٤	١٠،٥٥٥
x عدد وادوات	١،١٨٦	٩٥٠	٢٣٦	٢٤,٨	٥٢٥	٣٠٠	١٧٧
x تجهيزات	١٤،٥٤٥	٧،٣٦٤	٧،١٨١	٩٧,٥	٢،٨٨٥	٢،٢٨٤	٢،٣٩١
جملة	٧٢،٨٧٤	٥٦،٤٠٦	١٦،٤٦٨	٢٩,٢	٢٠،٨٥٠	١٦،٠٢٧	١٥،٧٢٦
* أصول ثابتة أخرى :							
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٢٠٣	٧٠	١٣٢	١٨٧,٤	٥٧	٣٢	٤٢
جملة	٢٠٣	٧٠	١٣٢	١٨٧,٤	٥٧	٣٢	٤٢
إجمالى الأصول الثابتة	٢٤٨،٤٣٩	١٩٢،٤١١	٥٦،٠٢٨	٢٩,١	١١٥،٣٧٣	٩٠،٠٨٢	٨٨،٣٢٤
* الاصول الطبيعية :							
x شراء أراضى	٢،٢٥٥	١،٩٦٦	٢٨٩	١٤,٧	١،٢٠٠	١،٥٨٦	١،٠٥٢
x تمهيد وأستصلاح أراضى	٢٩٩	١٥٢	١٤٧	٩٧,٠	١٢٥	٢٥٩	١٠٠
x أصول طبيعية أخرى	٥	٣	٢	٥١,٧	٢	٢	٠
جملة	٢،٥٥٨	٢،١٢١	٤٣٨	٢٠,٦	١،٣٢٧	١،٨٤٧	١،١٥٢
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٢١	٣٧	١٦-	٤٣,٢-	٤٩	٢٦	٣٠
x البعثات	١،٤٠١	١،٢٤٢	١٥٨	١٢,٧	٤٧٤	٩٤٩	٨٢٩
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	٨،١٤٥	٧،٥٠٧	٦٣٧	٨,٥	١،٨٨٥	٣،٠٢٤	٢،٣٨١
x دفعات مقدمة	٥،١٢٦	٢،٤٢٦	٢،٧٠٠	١١١,٣	٢٣،٧٥٨	١٣،٤٣٩	١٥،٦٩٨
x تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٦،٠٠٠	٠	٦،٠٠٠	٠,٠	٣٧	٢١	١٤
x الاجور للمشروعات الاستثمارية	٩	٠	٩	٠,٠	٤٤٠	٢٩٣	٧١٢
x إحتياطيات عامة	٩،٠٠٠	٥،٥٠٠	٣،٥٠٠	٦٣,٦	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	٢٨٠،٦٩٨	٢١١،٢٤٥	٦٩،٤٥٣	٣٢,٩	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٣٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٤,١	%٣,٤			%٢,٧	%٢,٥	%٣,١

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تُعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وجملتها ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وجملتها ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، الدفاع والأمن القومى، النظام العام، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١- قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢- قطاع الدفاع والأمن القومى:

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدنى وخطط الطوارئ، البحوث والتطوير فى مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربى.

٣- قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٤- **قطاع الشئون الإقتصادية:**

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار، ووزارة التعاون الدولى، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٥- **قطاع حماية البيئة:**

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦- **قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:**

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي.

٧- **قطاع الصحة:**

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨- **قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:**

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الاعلى لتنظيم الاعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

٩- **قطاع التعليم:**

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠- قطاع الحماية الإجتماعية:

يتضمن المساندة الإجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الإجتماعى، مديريات الشئون الإجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩ ، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:-

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٠/٢٠١٩ الموازنة (٢)	التغير (١-٢)	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى
* الخدمات العامة	٧٧٦،٥٠٤	٧٥٦،٠٨٦	٢٠،٤١٨	٦١٥،٥١٣	٥٠٤،٢١٦	٣٧٧،٥٢٨
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٨٠،٤١٩	٦٩،٦٨٨	١٠،٧٣١	٦٩،٩١١	٦٣،٠٥١	٥٦،٤٨٦
* الشئون الاقتصادية	١١١،٧٥٤	٩٨،٨٩٨	١٢،٨٥٥	٧٠،٣٩٥	٦١،١٧٥	٥٣،٢٥٨
* حماية البيئة	٣،٣٢٣	٣،٠٢٤	٢٩٨	٣،١٨٩	٣،١٩٢	٢،٨٠٣
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٩،٥٢٩	٦٣،٣٨٧	١٦،١٤٢	٤٨،٢٣٢	٤٢،٢٢٩	٤٣،٠٢٧
* الصحة	٩٣،٥٤٤	٧٣،٠٦٢	٢٠،٤٨١	٧٣،٠٦٤	٦٠،٨٣٣	٥٤،١٢٣
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤٨،٣٩٥	٤١،٠٩١	٧،٣٠٤	٤٠،١٨٣	٣٤،٢٧٥	٣٤،٤٩٥
* التعليم	١٥٧،٥٨٠	١٣٢،٠٣٨	٢٥،٥٤١	١٢٢،٩٤٥	١٠٩،١٨٨	١٠٣،٦٨٣
* الحماية الإجتماعية	٢٨٥،٩٦٩	٢٧٠،٩٤٢	١٥،٠٢٦	٢٦٤،٣٧٥	٣١٠،٨٨٧	٢٥٧،٢٧٣
* أنشطة وظيفية متنوعة	٧٦،١٦٣	٦٦،٣٤٢	٩،٨٢١	٦٢،٠٦٢	٥٥،٣٦٢	٤٩،٢٦٣
الإجمالى	١،٧١٣،١٧٨	١،٥٧٤،٥٥٩	١٣٨،٦١٩	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٣٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٢٥,٠	%٢٥,٦		%٢٦,١	%٢٨,٠	%٢٩,٧

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع الموازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى
* الخدمات العامة	٧٣،٤٩٨	٤١،٣٩٤	٥٦٣،١٩٦	١٨،٧٣٦	٢٢،٥٤٤	٥٧،١٣٦	٧٧٦،٥٠٤	٧٥٦،٠٨٦	٦١٥،٥١٣
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٥٩،٢٨٠	٨،٢٢٧	٠	١،٠٧٢	١،٠٢٧	١٠،٨١٣	٨٠،٤١٩	٦٩،٦٨٨	٦٩،٩١١
* الشئون الاقتصادية	١٩،٠٥١	٨،٩١٧	٨٤٠	٦،٥٥٨	٢،٥٧٩	٧٣،٨٠٨	١١١،٧٥٤	٩٨،٨٩٨	٧٠،٣٩٥
* حماية البيئة	١،١٨٨	٩٠٠	٦	٤٧	١٠١	١،٠٨١	٣،٣٢٣	٣،٠٢٤	٣،١٨٩
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،١٣٩	٥٨٦	١،٢٠٢	٥،٧١٤	٦٥	٧٠،٨٢٣	٧٩،٥٢٩	٦٣،٣٨٧	٤٨،٢٣٢
* الصحة	٤١،٦١٦	٢٢،١٠١	٢٩٨	٧،٤٩٤	١،٥١٣	٢٠،٥٢٣	٩٣،٥٤٤	٧٣،٠٦٢	٧٣،٠٦٤
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣١،٧٣٠	٤،٣٤٢	٢	٣،١٧٥	٦٣٣	٨،٥١٣	٤٨،٣٩٥	٤١،٠٩١	٤٠،١٨٣
* التعليم	١٠٥،١٤٩	١٣،٤٧١	٢٤٩	٥١٠	٢،١١٥	٣٦،٠٨٦	١٥٧،٥٨٠	١٣٢،٠٣٨	١٢٢،٩٤٥
* الحماية الإجتماعية	٢،١٦٤	١٨٣	٢٠٧	٢٨٢،٩٧٣	٨	٤٣٤	٢٨٥،٩٦٩	٢٧٠،٩٤٢	٢٦٤،٣٧٥
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٨٦	٨٠	٠	١	٧٤،٤١٤	١،٤٨٢	٧٦،١٦٣	٦٦،٣٤٢	٦٢،٠٦٢
الإجمالى	٣٣٥،٠٠٠	١٠٠،٢٠٠	٥٦٦،٠٠٠	٣٢٦،٢٨٠	١٠٥،٠٠٠	٢٨٠،٦٩٨	١،٧١٣،١٧٨	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٣٦٩،٨٧٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤،٩%	١،٥%	٨،٣%	٤،٨%	١،٥%	٤،١%	٢٥،٠%	٢٥،٦%	٢٦،١%

حيازة الأصول المالية

تمثل "حيازة الأصول المالية" مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الإقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة فى إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد إلتزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتُقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٢٨،٧٥٠ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٨،٨١٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بخفض قدره ٦٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٠,٢٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

مليون جنيه	مليون جنيه	البيان
١٦،٩٥٥		مساهمات فى هيئات اقتصادية:
	٤،٨٢٠	– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
	٤،٦٣٨	– هيئة سكك حديد مصر
	١،٨٤٧	– الهيئة الوطنية للإعلام
	٣،٠٢٢	– المتحف المصري الكبير
	٥٥٥	– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)
	٧٣٢	– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
	٨٠	– الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة
	٥٤٩	– وكالة الفضاء المصرية
	٤٠٠	– الاكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب
	٣١٢	– باقي الهيئات الاقتصادية
١،٨٧٥		مساهمات فى شركات قابضة:
	١،٦٠٠	– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج
	٢٧٥	– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"
٣،٨٨٩		حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية
١،٨٧٦		باقي البنود
٤،١٥٥		احتياطى عام
٢٨،٧٥٠		الاجمالى

سداد القروض

يمثل "سداد القروض" قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث تبلغ تقديرات اعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه (٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٣٧٥،٥٦٦ مليون جنيه (٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٨٠،٠٠٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٤٧,٩٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة المعروض فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيـــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١	موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٥،١١٤	٤،٩٤٤	١٧٠
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	٢٠٠	٢١١	١١-
سداد قروض لمصادر أخرى	١٦٩،١٧٥	١٠٤،٨٩٥	٦٤،٢٨٠
سندات على الخزانة العامة	٣٤٤،٨٠٢	٢١٤،٣٦٥	١٣٠،٤٣٧
جملة سداد القروض المحلية (١)	٥١٩،٢٩١	٣٢٤،٤١٥	١٩٤،٨٧٦
أقساط الدين العام الخارجي	٣٥،٠٥٩	٥٠،١٨٤	١٥،١٢٥-
أقساط خارجية تسددها الجهات	١،٢١٩	٩٦٧	٢٥٢
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٣٦،٢٧٨	٥١،١٥١	١٤،٨٧٣-
الاجمالى (١+٢+٣)	٥٥٥،٥٦٩	٣٧٥،٥٦٦	١٨٠،٠٠٣

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالإستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام، ومن الجدير بالذكر أن بند سداد قروض لمصادر أخرى يتضمن مبلغ ٤٠,٠ مليار جنيه مخصصة لسداد باقى القسط المستحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبالغ قيمته ١٧٠,٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الموارد

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٢،٢٩٧،٤٩٧ مليون جنيه (٣٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاث مكونات رئيسية هى:

- الإيرادات وتبلغ ١،٢٨٨،٧٥٣ مليون جنيه بنسبة ١٨,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢١،٠٨١ مليون جنيه بنسبة ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ ٩٨٧،٦٦٣ مليون جنيه بنسبة ١٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	فعلى		
الإيرادات العامة									
* الضرائب	٩٦٤،٧٧٧	٤٢,٠	٨٥٦،٦١٦	٤٣,٣	١٠٨،١٦١	١٢,٦	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧
* المنـــــــــح	٢،٢٠٩	٠,١	٣،٨٠٥	٠,٢	١،٥٩٧-	٤٢,٠-	٢،٦٠٩	٣،١٩٤	١٧،٦٨٣
* الإيرادات الأخرى	٣٢١،٧٦٦	١٤,٠	٢٧٤،٠٠٣	١٣,٨	٤٧،٧٦٤	١٧,٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤
جملة الإيرادات العامة	١،٢٨٨،٧٥٣	٥٦,١	١،١٣٤،٤٢٤	٥٧,٣	١٥٤،٣٢٨	١٣,٦	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%١٨,٨		%١٨,٤				%١٧,٩	%١٨,٥	%١٩,٠
* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية	٢١،٠٨١	٠,٩	٢٣،٥٥٧	١,٢	٢،٤٧٦-	١٠,٥-	١٦،٥٧٥	١٠،٢٦٥	٥،١٨٢
* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	٩٨٧،٦٦٣	٤٣,٠	٨٢٠،٩٥٦	٤١,٥	١٦٦،٧٠٦	٢٠,٣	٦٧٢،٥٨٢	٧٠٠،٢١٢	٦٥٣،٣٥٠
إجمالى الموارد العامة	٢،٢٩٧،٤٩٧	١٠٠,٠	١،٩٧٨،٩٣٧	١٠٠,٠	٣١٨،٥٦٠	١٦,١	١،٦٣١،٠٦٧	١،٥٣١،٦١٢	١،٣١٧،٧١٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٣٣,٦		%٣٢,١				%٣١,١	%٣٤,٥	%٣٧,٩

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ١،٢٨٨،٧٥٣ مليون جنيه (١٨,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،١٣٤،٤٢٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (١٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة تقدر بنحو ١٥٤،٣٢٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٣,٦٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى السنوات من ٢٠١١/٢٠١٢.

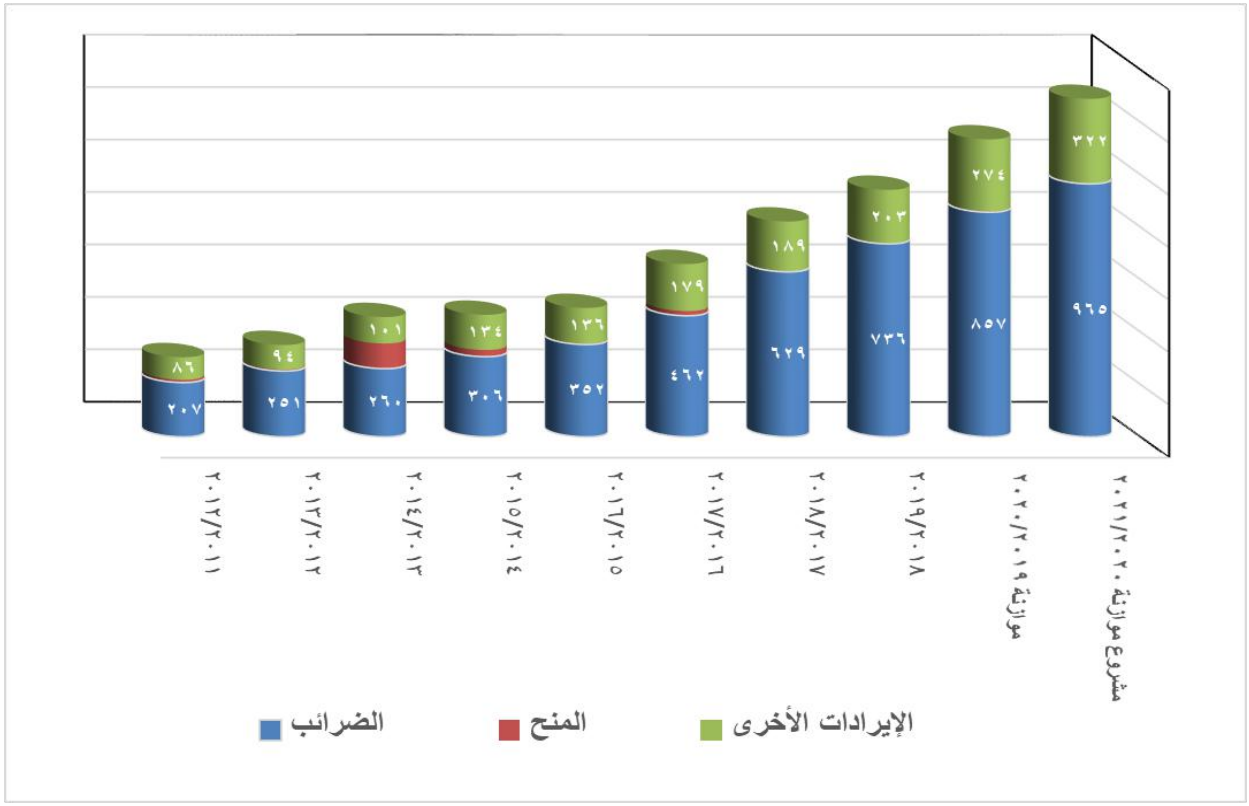

كما يوضح الجدول التالى الإيرادات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩/٢٠١٨:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		التغير		فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
* الضرائب	٩٦٤،٧٧٧	٧٤,٩	٨٥٦،٦١٦	٧٥,٥	١٠٨،١٦١	١٢,٦	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧
– الضرائب العامة	٤٦٠،٨٥٨	٣٥,٨	٣٩٦،٣٠٨	٣٤,٩	٦٤،٥٥٠	١٦,٣	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧	٢٢٥،٦٥٥
– الضريبة على القيمة المضافة	٤٠١،١٢٠	٣١,١	٣٦٤،٦٥٧	٣٢,١	٣٦،٤٦٣	١٠,٠	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠	١٨٣،٤٧١
– الضرائب الجمركية	٤٤،٥٠٤	٣,٥	٥١،٧٣٧	٤,٦	٧،٢٣٣–	١٤,٠–	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨	٣٤،٢٥٥
– باقى الإيرادات الضريبية	٥٨،٢٩٥	٤,٥	٤٣،٩١٥	٣,٩	١٤،٣٨٠	٣٢,٧	٣٤،١٩٣	٢٥،٥١٨	١٨،٦٢٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%١٤,١		%١٣,٩				%١٤,٠	%١٤,٢	%١٣,٣
* المنـــــــــــــح	٢،٢٠٩	٠,٢	٣،٨٠٥	٠,٣	١،٥٩٧–	٤٢,٠–	٢،٦٠٩	٣،١٩٤	١٧،٦٨٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٠,٠		%٠,١				%٠,٠	%٠,١	%٠,٥
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	٣٢١،٧٦٦	٢٥,٠	٢٧٤،٠٠٣	٢٤,٢	٤٧،٧٦٤	١٧,٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٤,٧		%٤,٤				%٣,٩	%٤,٣	%٥,٢
الإجمالى	١،٢٨٨،٧٥٣	١٠٠,٠	١،١٣٤،٤٢٤	١٠٠,٠	١٥٤،٣٢٨	١٣,٦	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%١٨,٨		%١٨,٤				%١٧,٩	%١٨,٥	%١٩,٠

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يساهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعى، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بإعداد خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وتوسيع القاعدة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠ /٢٠٢١ نحو ٩٦٤،٧٧٧ مليون جنيه (١٤,١٪ من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٨٥٦،٦١٦ مليون جنيه (١٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٠٨،١٦١ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٢,٦٪.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	١٤,٨	٧٥،٧٥٩	١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	١٣,٢	٩٧،٧٧٩	١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	١٤,٢	١١٤،٣٢٦	١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	١٣,٥	١٣٧،١٩٥	١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	١٢,١	١٧٠،٤٩٤	١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	١٤,٠	٢٠٧،٤١٠	١٢,٥	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	١٤,٥	٢٥١،١١٩	١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٢٤،١٩٤	١٨,٠	٤٦٢،٠٠٧	١٣,٣	٣١,١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٣،٩١٨	١٣,٧	٦٢٩،٣٠٢	١٤,٣	٣٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٧٠،٢٨٠	١٤,٧	٧٣٦،١٢١	١٤,٠	١٧,٠
٢٠١٩/٢٠٢٠ موازنة	٨٥٦،٦١٦	١٣,٩			
٢٠٢٠/٢٠٢١ مشروع	٩٦٤،٧٧٧	١٤,١			

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
– الضرائب العامة	٤٦٠،٨٥٨	٣٩٦،٣٠٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧	٢٢٥،٦٥٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٦,٧	%٦,٤	%٦,٧	%٦,٩	%٦,٥
– الضريبة على القيمة المضافة	٤٠١،١٢٠	٣٦٤،٦٥٧	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠	١٨٣،٤٧١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٣
– الضرائب الجمركية	٤٤،٥٠٤	٥١،٧٣٧	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨	٣٤،٢٥٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٠,٧	%٠,٨	%٠,٨	%٠,٩	%١,٠
– باقى الضرائب	٥٨،٢٩٥	٤٣،٩١٥	٣٤،١٩٤	٢٥،٥١٨	١٨،٦٢٦
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٠,٩	%٠,٧	%٠,٧	%٠,٦	%٠,٥
الإجمالى	٩٦٤،٧٧٧	٨٥٦،٦١٦	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%١٤,١	%١٣,٩	%١٤,٠	%١٤,٢	%١٣,٣

وفيما يلى أهم مكونـــات الضرائب المشـار إليهـا:

أولاً - الضرائب العامة:

تبلـغ تقديرات الضرائب العامـة بمشروع الموازنـة العامـة للدولـة للسنـة الماليـة ٢٠٢٠ /٢٠٢١ نحو ٤٦٠،٨٥٨ مليون جنيـه (٦,٧٪ من النـاتج المحلـى الإجمـالى) مقارنـة بنحو ٣٩٦،٣٠٨ مليون جنيه بموازنـة السنـة الماليـة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٦٤،٥٥٠ مليون جنيـه بنسبة نمو قدرها ١٦,٣٪.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب علـى القيمـة المضـافة بمشروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنـة الماليـة ٢٠٢٠ /٢٠٢١ نحـو ٤٠١،١٢٠ مليـون جنيـه (٥,٩٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمـالى) مقارنـة بنحـو ٣٦٤،٦٥٧ مليـون جنيـه بموازنـة السـنة الماليـة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمـالى) بزيـادة قدرها ٣٦،٤٦٣ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٠,٠٪.

ثالثاً: **الضرائب الجمركية**:

تبلغ تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة الماليـة ٢٠٢٠ /٢٠٢١ نحـو ٤٤،٥٠٤ مليـون جنيـه (٠,٧٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمـالى) مقارنـة بنحـو٥١،٧٣٧ مليـون جنيـه بموازنـة السـنة الماليـة ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٧،٢٣٣ مليون جنيـه بنسبة خفض قدرها ١٤,٠٪.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة علـى مكونات الضرائب بمشروع الموازنة المعروض مقارناً بالحصيلة الفعلية عن السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :					
– ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٧٧،٤٩٩	٥٧،٣٦٣	٥٦،٩٣٨	٤٠،٩٧٦	٣٤،١٨٩
– ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٤٢،٧٠٠	٣٣،٧٨٢	٢٤،٦٥٧	١٦،٨١٥	١١،٥٠٨
– ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٤،٩٠٠	٣،٧١٤	٢،٥٠٦	١،٦٥٠	١،١٥٤
– ضريبة الثروة العقارية	١،٠٢٩	٦٦٨	٨٦٧	٣٩٩	٣٨٤
جملة	١٢٦،١٢٨	٩٥،٥٢٧	٨٤،٩٦٨	٥٩،٨٤١	٤٧،٢٣٥
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :					
– ضرائب البترول	٤١،٦٠٢	٤١،٨٠٢	٤٢،٥٣٢	٥١،٩٧٦	٤٢،٤٦٤
– ضرائب قناة السويس	٣٤،٢٠٤	٣٧،٥٨٣	٣٤،٤٨٠	٢٩،٩٠٠	٢٢،٣٠٠
– ضرائب البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٣،٨٦٠
– ضرائب باقى الشركات	١٤٥،٩٤٤	١١٠،٩٨٣	٨٥،٧٦٣	٦٠،٧٧٦	٤٧،٢٥٩
جملة	٢٢١،٧٥٠	١٩٠،٣٦٨	١٦٢،٧٧٥	١٤٢،٦٥٢	١١٥،٨٨٣
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :					
– من البنك المركزى	٢٤،٩٢٩	٢٨،٨٦٤	٣٤،٥٢٦	٣٨،٤٩٧	١٥،٦٩١
– من البنوك التجارية	٠	٠	١٢	٠	٠
جملة	٢٤،٩٢٩	٢٨،٨٦٤	٣٤،٥٣٨	٣٨،٤٩٧	١٥،٦٩١
رابعاً : ضريبة الدمغة :					
– الدمغة على المرتبات	٢،٧٠٠	٤،١٧٧	٢،٢٤٣	٤،٦٨٣	٣،٧٧٦
– الدمغة النوعية	٢٥،٣٢١	٢٢،٤٥٧	١٧،٦٣٤	١٣،٤٥٩	١١،٠١٧
جملة	٢٨،٠٢١	٢٦،٦٣٣	١٩،٨٧٨	١٨،١٤٢	١٤،٧٩٢
خامساً : باقى الضرائب :					
– ضريبة التضامن الإجتماعى	٨٦٨	١،٣٦٨	٦٢٥	٨٠٠	٦٨٠
– الضرائب على الأذون والسندات	٥٣،٧٦٠	٥١،٥٥١	٤٦،٩٢٨	٤٣،٧٢٢	٣٠،٨٦٤
– ضرائب الارباح الرأسمالية	٩٩٥	١،٠٥٢	٥٧	٥١	٠
– المحصل مقابل الإعفاءات الضريبية	٣،٣٠٠	٠	٠	٠	٠
– أخرى	١،١٠٧	٩٤٤	١،١٧٠	٦٦٢	٥٠٩
جملة	٦٠،٠٣٠	٥٤،٩١٥	٤٨،٧٨٠	٤٥،٢٣٤	٣٢،٠٥٣
إجمالى الضرائب العامة	٤٦٠،٨٥٨	٣٩٦،٣٠٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧	٢٢٥،٦٥٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٦,٧	%٦,٤	%٦,٧	%٦,٩	%٦,٥

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى
* الضريبة على القيمة المضافة:					
– الضريبة على السلع المحلية	٧٥،٢٠٨	٦٦،٧٦٩	٥٠،٣٥١	٤٣،٠٩٩	٣٢،٦٩٠
– الضريبة على السلع المستوردة	١٤٦،٠٥٠	١٤٢،٣٧٦	١٠٥،٠٠٠	٨٣،٩٣٩	٦١،٦٩٤
جملة	٢٢١،٢٥٨	٢٠٩،١٤٥	١٥٥،٣٥١	١٢٧،٠٣٨	٩٤،٣٨٤
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):					
(محلي ومستورد)					
– السجائر والتبغ	٧٤،٨٢٠	٦٧،١٢٨	٥٦،٣٨٩	٥١،٦٥٤	٣٥،٤١٢
– المنتجات البترولية	١٦،٧٦٧	١٦،٨٩١	٤١،٤٨٤	٤٠،٤٧٠	٣٣،٠٧٢
– أخــرى	٢١،٣١٩	١٩،٥٢٦	١٣،٤١٧	١٣،١٠٩	٢،٤٦٥
جملة	١١٢،٩٠٦	١٠٣،٥٤٥	١١١،٢٩٠	١٠٥،٢٣٤	٧٠،٩٤٨
* الضريبة على الخدمات:					
– خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٥،٢٦٠	١٠،٨٩٢	٨،٩١٥	٦،٠٦٥	٤،٥٩٩
– خدمات التشغيل للغير	٣٩،١٦٩	٢٧،٧٠٠	٢٤،٠٤٨	١٥،٨١٩	٩،٥٦٣
– الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٩،٦٣٦	١١،٠٩١	٧،١٢٧	٥،٨٩٤	٣،٠٦١
– خدمات أخرى	٢،٨٩١	٢،٢٨٤	٢،٢٣٨	١،٤٦٠	٩١٦
جملة	٦٦،٩٥٦	٥١،٩٦٧	٤٢،٣٢٨	٢٩،٢٣٨	١٨،١٣٩
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٤٠١،١٢٠	٣٦٤،٦٥٧	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠	١٨٣،٤٧١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٣

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	فعلى ٢٠١٩/٢٠١٨	فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧	فعلى ٢٠١٧/٢٠١٦
* الضريبة على الواردات :					
– الضرائب الجمركية القيمية	٤٢،٢٤٤	٤٩،٧٣٧	٤٠،٣٤٤	٣٦،٢٤٦	٣٢،٧٧٧
جملة	٤٢،٢٤٤	٤٩،٧٣٧	٤٠،٣٤٤	٣٦،٢٤٦	٣٢،٧٧٧
– ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	١،١٦٠	٩٠٠	٦٥١	٦٠٣	٦٣٤
جملة الضرائب على الواردات	٤٣،٤٠٤	٥٠،٦٣٧	٤٠،٩٩٥	٣٦،٨٤٨	٣٣،٤١١
* الضرائب على التجارة الدولية :					
– الضرائب على الصادر	٣٦٨	٤١٩	٤٢٧	٤٢٩	٢٥٨
– إيرادات الغرامات	٦٤٤	٦٠٠	٥٢٥	٥٥٨	٤٢٦
– إيرادات المضبوطات	٨٨	٨١	٧٣	٧٣	١٦٠
جملة الضرائب على التجارة الدولية	١،١٠٠	١،٠٩٩	١،٠٢٥	١،٠٥٩	٨٤٤
إجمالى الضرائب الجمركية	٤٤،٥٠٤	٥١،٧٣٧	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨	٣٤،٢٥٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٠,٧	%٠,٨	%٠,٨	%٠,٩	%١,٠

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد	٣١،٢٠٢	١٥،٥١٨	٩،٣٧٥	٥،١٣٩	٤،٠٤٧
* إتاوة قناة السويس	٤،٨٠٠	٥،٢٧٥	٥،١٥٧	٥،١٦٣	٣،٣٦٠
* رسوم الإجراءات القنصلية	٦،١٥٥	٧،٠٢١	٦،٢٢٦	٤،٤٢٢	٢،٨٤٥
* رسوم الموانى والمنائر	٢،٦٦٣	٤،١٦٠	٣،٢٥٥	٣،٠٩١	٢،٢٦٨
* ضريبة الأراضى	١١٣	١٠٠	٧٣	١٤٩	٢٢٣
* ضريبة المبانى	٦،٩٦١	٦،٧٦٠	٤،٧٨٤	٢،٨٢٧	١،٨٣٢
* رسوم نقل الملكية	٢،٠٠٢	١،٤٧٥	١،٤٠٧	١،٢٣٥	١،١٣٤
* رسوم العبور (سوميد)	٠	٠	٣٥٢	٥٤٢	٨٠٤
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	١،٧٨٨	١،٧٧٠	١،٩٩٤	١،٦١١	٨٩٥
* رسم صادر على الصادارات	٥٢٣				
* رسوم تصاريح العمل	٣٨٤	٣٨٤	٢٣٣	٢٢٧	١٦٤
* إيرادات ضريبية أخرى [١]	١،٧٠٤	١،٤٥٣	١،٣٣٩	١،١١٣	١،٠٥٥
الإجمالى	**٥٨،٢٩٥**	**٤٣،٩١٥**	**٣٤،١٩٤**	**٢٥،٥١٨**	**١٨،٦٢٥**
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	**%٠,٩**	**%٠,٧**	**%٠,٧**	**%٠,٦**	**%٠,٥**

[١] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنـــح

تبلــغ تقــديرات المــنح بمشــروع الموازنــة العامــة للدولــة للســنة الماليــة ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحـــو ٢،٢٠٩ مليـــون جنيـــه (٠,٠٣٪ مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمـــالى) مقارنـــة بنحـــو ٣،٨٠٥ مليـــون جنيـــه بموازنـــة الســـنة الماليـــة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٠,٠٦٪ مــن النــاتج المحلــى الإجمــالى) بخفــض قــدره ١،٥٩٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤١,٩٪.

وتشــكل هــذه المــنح بمشــروع الموازنــة المعــروض نســبة ٠,٢٪ مــن إجمــالي الإيــرادات العامــة البالغــة نحــو ١،٢٨٨،٧٥٣ مليــون جنيــه، كمــا أنهــا لا تغطــي ســوى نســبة ٠,١٪ مــن إجمــالي المصــروفات العامــة البالغــة نحــو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٣٢١،٧٦٦ مليون جنيه (٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢٧٤،٠٠٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٤٧،٧٦٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٧,٤٪.

- تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٨،٥٧٣ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١٩،٢٩٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ١٠،٧١٧ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٥٥,٦٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى مبلغ ١٣،٢٠٧ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البترولية فى السوق المحلية.

- تبلغ تقديرات <u>الفائض من هيئة قناة السويس</u> بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٣٣،٥٠٦ مليون جنيه (٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٦،١٤٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض يقدر بنحو ٢،٦٣٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٧,٣٪ وذلك فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

- **تبلغ تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٢١،٩٤٠ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢٠،٧٢٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١،٢١٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,٨٪ ، ومن أهم هذه الفوائض بمشروع الموازنة المعروض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠،٠٠٠ مليون جنيه، وهيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٣،٢٥٠ مليون جنيه، وهيئة ميناء دمياط بمبلغ ٢،١٠٠ مليون جنيه، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٢،٢٢٠ مليون جنيه، والهيئة العامة لموانى البحر الاحمر بمبلغ ١،٠٩١ مليون جنيه، الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١،٢٦١مليون جنيه.**

- **تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ١٦،٩٠١ مليون جنيه (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٩،٢٩٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٧،٦٠٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨١,٨٪ ، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام منها نحو ١٠,٠ مليار جنيه أرباح متوقعة من بنوك القطاع العام .**

- **تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة المعروض نحو ١،٠٣٩ مليون جنيه (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٢٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ١٦١ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١٣,٤٪ .**

- **كما تتضمن مبلغ ٤٨،٣٨٠ مليون جنيه (٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٩،٧٦١ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٨،٦١٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٧٪ تمثل موارد الصناديق والحسابات الخاصة.**
- **كما تتضمن الإيرادات الأخرى مبلغ ١٠٢،٤٣٦ مليون جنيه (١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٧٣،٨١٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٢٨،٦٢٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٨,٨٪ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات.**

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
* فائض البترول	٨،٥٧٣	١٩،٢٩٠	١،٢٧٨	٨،١٤٤	٥،٩٤٤
* فائض قناة السويس	٣٣،٥٠٦	٣٦،١٤٢	٣٠،٣٠٨	٢٣،٧١٨	٢٩،٣٨١
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٢١،٩٤٠	٢٠،٧٢٨	١٠،٨١٧	٨،٢٩٧	١٠،٩٨٩
* أرباح الشركات	١٦،٩٠١	٩،٢٩٥	٥،٤٠٨	٦،٨٦٧	٥،٢٣٠
* أرباح البنك المركزى	٠	٠	٠	٥،٢٣٢	١٩،٤٢٧
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[١/]	٤٨،٣٨٠	٣٩،٧٦١	٣٦،١٢٨	٣٥،٧٣٢	٢٦،٢٢٣
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٧،٥٠٠	٥،٥٠٠	٥،١٧٩	٤،٦٧٩	٤،٣٦٨
* رسوم قضائية وغرامات	٤،٧٤٨	٤،٤٨٥	٤،١٠١	٣،٧٥٥	٢،٥٢٢
* مقابل الخدمات الحكومية	٨،٥٨٦	٩،٦٧٠	٨،١٠٧	٧،٢٣٠	٤،٩١٧
* الفوائد المحصلة	١١،٧٥٧	٥،٦٧٩	٥،٩٨١	٣،٣٤٢	٤،٢٦٣
* إتاوة البترول	١٣،٢٠٧	١٦،٥٨٧	١٤،١٤٨	١١،٦١٠	٧،٣٧٢
*إيرادات المناجم	١،٠٣٩	١،٢٠٠	٨٨٤	٨٤٥	٦٤٩
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٦٢٠	٠	٦١٩	١٢٥	٦٢٠
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	٦٠١	٣٦١	٣١٠	١،٤١٢	٣٥٧
* إتاوات الذهب	٤٠٠	٤٠٠	٣٢٤	٣٦٠	٢٩٠
* تعويضات وغرامات	١،٩١٢	١،٧٥١	١،٥٢٧	١،٠١٢	١،٩٦٨
* رخصة الجيل الرابع للمحمول	٠	٠	٠	٠	٦،٥٦٧
* ايرادات أخرى مختلفة	٣٦،٣٢٧	٢٢،٤٨٧	٢٨،٢٩٤	٢٤،٤١٦	١٤،٦٧٣
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [٢/]	١٠٢،٤٣٦	٧٣،٨١١	٤٢،٢٣٤	٣٦،٥٤٠	٢٧،٧٨٩
* أخرى	٣،٣٣٢	٦،٨٥٦	٧،٨٧٦	٥،٣٢٢	٥،٩٤٣
الإجمالى	٣٢١،٧٦٦	٢٧٤،٠٠٣	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٤,٧	%٤,٤	%٣,٩	%٤,٣	%٥,٢

[١/] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

[٢/] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه الاستثمارات الممولة من الصناديق والحسابات الخاصة.

المتحصلات من حيازة الأصول المالية

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٢١،٠٨١ مليون جنيه (ويمثل ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٣،٥٥٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (ويمثل ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بخفض قدره ٢،٤٧٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١٠,٥٪.

ومن هذه المتحصلات اقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٧،١٥٠ مليون جنيه، أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ١،٤٣٢ مليون جنيه، وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٥،٠٩٤ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢،٣٠٥ مليون جنيه.

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات وصافى الحيازة) فأن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ يصل إلى نحو ٤٣٢،٠٩٤ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه، يصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٩٨٧،٦٦٣ مليون جنيه، منه نحو ١٣،١٨٠ مليون جنيه إقتراض خارجى لتمويل الإستثمارات العامة، والباقي نحو ٩٧٤،٤٨٣ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	١،٧١٣،١٧٨
* الإيرادات: ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	١،٢٨٨،٧٥٣
* العجز النقدى للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٤٢٤،٤٢٥
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحًا منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	٧،٦٦٩
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	٤٣٢،٠٩٤

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدى للموازنة.
- صافى حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.
- مركز الدين العام المحلى والخارجى.

أولاً : العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٤٢٤،٤٢٥ مليون جنيه بمشروع الموازنة المعروض بنسبة ٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً : صافى حيازة الأصول المالية:

وفقًا للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمبلغ ٧،٦٦٩ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٥،٠٠٥ (٠,٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢،٦٦٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٢٪.

يوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية، والتى يُراعَى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها ــ التى تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية ـ أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور.

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٠/٢٠١٩ الموازنة (٢)	التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
			القيمة (١-٢)	٪	فعلى		
حيازة الأصول المالية :							
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٢٨،٧٥٠	٢٨،٨١٢	-٦١	-٠,٢	١٨،٥٦٦	١٩،٥٧٢	١٢،٠١٤
يستبعد :							
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٠	٢٥٠	-٢٥٠	-١٠٠,٠	٠	٠	٠
الصافى	٢٨،٧٥٠	٢٨،٥٦٢	-٣١١	-١,١	١٨،٥٦٦	١٩،٥٧٢	١٢،٠١٤
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :							
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	٢١،٠٨١	٢٣،٥٥٧	-٢،٤٧٦	-١٠,٥	١٦،٥٧٥	١٠،٢٦٥	٥،١٨٢
يستبعد :							
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠,٠	٠	٠	٠
الصافى	٢١،٠٨١	٢٣،٥٥٧	-٢،٤٧٦	-١٠,٥	١٦،٥٧٥	١٠،٢٦٥	٥،١٨٢
صافى الحيازة	٧،٦٦٩	٥،٠٠٥	٢،٦٦٤	٥٣,٢	١،٩٩١	٩،٣٠٦	٦،٨٣٣

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافى حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذى يقدر بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٤٣٢،٠٩٤ مليون جنيه (٦,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها زيادة حجم الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصيانة وغيرها من متطلبات إدارة دولاب العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتى تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
* المصروفات	١،٧١٣،١٧٨	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٣٨
* الإيرادات	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١٣٤،٤٢٤	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤
العجز (الفائض) النقدى	٤٢٤،٤٢٥	٤٤٠،١٣٥	٤٢٧،٩٦٠	٤٢٣،٢٧٣	٣٧٢،٧٥٥
صافى حيازة الأصول المالية	٧،٦٦٩	٥،٠٠٥	١،٩٩١	٩،٣٠٦	٦،٨٣٣
العجز (الفائض) الكلى	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،١٤٠	٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٨٨
العجز (الفائض) الأولى	-١٣٣،٩٠٦	-١٢٣،٩٩٥	-١٠٣،٠٩٤	-٤،٨٦٩	٦٢،٩٨٦
الناتج المحلى الإجمالى	٦،٨٤٤،٠٠٠	٦،١٦٢،٦٢٢	٥،٢٥٠،٩٧٨	٤،٤٣٧،٤٠٠	٣،٤٧٦،١٧٤
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	%١٨,٨	%١٨,٤	%١٧,٩	%١٨,٥	%١٩,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	%٢٥,٠	%٢٥,٦	%٢٦,١	%٢٨,٠	%٢٩,٧
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	%٦,٢	%٧,١	%٨,٢	%٩,٥	%١٠,٧
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	%٦,٣	%٧,٢	%٨,٢	%٩,٧	%١٠,٩
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى[١]	-%٢,٠	-%٢,٠	-%٢,٠	-%٠,١	%١,٨

[١] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

رابعاً : **إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة**:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافًا إليها صافى حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : أن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة المعروض بنحو ٤٣٢،٠٩٤ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة المعروض نحو ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه.

الثانى : أن صافى الإقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعَد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافى الإقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢١/٢٠٢٠ يبلغ نحو ٤٣٢,١ مليار جنيه مقابل نحو ٤٤٥,٤ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بخفض قدره ١٣,٣ مليار جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،١٤٠	٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٨٨
يضاف					
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٥٥٥،٥٦٩	٣٧٥،٥٦٦	٢٤٢،٦٣١	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣
إجمالى التمويل	٩٨٧،٦٦٣	٨٢٠،٧٠٦	٦٧٢،٥٨٢	٧٠٠،٢١٢	٦٥٣،٣٥٠
(يستبعد)					
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٥٥٥،٥٦٩	٣٧٥،٥٦٦	٢٤٢،٦٣١	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣
صافى حصيلة الخصخصة	٠	٢٥٠-	٠	٠	٠
صافى الإقتراض	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،٣٩٠	٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٨٨

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٩٧٤،٤٨٣	٨١٤،٠٢١	٦٤٤،٢٩٩	٤٤٠،٨٩٨	٣٩٨،٩٥٥
- القروض من المصادر الخارجية	١٣،١٨٠	٦،٩٣٥	٢٩،٥٢٤	٢٦٢،٤٦٥	٢٥٤،٣٦٥
- الإقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	١،٢٤١-	٣،١٥١-	٢٩
- صافى حصيلة الخصخصة	٠	٢٥٠-	٠	٠	٠
إجمالى مصادر التمويل	٩٨٧،٦٦٣	٨٢٠،٧٠٦	٦٧٢،٥٨٢	٧٠٠،٢١٢	٦٥٣،٣٥٠

ومن الطبيعى أنه اذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى:

لاشك أن العجز فى الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ يتضمن عجزاً كلياً بنحو ٤٣٢,١ مليار جنيه وهو ما يستدعى الإقتراض لتغطيته، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومى، فإن التحدى الأكبر للسياسة المالية يتمثل فى القدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الإستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس إقتصادياً من خلال ثلاثة مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، الدين الحكومى، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى والرئيسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين؛ درءًا لآثاره على الدخل القومى وتحجيماً للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والقادمة من هذا الدين.

وفيما يلى بيان يوضح تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٢٣)
تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات	الدين العام لأجهزة الموازنة					
	صافى الدين المحلى		الدين الخارجى		إجمالى صافى الدين المحلى والخارجى	
	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪
٢٠١٠/٦/٣٠	٦٦٣،٨١٨	٥٥,٠	١٤٦،٧١٧	١٢,٢	٨١٠،٥٣٥	٦٧,٢
٢٠١١/٦/٣٠	٨٠٨،١١٢	٥٨,٩	١٥٨،٧٣٤	١١,٦	٩٦٦،٨٤٦	٧٠,٥
٢٠١٢/٦/٣٠	٩٩٠،٥٢٣	٥٩,٨	١٥٣،٠٧٩	٩,٢	١،١٤٣،٦٠٢	٦٩,٠
٢٠١٣/٦/٣٠	١،٢٦١،١٤١	٦٨,٤	١٩٧،١٣٢	١٠,٧	١،٤٥٨،٢٧٣	٧٩,١
٢٠١٤/٦/٣٠	١،٥٣٨،٤٦٠	٧٣,٢	٢٠٤،٨٦٤	٩,٧	١،٧٤٣،٣٢٤	٨٢,٩
٢٠١٥/٦/٣٠	١،٨٦٦،١٨٨	٧٦,٨	١٩١،٠٩٢	٧,٩	٢،٠٥٧،٢٨٠	٨٤,٧
٢٠١٦/٦/٣٠	٢،٢٨٥،٨٥٥	٨٢,٣	٢١٣،٧١٥	٧,٧	٢،٤٩٩،٥٧٠	٩٠,٠
٢٠١٧/٦/٣٠	٢،٦٨٤،٦٤٠	٧٧,٤	٦٢٤،٦١٥	١٨,٠	٣،٣٠٩،٢٥٥	٩٥,٤
٢٠١٨/٦/٣٠	٣،١٣٠،٤٦٨	٧١,٢	٦٥٨،٣٩٢	١٥,٠	٣،٧٨٨،٨٦٠	٨٦,٢
٢٠١٩/٦/٣٠	٣،٥٥١،٣٠٧	٦٧,٦	٩٤٥،٥٩٦	١٨,٠	٤،٤٩٦،٩٠٣	٨٥,٦
٢٠٢٠/٢/٢٩	٣،٦٣٤،٧٣٤	٥٩,٠	٩٣٩،٦١٩	١٥,٢	٤،٥٧٤،٣٥٣	٧٤,٢

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدى وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠				٢٠٢٠/٢٠١٩
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# الإيرادات					
– الضرائب	٩٦١،٣٩٩	٩٤٢	٢،٤٣٧	٩٦٤،٧٧٧	٨٥٦،٦١٦
– المنح	١،١٨٠	٠	١،٠٢٩	٢،٢٠٩	٣،٨٠٥
– الإيرادات الأخرى	١٩٩،٨٦٠	١٨،٦٧٧	١٠٣،٢٢٩	٣٢١،٧٦٦	٢٧٤،٠٠٣
جملة الإيرادات	١،١٦٢،٤٣٩	١٩،٦١٨	١٠٦،٦٩٥	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١٣٤،٤٢٤
# المصروفات					
– الأجور وتعويضات العاملين	١٦٢،٠٨٥	١٢٩،٥٠٤	٤٣،٤١١	٣٣٥،٠٠٠	٣٠١،١١٥
– شراء السلع والخدمات	٦١،٣١٣	١٧،٥٣٧	٢١،٣٥٠	١٠٠،٢٠٠	٧٤،٩٢٣
– الفوائد	٥٦٤،٥٤٢	٣٢٩	١،١٣٠	٥٦٦،٠٠٠	٥٦٩،١٣٥
– الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣١١،٦٣٩	٥٩٤	١٤،٠٤٦	٣٢٦،٢٨٠	٣٢٧،٦٩٩
– المصروفات الأخرى	٩٨،٩٥٤	١،٩٤٤	٤،١٠٢	١٠٥،٠٠٠	٩٠،٤٤٢
– شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٢٨،١٠١	٢١،٧٤١	١٣٠،٨٥٦	٢٨٠،٦٩٨	٢١١،٢٤٥
جملة المصروفات	١،٣٢٦،٦٣٤	١٧١،٦٤٨	٢١٤،٨٩٦	١،٧١٣،١٧٨	١،٥٧٤،٥٥٩
العجز (الفائض) النقدى	١٦٤،١٩٥	١٥٢،٠٣٠	١٠٨،٢٠٠	٤٢٤،٤٢٥	٤٤٠،١٣٥
# صافى حيازة الأصول المالية					
– المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	٢٠،٧٣١	٠	٣٥٠	٢١،٠٨١	٢٣،٥٥٧
– حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٧،٣٣٠	٠	١،٤٢٠	٢٨،٧٥٠	٢٨،٥٦٢
صافى حيازة الاصول المالية	٦،٥٩٩	٠	١،٠٧٠	٧،٦٦٩	٥،٠٠٥
العجز (الفائض) الكلى	١٧٠،٧٩٣	١٥٢،٠٣٠	١٠٩،٢٧٠	٤٣٢،٠٩٣	٤٤٥،١٤٠
# مصادر التمويل للعجز الكلي					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٧١٧،١٥٩	١٥٠،٥٢٢	١٠٦،٨٠٢	٩٧٤،٤٨٣	٨١٤،٠٢١
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٧١٧،١٥٩	١٥٠،٥٢٢	١٠٦،٨٠٢	٩٧٤،٤٨٣	٨١٤،٠٢١
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية . لتمويل الاستثمارات	٣،٩١٠	١،٧٧٠	٧،٥٠٠	١٣،١٨٠	٦،٩٣٥
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٣،٩١٠	١،٧٧٠	٧،٥٠٠	١٣،١٨٠	٦،٩٣٥
إجمالي الإقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٧٢١،٠٦٩	١٥٢،٢٩٢	١١٤،٣٠٢	٩٨٧،٦٦٣	٨٢٠،٩٥٦
– يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٥٥٠،٢٧٦	٢٦٢	٥،٠٣١	٥٥٥،٥٦٩	٣٧٥،٥٦٦
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١٧٠،٧٩٤	١٥٢،٠٣٠	١٠٩،٢٧٠	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،٣٩٠
– صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٢٥٠
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	١٧٠،٧٩٤	١٥٢،٠٣٠	١٠٩،٢٧٠	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،١٤٠

جدول رقم (٢٥)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩
إجمالى المصروفات	١،٧١٣،١٧٨	١،٥٧٤،٥٥٩	إجمالى الإيرادات	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١٣٤،٤٢٤	العجز النقدى	٤٢٤،٤٢٥	٤٤٠،١٣٥
حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٨،٧٥٠	٢٨،٥٦٢	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصخصة)	٢١،٠٨١	٢٣،٥٥٧	صافى حيازة الأصول المالية	٧،٦٦٩	٥،٠٠٥
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	١،٧٤١،٩٢٨	١،٦٠٣،١٢١	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	١،٣٠٩،٨٣٤	١،١٥٧،٩٨١	العجز الكلى	٤٣٢،٠٩٣	٤٤٥،١٤٠
سداد القروض المحلية والإجنبية	٥٥٥،٥٦٩	٣٧٥،٥٦٦	الإقتراض واصدار الاوراق المالية	٩٨٧،٦٦٣	٨٢٠،٩٥٦	صافى الإقتراض	٤٣٢،٠٩٤	٤٤٥،٣٩٠
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٠	٢٥٠
الإجمالى	٢،٢٩٧،٤٩٧	١،٩٧٨،٩٣٧	الإجمالى	٢،٢٩٧،٤٩٧	١،٩٧٨،٩٣٧		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين فى هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتى تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١	موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٧٩,٨	١٩٨,٨
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٣٠٤,٢	٢٤٣,٧
الصافي	(١٢٤,٤)	(٤٤,٩)

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة المعروض يبلغ نحو ١٧٩,٨ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٣٠٤,٢ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ١٢٤,٤ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٦)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢١/٢٠٢٠	ربط ٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير +	التغير −	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢١/٢٠٢٠	ربط ٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير +	التغير −
من الهيئات الاقتصادية					**الى الهيئات الاقتصادية**				
١- فائض الحكومة	٦٤،٠١٨،٧٩٦	٧٦،١٥٨،٩٢٦		١٢،١٤٠،١٣٠-	١- الدعم (الإعانات)	٢٨٥،٢٨٦،٨٠٠	٢٢٦،٨٧٩،٠٩٢	٠	٥٨،٤٠٧،٧٠٨-
٢- الضرائب الدخلية	٨٠،٣٩١،٤٨٤	٨٣،٤٦٣،٣٠١		٣،٠٧١،٨١٧-	٢- المساهمات	١٦،٩٥٤،٥٧٩	١٥،٤٤٨،٢٧٣	١،٥٠٦،٣٠٦	٠
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	١٨،٠٠٧،٠٠٠	٢١،٨٦١،٦٠٠		٣،٨٥٤،٦٠٠-	٣-اتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠	٠
٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة	٠	٠	٠	٠	٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة	٨٦٥،٠٠٠	٢٥٢،٠٠٠	٦١٣،٠٠٠	٠
٥- الرسوم	١٣،٦٥٠،٦٨٨	١٤،١٤٢،٥٤٨	٠	٤٩١،٨٦٠					
٦- أخرى	٣،٧٤٢،٨٤١	٣،١٢٥،٥٤٨	٠	٦١٧،٢٩٣-					
جملة ما يؤول للخزانة	١٧٩،٨١٠،٨٠٩	١٩٨،٧٥١،٩٢٣	١٩،٠٦٦،٥٤٧-	١٢٥،٤٣٣-	**جملة ما تدفعه الخزانة**	٣٠٤،٢٠٦،٣٧٩	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٥	٢،١١٩،٣٠٦	٥٨،٤٠٧،٧٠٨-
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	١٢٤،٣٩٥،٥٧٠	٤٤،٩٢٧،٤٤٢	٠	٧٩،٤٦٨،١٢٨-	صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٠٤،٢٠٦،٣٧٩	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٥	١٩،٠٦٦،٥٤٧-	٧٩،٥٩٣،٥٦١-	**الإجمالى**	٣٠٤،٢٠٦،٣٧٩	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٥	٢،١١٩،٣٠٦	٥٨،٤٠٧،٧٠٨-

٦٠،٥٢٧،٠١٤ ٦٠،٥٢٧،٠١٤

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	٨،٥٧٣،٤٠٠	١٩،٢٨٩،٦٤٩	-١٠،٧١٦،٢٤٩
هيئة قناة السويس	٣٣،٥٠٥،٨٧٨	٣٦،١٤١،٥٦٠	-٢،٦٣٥،٦٨٢
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠،٠٠٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠	٠
باقى الهيئات الاقتصادية	١١،٩٣٩،٥١٨	١٠،٧٢٧،٧١٧	١،٢١١،٨٠١
إجمالى فائض الحكومة	٦٤،٠١٨،٧٩٦	٧٦،١٥٨،٩٢٦	-١٢،١٤٠،١٣٠
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	٤،٨٧٧،٠٠٠	١٥،٥٠٩،٥٢٤	-١٠،٦٣٢،٥٢٤
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)	٣٦،٧٢٥،٠٠٠	٢٦،٢٩٢،١٣٥	١٠،٤٣٢،٨٦٥
هيئة قناة السويس	٣٤،٢٠٣،٩١٩	٣٧،٥٨٣،٤٤٠	-٣،٣٧٩،٥٢١
باقى الهيئات الاقتصادية	٤،٥٨٥،٥٦٥	٤،٠٧٨،٢٠٢	٥٠٧،٣٦٣
إجمالى الضرائب الدخلية	٨٠،٣٩١،٤٨٤	٨٣،٤٦٣،٣٠١	-٣،٠٧١،٨١٧
٣- الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٣،٢٠٧،٠٠٠	١٦،٥٨٧،٠٠٠	-٣،٣٨٠،٠٠٠
هيئة قناة السويس	٤،٨٠٠،٠٠٠	٥،٢٧٤،٦٠٠	-٤٧٤،٦٠٠
إجمالى الإتاوات	١٨،٠٠٧،٠٠٠	٢١،٨٦١،٦٠٠	-٣،٨٥٤،٦٠٠
٤- ضرائب الدخل عن سنوات سابقة	٠	٠	٠
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	١٣،٢٤٢،٤٢٣	١٣،٧٣٠،٤٣٣	-٤٨٨،٠١٠
مغادرة الموانى	٢،٢٦٥	٢،٢٦٥	٠
رسوم مغادرة البلاد طبقا لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠	٨٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	٠
رسوم سوميد (هيئة البترول)	٠	٠	٠
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٢٦،٠٠٠	٣٢٩،٨٥٠	-٣،٨٥٠
إجمالى الرسوم	١٣،٦٥٠،٦٨٨	١٤،١٤٢،٥٤٨	-٤٩١،٨٦٠
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٢٥٥،٥٠٠	١،٢٢٤،١٥٤	٣١،٣٤٦
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٥،٢٠٠	١٣،٥٠٩	١،٦٩١
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٥٨١،٦٥٧	٢٧٠،٧٢٠	٣١٠،٩٣٧
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	١،٤١٦،٣٥٠	١،١٦١،١٧٠	٢٥٥،١٨٠
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	٨١،٠٠٠	٨١،٤٤٩	-٤٤٩
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق) .	٨١،٠٠٠	٨١،٤٤٨	-٤٤٨
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	٢٠،٠٠٠	٢٨،٦٠٠	-٨،٦٠٠
تكاليف خدمات المصالح	٢٩٢،١٣٤	٢٦٤،٤٩٨	٢٧،٦٣٦
إجمالى أخرى	٣،٧٤٢،٨٤١	٣،١٢٥،٥٤٨	٦١٧،٢٩٣
إجمالى ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة	١٧٩،٨١٠،٨٠٩	١٩٨،٧٥١،٩٢٣	-١٨،٩٤١،١١٤

جدول رقم (٢٨)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	٢٨،١٩٣،٠٠٠	٥٢،٩٦٣،٠٩٢	-٢٤،٧٧٠،٠٩٢
هيئة السلع التموينية	٨٤،٤٨٧،٠٠٠	٨٩،٠٠٠،٠٠٠	-٤،٥١٣،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	١٧٠،٠٠٠،٠٠٠	٨٢،٢٠٠،٠٠٠	٨٧،٨٠٠،٠٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٦٠٦،٨٠٠	٢،٧١٦،٠٠٠	-١٠٩،٢٠٠
إجمالى الدعم (الإعانات)	٢٨٥،٢٨٦،٨٠٠	٢٢٦،٨٧٩،٠٩٢	٥٨،٤٠٧،٧٠٨
٢- المساهمات:	١٦،٩٥٤،٥٧٩	١٥،٤٤٨،٢٧٣	١،٥٠٦،٣٠٦
٣- الهيئة الوطنية للاعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة):	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٨٦٥،٠٠٠	٢٥٢،٠٠٠	٦١٣،٠٠٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٣٠٤،٢٠٦،٣٧٩	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٥	٦٠،٥٢٧،٠١٤

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ على الوضوح والشفافية الكاملة فأنتم نواب الشعب وانتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعا وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازا على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة ألتكليفيه للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى اقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- التوسع فى الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- ان حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وان إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وان يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالا لحكم المادة رقم (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقا للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

وأخير فأن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعيا لرفعة هذا الوطن وتحقيقا لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق

القاهرة ٢٠٢٠